

جامعة بني سويف
كلية التجارة

الجزء الثاني

مباديء الاقتصاد

الطبعة الثانية
مزيدة و منقحة

الاستاذ الدكتور
نجلاء محمد ابراهيم بكر
استاذ الاقتصاد
كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية
جامعة بنـي سويف

وقل ربي زدني علما

الفهــــرس

الفصل الثاني: مفاهيم اساسية للناتج وا لدخل و الانفاق ٢٧

(١) مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) طرق قياس الناتج المحلي.

- طريقة الناتج .
- طريقة الإنفاق.
- طريقة الدخل.

(٣) المشاكل التي تواجه الناتج المحلي كمقياس للرفاة الاقتصادي .

(٤) مقاييس أخري ترتبط بالناتج القومي .

- الناتج القومي الصافي.
- الدخل الشخصي.
- الدخل المتاح للإنفاق.
- الادخار الشخصي

الفصل الثالث : مكونات الطلب الكلى . ٥٩

الفصل الثاني : التضخم . ٢٠٧

مقدمة

الجزء الثاني من كتاب "مبادئ الاقتصاد" يزود الطلاب بأساسيات النظرية الكلية و يساعدهم علي فهم هذه النظرية و تطبيقاتها .

فالكتاب يعرض المفاهيم الأساسية للناتج و الدخل وماذا يقصد بالدخل القومي و الناتج المحلي و أساليب قياس الدخل و الناتج وغيرها من المقاييس التي تتعلق بها.

كما يعرض للمدارس الفكرية الكلاسيكية و الكينزية و نماذج التوازن وفقا لمفهوم كينز و النماذج الاخري .

الي جانب توضيح مفهوم الاستثمار و كيفية اتخاذ قرارات الاستثمار وفقا للنظريات المختلفة و السياسات المالية و النقدية و ادواتها المختلفة التي تستخدمها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و غيرها من الموضوعات التي تتعلق بالأداء الكلي للاقتصاد .

ويهدف المقرر الي اكساب الطالب بالمهارات المعرفية لعلم الاقتصاد وفقا لأساسيات النظرية الكلية وكيفية تطبيق المفاهيم المختلفة من خلال بعض التطبيقات و الأمثلة المذكورة في الكتاب

و اتمني أن يساهم هذا المجهود المتواضع في توفير أساس علمي للطالب يمكنه من استيعاب وفهم أساسيات و مفاهيم النظرية الاقتصادية الكلية .

والله ولي التوفيق٠٠٠٠ الدكتورة/ نجلاء بكر

الأهداف العامة للمقرر

يهدف مقرر مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني إلي:

- تعريف الطالب بماهية مفاهيم واساسيات النظرية الاقتصادية الكلية.
- إكساب الطالب المعرفة و الخبرة بكل مكونات الاقتصاد الكلي.

تمكن الطالب من معرفة و استيعاب مايلي:

- مفهوم الدخل و الناتج و المقاييس الاخري المرتبطة بها
- تطور علم الاقتصاد الكلي و اهم المدارس الفكرية
- كيفية قياس الناتج و الدخل بمختلف مكوناته
- نموذج كينز في التوازن
- نماذج التوازن الاخري
- الاستثمار و مكوناته و السياسات المالية والنقدية ...وغيرها من الموضوعات الهامة للنظرية الاقتصادية الكلية

المخرجات التعليمية للمقرر

المهارت المعرفيه

- تعريف الطالب ماهية علم الاقتصاد الكلي و المدارس الفكرية المختلفة التي تناولت التحليل الكلي للاداء الاقتصادي.

- فهم الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في الحياة الاقتصادية .
- التفرقه بين ادوات االسلطة المالية و السلطة النقدية .
- استيعاب المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد ككل وتؤثر علي ادائه .
- تفسير الأحداث و المشاكل الاقتصادية المختلفة وفقا لما درسه.
- القدره علي تحليل أداء الاقتصاد الكلي
- استخدام المفاهيم التي درسها الطالب عن الاقتصاد الكلي لتحليل الاداء الاقتصادي للدول المختلفة.
- تطبيق النظريات النقدية التي درسها علي الأوضاع و السلوكيات السائدة في المجتمع.

الفصل الاول

تطور علم الاقتصاد الكلي

الفصل الأول

تطور علم الاقتصاد الكلي

الأهداف التعليمية للفصل

يهدف هذا الفصل إلي :

- تعريف الطالب بكيفية تطور علم الاقتصاد الكلي
- فهم الطالب لطبيعة الأسواق الكلية و الأسعار الكلية
- إدراك أهم المدارس الفكرية التي ساهمت في نشأة و تطور الفكر الاقتصادي الكلي .
- تفسير بعض المفاهيم و المصطلحات الخاصة بنظرية الاقتصاد الكلي كدورات الأعمال و الكساد .و أنواع الإنفاق الكلي..و غيرها.
- دراسة منحني إمكانات الإنتاج

المقدمة

يركز الاقتصاد الكلي علي دراسة أداء الاقتصاد ككل و المتغيرات الكمية و الأسعار الكلية ، أي انه يتناول دراسة و تحليل المتغيرات الكلية و التي تتمثل في كمية الناتج المحلي من السلع و الخدمات و تقاس عادة بالمستوي العام للأسعار ، كما تشمل التوظف في الاقتصاد و معدلات نموه بالإضافة إلي متغيرات كمية أخري. إلي جانب دراسة الأسعار الكلية و التي تشمل:

- أسعار السلع و الخدمات وتقاس بالمستوي العام للأسعار و معدلات تغيره
- أسعار النقود و الأصول التي عادة ما تقاس بأسعار الصرف و أسعار الفائدة
- أسعار عناصر الإنتاج و التي عادة تقاس بالأجور

و تتمثل الأسواق فى الاقتصاد الكلي فى ثلاثة أنواع:

* أسواق السلع و الخدمات

* أسواق النقود و الأصول

* أسواق عناصر الإنتاج

و يلاحظ أن أسواق السلع و الخدمات و النقود و الأصول تعكس جانب الطلب في المجتمع ، بينما أسواق عناصر الإنتاج (سوق العمل) تعكس العرض في المجتمع.

و يتناول هذا الفصل دراسة العناصر الآتية :

١- أهداف السياسة الكلية

٢- تطور علم الاقتصاد الكلي و أهم مدارسه

- المدرسة التقليدية الكلاسيكية
- المدرسة الكينزية
- مدرسة التقليديين المحدثين
- المدرسة التوفيقية
- مدرسة جانب العرض

أولا : أهداف السياسة الكلية Macroeconomics Policy

تسعي السياسة الكلية إلي تحقيق الأهداف الآتية:

١- تحقيق معدلات عالية من النمو في إجمالي الناتج و الدخل القومي

٢- تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار و مقاومة التضخم

٣- تحقيق مستويات مرتفعة من التوظف تقارب مستوي التوظف الكامل
٤- تحقيق توازن في التعاملات مع العالم الخارجي (صادرات – واردات)

ثانيا: تطور علم الاقتصاد و مدارسه المختلفة

قبل الثلاثينيات من القرن العشرين كان علم الاقتصاد يركز علي دراسة الاقتصاد الجزئي الذي يتناول دراسة وحدات من الاقتصاد فقط و كانت المحاولات الأولي لعلم الاقتصاد الكلي تهدف إلي فهم طبيعة دورات الأعمال Business Cycleالتي عانت منها الاقتصاديات الرأسمالية وكانت أول مدرسة تتناول دراسة أفكار الاقتصاد الكلي هي المدرسة التقليدية.

١- **المدرسة التقليدية –الكلاسيكية The Classical School**

اعتمدت هذه المدرسة في تحليلها للاقتصاد الكلي علي قوي السوق (العرض و الطلب) في تحقيق التوازن الكلي ، و كان اهتمام هذه المدرسة ينصب علي جانب العرض الكلي دون الطلب الكلي حيث أن العرض الكلي قادر علي خلق الطلب الكلي المساوي له

(وفقا لقانون ساي) . و من أهم مبادئ و أفكار هذه المدرسة هو افتراضها تحقق التوظف الكامل لكافة عناصر الإنتاج في المجتمع و آلية الأسعار هي التي تحقق التوازن في المجتمع.

كما تفترض هذه المدرسة ثبات الناتج المحلي وإذا حدث تغير في الناتج فهو تغير محدود .

و مع ظهور الكساد الكبير منذ عام ١٩٢٩ القي الشك علي مبادئ هذه المدرسة و أفكارها لأنه علي الرغم من تبني أفكار هذه المدرسة

و استخدام أفكارها و مبادئها ، إلا أن الاقتصاديات الرأسمالية عانت من اختلال حاد في توازنها في ظل الكساد الكبير و الذي تبلور في :

- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلي نحو ٢٥% عام ١٩٣٣ في أمريكا و الدول الأوربية.
- انخفاض مستوي الناتج القومي بنسبة ٣٠%

و كان لظهور الكساد و مشاكله الكثيرة التي فاجأت الاقتصاديات الرأسمالية ، تبلور أفكار مدرسة جديدة هي المدرسة الكينزية.

٢- المدرسة الكينزية

نسبة إلي رائدها الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" الذي أحدث ثورة في عالم الاقتصاد عرفت باسم " الثورة الكينزية ، وقد وردت أفكار

هذه المدرسة في الكتاب الذي أصدره كينز باسم " النظرية العامة للنقود و الأسعار و الفائدة"

و أوضح في هذا الكتاب أن نسبة البطالة قد تستمر لفترات طويلة من الزمن و إن هذا الكساد ليس من قبيل دورات الأعمال .

وعزا كينز الكساد الكبير إلي تراجع الطلب الكلي في الاقتصاد و لذلك فقد دعا إلي التدخل الحكومي لتحريك الاقتصاد و تنشيط الطلب الكلي من خلال أدوات الطلب الفعال فتزداد الكميات و ينمو الاقتصاد نحو التوازن مع بقاء الأسعار جامدة لا تتغير.

و قد سادت هذه الأفكار خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و فترة الخمسينات و الستينات و تحققت نجاحات اقتصادية نتيجة تطبيق أفكار هذه المدرسة و ساهمت في إعادة بناء أوربا الغربية و اليابان بعد الدمار الذي حاق بها إبان الحرب العالمية الثانية، فضلا عن الازدهار الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثم تبدلت الأحوال في أوربا و أمريكا و ظهر التضخم خاصة نتيجة للإسراف في التدخل الحكومي في الاقتصاد و تعاظم الإنفاق الحكومي في أمريكا علي سباق التسلح و الحرب الباردة ثم الحرب الكورية و مشاريع الفضاء و الحرب في الهند الصينية و الذي جري تمويلها عن طريق زيادة النقود

فتكونت فوائض مالية نقدية ضخمة و اعتبر ذلك مؤشرا لإخفاق نظرية كينز فظهرت مدرسة التقليديين المحدثين .

٣- مدرسة التقليديين المحدثين

ظهرت هذه المدرسة نتيجة لقصور النظرية الكينزية في إيجاد إطار نظري_ملائم لتحقيق المستويات التوازنية في الأسعار . و يعتبر ميلتون فريدمان هو المؤسس الحقيقي لهذه المدرسة .

و تتمثل أفكار هذه المدرسة باختصار في أنها اعتمدت علي مبادئ المدرسة الكلاسيكية و نادت بضرورة تقليص دور الحكومات في الاقتصاد و قد عرفت أفكار هذه المدرسة باسم " الصحوة النقدية The Monetaries Revival وقد تبنت حكومة المحافظين في بريطانيا لأفكار هذه المدرسة.

وقد جرت محاولات بعد ذلك للتقريب بين أفكار المدرسة الكينزية و الكلاسيكية الجديدة عرفت باسم "المدرسة التوفيقية".

٤- المدرسة التوفيقية The Convergence School

حاولت هذه المدرسة التوفيق بين مبادئ المدرسة الكلاسيكية الحديثة و أفكار المدرسة الكينزية و الوصول إلي مبادئ عامة تجمع بين أفكار

المدرستين . و لكن ظهرت ظروف اقتصادية جديدة في السبعينيات من القرن العشرين صاحبها مدرسة اقتصادية جديدة عرفت بمدرسة "جانب العرض"

٥- مدرسة جانب العرض The Supply Side Schoo;

نتيجة لحدوث أزمة البترول للاقتصاديات الرأسمالية و التي تعد من "صدمات العرض" صاحبها تضخم يشوبه البطالة والركود و عرف باسم "التضخم الركودي Stagflation فتحول أنظار الاقتصاديين إلي أهمية جانب العرض مرة أخري بدلا من التركيز علي جانب الطلب فقط كوسيلة لعلاج حالة التضخم لركودي و الذي عرف لأول مرة في هذه الفترة ، فكانت مدرسة "جانب العرض" التي ظهرت بوضوح في بداية الثمانينات من القرن العشرين.

ولقد طبقت الحكومة الأمريكية مبادئ هذه المدرسة و لكنها سرعان ما تخلت عن أفكارها لأنها أحدثت عجزا كبيرا و خطير في ميزانية الحكومة الأمريكية . لان هذه المدرسة نادت بالاهتمام بجانب العرض كسبب لتنشيط الاقتصاد ويتم ذلك من خلال الالتجاء إلي خفض الضرائب لتنشيط العرض و زيادته .

و يسود الفكر الاقتصادي حاليا مدرستان هما المدرسة الكينزية الجديدة New Keynesian school و من روادها الاقتصادي جيمس توبن James Tobin ، و مدرسة التقليديين الجدد The new Classical School و من روادها الاقتصادي روبرت لوكاس

ملخص الفصل

تم في هذا الفصل تم توضيح كيف تطور علم الاقتصاد الكلي موضحا مفهوم الاقتصاد الكلي و الأسواق و الأسعار الكلية .

ثم عرض للمدارس الفكرية المختلفة و التي أثرت في أساسيات علم الاقتصاد الكلي سواء المدرسة الكلاسيكية أو الكينزية و قد بدأت النظرية الكلية منذ ظهور المدرسة الكينزية .

كم تم توضيح أفكار المدارس الاخري كالمدرسة الكلاسيكية الحديثة و المدرسة التوفيقية و مدرسة جانب العرض.

وقد خلص الفصل الي وجود مدرستين حاليا هما المدرسة الكلاسيكية الحديثة و المدرسة الكينزية الحديثة.

الفصل الثانـي
مفاهيم أساسيـة للنـاتج
والدخل والإنفاق

الفصل الثانـي
مفاهيم أساسية للناتج و الدخل و الإنفاق

يعتبر قياس الناتج أو الدخل من المقاييس الهامة التي تقيس قدرة الاقتصاد القومي علي إنتاج السلع و الخدمات . فزيادة الناتج القومي تعني زيادة فرص العمل و التوظف لأفراد المجتمع و موارده، و من ثم ارتفاع مستوي الدخول و تحسن مستوي المعيشة.

و لقد نشرت أول تقديرات للدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٤م بعد أن قامت وزارة التجارة بناءا علي تعليمات الكونجرس عام ١٩٣٢م بإعداد البيانات الخاصة بذلك.

و يتعرض هذا الفصل لعدد من الموضوعات الأساسية الهامة وهي:

(١) مفهوم الناتج المحلي الإجمالي.

(٢) طرق قياس الناتج المحلي.

- طريقة الناتج .
- طريقة الإنفاق.

- طريقة الدخل.

(٣) المشاكل التي تواجه الناتج المحلي كمقياس للرفاه الاقتصادي .

(٤) مقاييس أخري ترتبط بالناتج القومي .

- الناتج القومي الصافي.
- الدخل الشخصي.
- الدخل المتاح للإنفاق.
- الادخار الشخصي

أولا: مفهوم الناتج المحلى الإجمالى:

The Concept Of Gross domestic Product

الناتج المحلي الإجمالي هو "القيمة السوقية الإجمالية للسلع و الخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة ".

و عند حساب الناتج المحلى الإجمالي بالقيم النقدية لابد من استبعاد بعض المكونات عند حسابه حتى يتساوى مع القيم النقدية المسجلة بالمجتمع علي النحو التالي:

(ا) السلع النهائية هي التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي GDP

و يقصد بالسلع النهائية هي تلك السلع بين يدي مستخدمها النهائي و ليست في مراحل إنتاجها المتعددة التي تمر بها السلعة حتى تصل إلي شكلها النهائي . و لهذه النقطة أهمية كبيرة لان استخدام قيم الناتج من السلع الوسيطة (أي مراحل إنتاجها المختلفة) إلي جانب قيمة السلعة في صورتها النهائية يؤدي إلي ازدواجية في الحساب .

فلو تتبعنا مراحل الإنتاج المختلفة لإنتاج رغيف الخبز ، نجد أن إنتاج رغيف الخبز يمر بعدة مراحل حتى يصل إلي صورته النهائية . تبدأ المرحلة الأولي من خلال المزارع الذي ينتج كميات القمح التي تكفي لصنع الخبز هذه المرحلة تكلف ٢٥ قرشا علي سبيل المثال ، و منها إلي صاحب المطحنة. و يقوم الطحان بطحن القمح و تعبئته في جوال دقيق و تسليمه إلي الخباز فتصل تكلفته إلي ٤٥ قرشا ، ويلي ذلك قيام الخباز بخبز الدقيق و تحويله إلي خبز في صورته النهائية التي يستخدمها المستهلك فتصل التكلفة إلي٦٠ قرشا .

فإذا تم اخذ قيم المراحل المختلفة التي مر بها صناعة رغيف الخبز فسيصل سعر رغيف الخبز إلي ١٣٠ قرشا ٢٥+٤٥+٦٠=١٣٠

٢٥ قرشا---- كميات القمح التي تم زراعتها.

٤٥ قرشا---- تكلفة القمح المزروع بعد طحنه.

٦٠ قرشا----- تكلفة رغيف الخبر بعد خبزه.

بينما إذا أخذت القيمة النهائية فقط فيصل سعر رغيف الخبز إلي ٦٠ قرشا فقط و هو سعره الحقيقي المفترض في المثال ، و ذلك لان القيمة النهائية تشمل قيمة القمح و تكلفة الطحن و الخبز، فعندما يتم اخذ قيم كل مراحل الإنتاج فهذا يعني إدراج قيم المراحل الإنتاجية المختلفة مرتين مما يعطي قيم غير حقيقية .

و إذا لم يتم اخذ القيم النهائية عند حساب الناتج القومي الإجمالي ، فهناك أسلوب آخر لحساب الناتج القومي يتمثل في ***حساب القيم المضافة*** عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج .

فكما يظهر الجدول رقم (٢ –١) المراحل المختلفة لإعداد رغيف الخبز تظهر عند كل مرحلة القيمة التي أضافتها المرحلة إلي العملية الإنتاجية ، يتم حساب هذه القيم المضافة فقط و هنا نصل إلي السعر الحقيقي المفترض في ا لمثال و هو ٦٠ قرشا .

<u>جدول رقم (٢ – ١)</u>

القيمة النهائية للخبز و القيمة المضافة

مراحل الإنتاج المختلفة	القيمة السوقية (بالقرش)	القيمة المضافة (بالقرش)
القمح في المزرعة	٢٥	٢٥
تحويل القمح إلى دقيق	٤٥	٢٠
المرحلة النهائية (الخبز)	٦٠	١٥
الإجمالي		٦٠

(٣) الناتج المحلي الإجمالي يقيس الناتج الجاري :

الناتج المحلي الإجمالي يقيس إنتاج السنة التي يتم حساب الناتج خلالها ، و علي ذلك فان السلع أو الأصول التي يتم تداولها في نفس السنة و لكن تم إنتاجها خلال فترات زمنية سابقة لا تدخل في حساب الناتج الإجمالي . فالسلع المستعملة تستبعد من حساب الناتج المحلى الإجمالي مثل شراء سيارة مستعملة تم إنتاجها في العام السابق أو شراء منزل جديد لم يسكن من قبل و لكن تم بناؤه منذ

عامين ماضيين لا يدخل في حساب الناتج المحلي خلال العام الحالي حتى و لو تم شراؤه في العام الحالي.

(٣) لا تحتسب قيم العمليات المالية البحتة

لايتم احتساب قيم العمليات المالية البحته ضمن مكونات الناتج المحلي حيث أنها لا تتضمن إنتاج جاري وذلك مثل أن تداول الأسهم و السندات و الأوراق المالية لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي لأنها تمثل تبادل أصول جارية و ليس إنتاج سلع إضافية أما العمولات المترتبة علي عمليات تداول الأوراق المالية فتدخل في حساب الناتج المحلى الإجمالي حيث أنها تمثل قيم خدمات قدمت في نفس العام.

(٤) تتحدد قيم الناتج وفقا لقيمها في ا لسوق :

الناتج المحلي يتضمن السلع التي يتم طرحها في السوق و يكون لها قيم سوقية ، و يتم استبعاد السلع و الخدمات إلي ينتجها أصحابها بأنفسهم لعدم وجود قيم سوقية لها مثل خدمات ربات البيوت ، أو قيام احد أفراد الأسرة بدهان المنزل أو تنسيق الحديقة الخاصة بالمنزل دون الاستعانة بأحد من الخارج..... و غيرها .

(٥) الناتج المحلي مقياس للناتج و ليس للمبيعات :

أي لا يشترط أن يتم بيع المنتجات في نفس العام الذي أنتج فيه ، فمن الممكن أن يضاف للمخزون. وعلي ذلك فان شراء سيارة مثلا جديدة ولكن موديل العام السابق لاتحتسب في الناتج لهذا العام لانه سبق وأن ادركت في حساب الناتج للعام السابق

(٦) يشير مصطلح الناتج المحلي :

إلي انه تدفق flow و ليس رصيد stock لان قياس الناتج يتم خلال فترة زمنية هي سنة و ليس في لحظة معينة.

<u>ثانيا : طرق قياس الناتج المحلى الإجمالى</u>

هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي و هي:

(١) طريقة الناتج Product Approach

(٢) طريقة الإنفاق Expenditure Approach

(٣) طريقة الدخل Income Approach

الطريقة الأولي: طريقة الناتج Product Approach

كما سبق وأوضحنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي القيمة السوقية للسلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في اقتصاد ما خلال فترة سنة ، ووفقا لهذه الطريقة فانه يتم حصر كافة كميات السلع والخدمات للقطاعات المنتجة في المجتمع من خلال حاصل ضرب كمية الإنتاج في أثمانها المختلفة و بهذه الطريقة يتم الحصول علي القيم النقدية للناتج المحلي الإجمالي و يتم جمع هذه القيم للحصول علي قيمة واحدة تمثل الناتج المحلي .

إذن : الناتج المحلي الإجمالي= القيمة السوقية للناتج الزراعي+ القيمة السوقية للناتج الصناعي+....... و هكذا شاملا لكافة القطاعات .

الطريقة الثانية: طريقة الإنفاق **Expenditure Approach**

يعتبر الناتج تدفق سلعي يقابله تدفق نقدي يتمثل في إجمالي الإنفاق في المجتمع بمختلف قطاعاته علي كافة السلع و الخدمات المتعددة.

و في هذه الطريقة يتم جمع كافة مصادر الإنفاق بكافة القطاعات الرئيسية التي تقوم بالإنفاق في المجتمع ، و هناك أربعة قطاعات رئيسية تقوم بالإنفاق علي السلع و الخدمات بأنواعها المختلفة.

(1) الإنفاق الاستهلاكي الشخصي

Personal Consumption Expenditure

أو ما يسمي بالاستهلاك العائلي

Consumption Of Household Sector

و هو ما يمثل الإنفاق الكلي للقطاع العائلي علي كافة السلع و الخدمات . و يشمل الإنفاق علي السلع المعمرة Durable Goods و هي عادة ما تمثل السلع التي يستمر استهلاكها أكثر من عام مثل استهلاك الثلاجات و الأثاثات و الأجهزة الكهربائيه و غيرها .

أما السلع غير المعمرة و هي التي من الممكن أن يستمر استهلاكها عاما فاقل مثل الملابس و المأكولات . أما الخدمات فتشمل خدمات متعددة مثل خدمة التعليم و الصحة، النقل ، تنظيف الملابس....و غيرها من الخدمات المختلفة ويلاحظ أن الإنفاق العائلي يشكل اكبر مكونات الناتج القومي.

(٢) الإنفاق الاستثماري (قطاع الأعمال)

Investment Expenditure

و هو إنفاق وحدات قطاع الأعمال علي شراء السلع الاستثمارية (الرأسمالية) شاملة بناء المساكن و المصانع و شراء المعدات الإنتاجية الجديدة و التغير في المخزون .

و إذا كان الإنفاق الاستثماري شاملا قيمة استهلاك رأس المال فيسمي الاستثمار الإجمالي ، أما إذا استبعد منه مصروفات الإهلاك Capital Depreciation من الإنفاق الاستثماري فيكون الاستثمار الصافي Net Investment و هو ذات أهمية في قياس الزيادة الصافية في رصيد رأس المال القومي.

(٣) الإنفاق الحكومي Government Sector

الإنفاق علي المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية سواء علي شراء السلع و الخدمات الاستهلاكية أو علي شراء السلع الاستثمارية (الإنفاق الرأسمالي) كما يوجد أنفاق حكومي آخر يعد إنفاقا تمويليا و يتمثل في الأجور و المرتبات و مدفوعات الضمان الاجتماعي .

و تستثني المدفوعات التحويلية من إجمالي الإنفاق عند حساب الناتج المحلي باسلوب الإنفاق لأنه يمثل مدفوعات ليست مقابل إنتاج مثل معاشات المتقاعدين أو تعويضات البطالة أو الدعم و غيره من الإنفاق التحويلي.

(٤) القطاع الخارجي External Sector Expenditure

يسمي إنفاق هذا القطاع باسم "صافي الصادرات" لأنه يتم استبعاد قيم الواردات من قيم الصادرات . فالصادرات تمثل إنفاق الأجانب علي المنتجات المحلية ، بينما الواردات تمثل إنفاق محلي علي السلع و الخدمات الأجنبية . و هي تعد تسربا من الإنفاق المحلي يوجه إلي الإنفاق علي المنتجات الأجنبية صافي الصادرات =[الصادرات – الواردات] .

و إذا كانت قيم السلع و الخدمات الوطنية المصدرة للخارج (صادرات) تفوق ما يتم شراؤه من الخارج من سلع و خدمات ، فان صافي الصادرات يمثل إضافة إلي الناتج و يكون قيمة موجبة . علي العكس إذا كانت الواردات أكثر من الصادرات فان صافي الصادرات يكون سالبا .

و علي ذلك فان معادلة حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق = الإنفاق العائلي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات (ص – و) صادرات – واردات.

__الطريقة الثالثة: طريقة الدخل (الناتج المحلي بأسعار عناصر الإنتاج)__

يتم الحصول علي الناتج المحلي باستخدام طريقة الدخل علي مرحلتين .

حيث تتحدد *__قيمة الدخل القومي أولا__* National Income و الذي هو عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية ، (العمل و رأس المال و الموارد الطبيعية) و التي تنشا من الإنتاج الجاري للسلع و الخدمات . ويتكون الدخل القومي من المكونات التالية :

__الأجور و المرتبات__ :

وهي تشمل عوائد عنصر العمل الذي ساهم في العملية الإنتاجية و تشمل المرتبات و الأجور الأساسية و الإضافية و أيضا

الأجور العينية مثل تقديم وجبات مجانية للعاملين أو العلاج المجان أو ما شابه ذلك.

الأرباح و الفوائد :

و هو يمثل عائد عنصر رأس المال من فوائد وأرباح .

الإيجارات :

و هو ما يمثل الدخل الريعي لعنصر الأرض و هو العنصر الثالث من عناصر الإنتاج ، كما يشمل أيضا حقوق التأليف و حقوق الموارد الطبيعية و إيجار المنازل و المباني أما المنازل التي يقطنها أصحابها فيتم تقدير قيم إيجاريه لها بما يتفق مع قيم إيجارات المنازل المناظرة لها(تكلفة الفرصة البديلة)

أما الخطوة الثانية فهي الحصول على الناتج المحلى الإجمالى من خلال الدخل القومى .

و لكي يتساوى الدخل القومي مع الناتج المحلى بطريقة الدخل لابد من مراعاة أن هناك بعض الاختلافات البسيطة في قيم الدخل القومي و قيم الناتج القومي و من خلال تسوية هذه الاختلافات يصبح المقياسان متطابقان. فالناتج المحلي بطريقة الإنفاق يدخل فيه :

استهلاك راس المال الذي يمثل تكلفة الإنتاج الجاري من السلع و الخدمات و يدخل ضمن الناتج المحلي بطريقة الإنفاق أيضا ***الضرائب غير المباشرة على الأعمال*** مثل الضرائب التي تفرض علي مبيعات قطاع الأعمال (ضريبة المبيعات) و هي ضرائب تفرض علي قطاع الأعمال و لكنها تحمل علي سعر السلعة في السوق و غالبا ما يتحملها المستهلك.

أما بالنسبة للدخل القومي فهو يتضمن *مدفوعات تحويلية* يحصل عليها عنصر العمل بدون أن يقابله مساهمة في ا لعملية الإنتاجية . لذا لابد أن يتم طرح قيمته من قيمة الدخل القومي حتى يتساوى مع الناتج المحلي بطريقة الإنفاق.

الناتج المحلي الإجمالي من خلال الدخل القومي

لابد من طرح المدفوعات التحويلية التي يحصل عليها عنصر العمل مع إضافة الضرائب المباشرة و إهلاك راس المال .

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل القومي + ضرائب غير المباشرة + إهلاك راس المال – الدعم السعري

<u>الدخل القومي من خلال الناتج القومي الإجمالي</u>

الناتج المحلي الإجمالي – الضرائب غير المباشرة

– إهلاك راس المال

+ الدعم السعري

<u>التدفق الدائري</u> <u>Cash Flow</u>

من الشكل رقم(٢-١) و الذي يوضح حساب الناتج المحلي لقطاعين فقط هما القطاع العائلي و قطاع الأعمال .

<u>و يتضح أن :</u>

حساب الناتج المحلي بأسلوب الإنفاق يتضمن جملة الإنفاق علي السلع و الخدمات النهائية ، كما يمكن حسابه من خلال إضافة جميع تكاليف عرض السلع و الخدمات مشتملة علي الدخل المتبقي للمنظم المنتج .

و من الطبيعي أن يتساوي الناتج القومي الإجمالي في الحالتين لان النقود التي ينفقها المستهلكون علي شراء السلع و الخدمات النهائية تمثل المال اللازم لإنتاج و عرض السلع و الخدمات ،

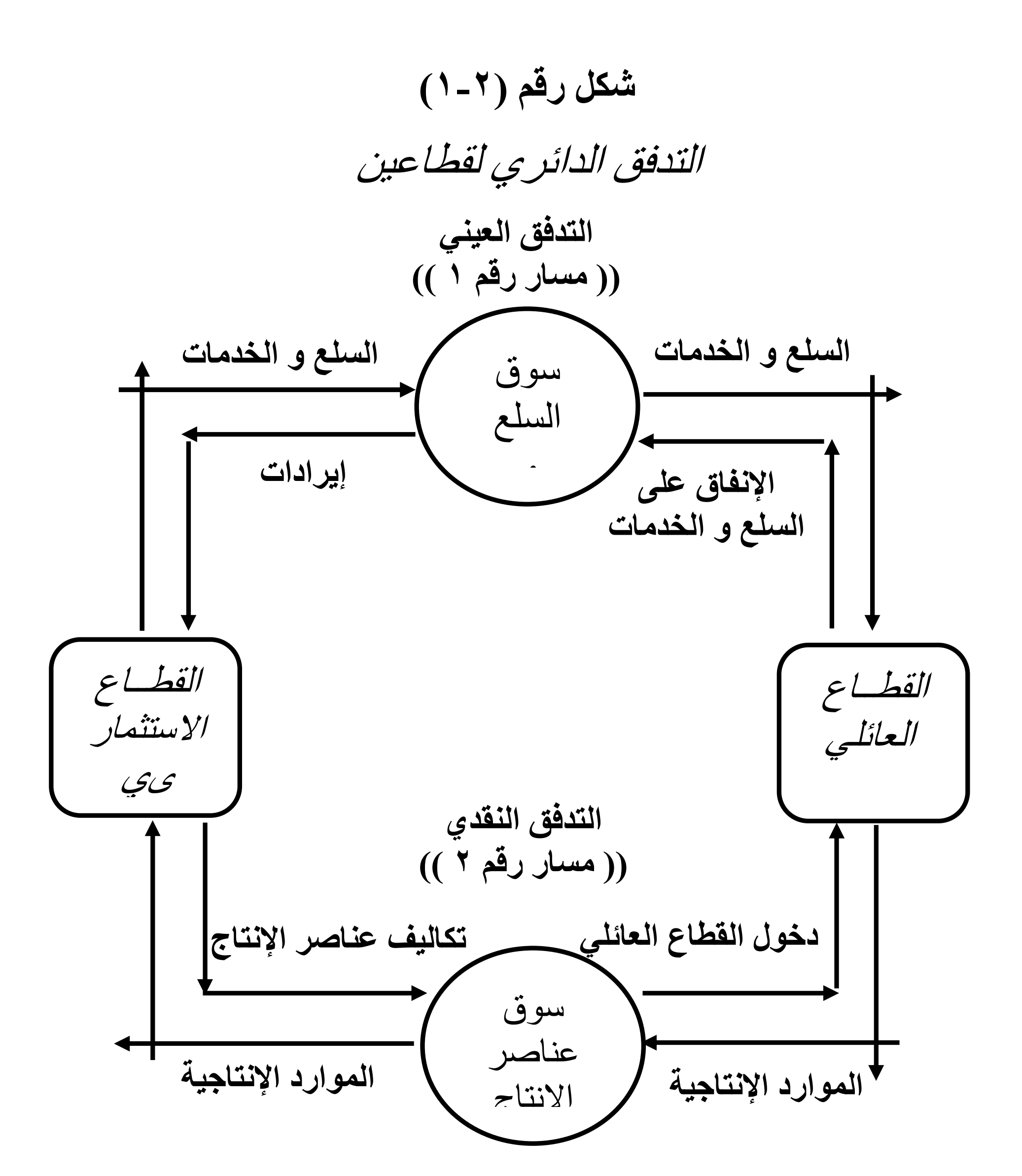
وهي في نفس الوقت تعتبر مدفوعات لعوامل الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية .

و علي ذلك فان الناتج المحلي و الدخل القومي يمكن التعبير عنهما من وجهة نظر قطاع المستثمرين (المنتجين) أو القطاع العائلي(المستهلكين) و هما متساويان .

و يتضح ذلك من شكل التدفق النقدي في الشكل رقم (٢ –١)

شكل رقم (٢-١)

التدفق الدائري لقطاعين



و من الشكل يتبين أن هناك نوعين من التدفقات أولهما التدفق العيني مسار رقم (١) و يمثل السلع و الخدمات التي يقدمها قطاع الأعمال للقطاع العائلي مقابل خدمات عناصر الإنتاج

(العمل ، رأس المال ، الأرض ، التنظيم) التي يقدمها القطاع العائلي بدوره لقطاع الأعمال. أم المسار رقم (٢) و هو يمثل مسار التدفق النقدي من خلال القيم النقدية التي يحصل عليها القطاع العائلي مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية ، و من ثم إنفاق هذه الموارد النقدية لشراء احتياجاته من السلع و الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال . أي أن الدخل الذي يتدفق من القطاع العائلي إلى قطاع الإعمال يعود مره أخرى إلى القطاع العائلي هكذا في شكل تدفق دائري .

رابعا: المشاكل التى تواجه الناتج المحلى الإجمالى كوسيلة للقياس

أن الناتج المحلي ليس مقياس مثالي للإنتاج و الدخل الجاري لأنه يتطلب كثير من الجهد ، كما انه يستبعد من حسابه بعض البنود . و نستعرض بعض الصعوبات و المشاكل التي ترتبط بالناتج المحلى الإجمالي كمقياس للأداء الاقتصادي للمجتمع.

(١) ***وجود بعض السلع و الخدمات*** التي تؤثر في ناتج الدولة و لكن يتم تبادلها أو استهلاكها خارج نطاق السوق مثل خدمات ربات البيوت و التي تتمثل في الأعمال المنزلية التي تقوم بها

سيدة المنزل بنفسها بدون أن يكون لها قيمة سوقية و مثل ما يستبعد من ناتج المزارعين للاستهلاك الخاص أو للهدايا و مثل قيام أحد الأشخاص بترتيب حديقة منزلة بنفسه ..
و هكذا من الأمثلة الكثيرة التي تمر في الحياة اليومية و تكون لها تأثير في الناتج لا تظهر لها قيمة سوقية فيتم استبعادها عند حساب الناتج المحلي.

و تتمثل هذه المشكلة في صعوبة مقارنة الناتج في دولة ما علي مدار الزمن أو فيما بين الدول المختلفة . ففي كثير من الدول و خاصة النامية يقوم القطاع العائلي بكثير من الأنشطة الإنتاجية و الخدمية بدون ظهور قيم سوقية لها عكس الدول المتقدمة التي يكون معظم أو أكثر إنتاجها من السلع و الخدمات يظهر في السوق و تكون له قيمة سوقية ، فدولة مثل أمريكا نتيجة لانشغال المرأة بالعمل ، فيكون لمعظم إنتاج المنزل و خدماته قيم شرائية سوقية.

(٢) _نظرا لكثرة الإحصاءات و البيانات_ التي يتطلبها حساب الناتج المحلي الإجماليGDP مع وجود نقص في الإحصائيات المطلوبة و خاصة في الدول النامية نتيجة لعدم قدرة الأجهزة

الإدارية علي جمع البيانات المطلوبة ، و ينتج عن ذلك عدم دقة قياس الناتج .

(٣) ***استبعاد الآثار السلبية:*** المتولدة عند قياس الناتج المحلي الإجمالي يجعله لا يعكس حقيقة الرفاه الاقتصادي ، لان كثير من الآثار الاقتصادية الضارة Economic bads تعمل علي زيادة قيم الناتج القومي مثل التدخين الذي يولد آثار سلبية خطيرة في المجتمع(منها الإصابة بأمراض السرطان) يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و خاصة في قطاع الخدمات الطبية . و غيره من الأمثلة الكثيرة لعديد من السلع و الخدمات في المجتمع تساهم في تقدير الناتج من السلع المرغوبة بأكثر من قيمتها الحقيقية .

(٤) ***استبعاد وقت الفراغ*** : إن استبعاد وقت الفراغ عند حساب الناتج المحلى الإجمالي لا يعطي صورة حقيقية عن حقيقة التكاليف البشرية أو مدي الإجهاد الذهني و العضلي الذي يصاحب كثير من الأعمال بما يقلل من أهمية المقارنة بين الناتج المحلى الإجمالي عبر الزمن أو بين الدول ، فقد يحقق

الفرد متوسط عالي من الناتج القومي و لكن ساعات العمل كثيرة قد تصل لعدد ساعات مرتفعة فيكون ذلك علي حساب مستوي الرفاه الذي يتمتع به .

(٥) *<u>التغيرات فى الأسعار</u>* :

عادة ما يتم تقييم السلع و الخدمات بالأسعار الجارية خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة فنحصل علي قيم الناتج بالأسعار الجارية .

و لكن قياس الناتج القومي لسنوات متعددة بالأسعار الجارية لا يعكس التغيرات الحقيقية التي تمت في الإنتاج المادي أو الكمي من السلع و الخدمات و لا يعكس المستوي الفعلي لاداء النشاط الاقتصادي.

(٦) ***<u>قد يزداد الناتج خلال فترة زمنية</u>*** معينة ليس لزيادة كمية الناتج من السلع و الخدمات ، بل نتيجة لتغير في الأسعار ، أو أن جزء كبير من التغيرات في الناتج ترجع إلى تغير الأسعار . لذا يجب عند تقييم الناتج المحلى للمجتمع خلال فترات زمنية معينة يتم التقييم بالأسعار الثابتة (الناتج المحلى

الحقيقي) و ليس بالأسعار الجارية ، أي بعد استبعاد اثر تغيرات الأسعار.

كيفية حساب الناتج الإجمالي الحقيقي(بالأسعار الثابتة)

يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالاستعانة بالرقم القياسي للأسعار Index Price و ذلك لاستبعاد اثر التغيرات في الأسعار ، أو ما يسمي بمكمش الناتج القومي الإجمالي GNP Deflator .

و يتم حساب هذا المعامل من خلال قسمة قيم جميع السلع والخدمات التي أنتجت في العام بالأسعار الجارية علي الرقم القياسي للأسعار أو مكمش الناتج في سنة الأساس . و يتم اختيار سنة الأساس التي يتم حساب الناتج الحقيقي منسوبا إليها بان تكون سنه ذات ظروف مستقرة و لها أهميتها .

الناتج المحلى الحقيقى (بالأسعار الثابتة) =

$$= \frac{\text{الناتج المحلى بالأسعار الجارية}}{\text{مكمش الناتج (الرقم القياسى للأسعار)}} \times ١٠٠$$

و هناك طرق عديدة لاستخراج الأرقام القياسية للأسعار :-

(أ) الطريقة المبسطة لحساب الأرقام القياسية (الرقم القياسي المبسط) Simple Price

يتم استخراج هذا الرقم بأسلوب مبسط ، حيث يتم تقسيم أسعار مجموعة من السلع و الخدمات في سنة المقارنة (السنة الحالية) علي أسعار مجموعات نفس السلع في سنة الأساس (و هي السنة التي تم اختيارها لتكون أساس للمقارنة)

$$\frac{\text{سعر السلعة ١ + سعر السلعة ٢ + سعر السلعة ٣ .. في سنة المقارنة}}{\text{سعر السلعة الأولى + سعر السلعة ٢ + .. فى سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

مثال تطبيقي علي الرقم القياسي المبسط للأسعار

وفقا لبيانات الجدول ا لتالي احسب الرقم القياسي المبسط

السلعة	*السعر ٢٠٠٩*	*السعر ٢٠١٠*
الملابس	**٢**	**٣**
الكتب	**١**	**٢**
الدقيق	**١**	**٢**

سعر الملابس ٢٠٠٣/٢٠٠٤= ٣/٢=١.٥

سعر الكتب ٢٠٠٣/٢٠٠٤ = ٢/١=٢

سعر الدقيق ٢٠٠٣/٢٠٠٤= ٢/١=٢

الرقم القياسي المبسط للأسعار=

$$\frac{١.٥ + ٢ + ٢}{٣} \times ١٠٠ \quad = ١٨٣\%$$

(ب) الرقم القياسي المرجح

قبل أن يتم قسمة أسعار السلع في سنة المقارنة علي سنة الأساس ، يتم ترجيح (أي إعطاء أوزان ترجيحية) لكل سلعة أو خدمة من خلال مقياس مناسب مثل حجم الطلب علي السلع أو ما تمثله من إجمالي الصادرات ..

أو غيرها من المقاييس المناسبة و التي تبرز أهمية السلعة أو الخدمة للمجتمع علي النحو التالي:

$$\frac{\text{سعرس١ (ك) + سعر س٢(ك) + سعر س٣(ك) ... في سنة المقارنة}}{\text{سعر س١ (هـ) + سعر س٢ (هـ) + سعر س٣ (هـ) ... فى سنة الأساس}} \times ١..$$

ك------- الوزن الترجيحي للسلع في سنة المقارنة

هـ------ الوزن الترجيحي للسلع في سنة الأساس

الناتج القومى الحقيقى =

$$\frac{\text{الناتج القومي النقدي في السنة المذكورة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في نفس السنة}} \times ١٠٠$$

<u>مثال علي الرقم القياسي المرجح</u>

وفقا لبيانات الجدول التالي و بفرض أن الطلب الكلي علي السلع الثلاثة علي التوالي ٢٠، ٣٠، ٤٥ احسب الرقم القياسي المرجح للأسعار.

<u>الحــــل</u>

السلع	السعر ٢٠٠٣	السعر ٢٠٠٤	الطلب الكلي	السعر المرجح٢٠٠٣	السعر المرجح ٢٠٠٤
الملابس	٢	٣	٢٠	٢×٢٠=٤٠	٣×٢٠=٦٠
الكتب	١	٢	٣٠	١×٣٠=٣٠	٢×٣٠.=٦٠
الدقيق	١	٢	٤٥	١×٤٥=٤٥	٢×٤٥=٩٠

الرقم القياسي المرجح $= \frac{٦٠+٦٠+٩٠}{٤٠+٣٠+٤٥} \times ١٠٠ = ١٨٢.٦$ %

مثال رقم(٢)

إذا كــان الــرقم القياســي للأســعار لعــام ٢٠٠٣= ١٢٥% و الناتج القومي بالأسعار الجارية في نفس العام = ١٠٠احسب النـاتج القومي الحقيقي في نفس السنة؟

الحـــل

الناتج القومي الحقيقي = $\frac{\text{ن ق ج بالأسعار الجاري}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}}$ × ١٠٠

$\frac{١٠٠}{١٢٥ \%}$ = ٨٠

بعض القوانين الهامة

- الناتج القومي النقدي(بالأسعار الجارية) = النـاتج القومي الحقيقـي × الرقم القياسي للأسعار.
- ووفقا للمثال السابق فان الناتج القومي النقدي =

  ٨٠× ١٢٥% = ١٠٠
- الرقم القياسي للأسعار (مكمش الناتج)=

$\frac{\text{الناتج النقدى}}{\text{الناتج الحقيقي}}$ × ١٠٠

- ووفقا للمثال السابق الرقم القياسي للأسعار=

$$\frac{١٠٠}{٨٠} \times ١٠٠ = ١٢٥ \%$$

(٧) ***الاقتصاد الخفي و تأثيره علي الناتج الإجمالي :***

و يتمثل الاقتصاد الخفي في الأنشطة غير القانونية ، مثل التهرب الضريبي و هي أنشطة لا تظهر في الناتج القومي الإجمالي و قد يكون حجمها كبير بالنسبة للناتج مما يؤثر سلبا في إحصاءات الناتج و يشكك في صحة الإحصاءات و قد يعطي نتائج عكسية للسياسات المالية ، فإذا كان الاقتصاد ينمو بمعدلات منخفضة فيكون رد الحكومة اتخاذ سياسات توسعية في الوقت الذي ينشط فيه النشاط الخفي فيحدث آثار تضخمية . كما أن أصحاب النشاط الخفي لا يتحملون عبء الضرائب التي يتحملها غيرهم الذين يمارسون أنشطة شرعية .

مقاييس أخرى ترتبط بالناتج و الدخل

(١) *<u>الناتج المحلي الصافي :</u>*

و هو القيمة السوقية الإجمالية للناتج الصافي للاقتصاد من السلع والخدمات النهائية و يتم ذلك بعد استبعاد مخصصات إهلاك راس المال .

إذن الناتج المحلي الصافي =

الناتج المحلي الإجمالي – مخصصات إهلاك رأس المال .

(٢) *<u>الدخل القومي</u>*

مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال سنة ما و تشمل الأجور و المرتبات ، الفوائد و الأرباح ، الإيجارات .

الدخل القومي =

الأجور و المرتبات + الأرباح و الفوائد + الريع أو الإيجارات **.**

(٣) *الدخل الشخصي*

هو إجمالي جميع أنواع الدخول التي يحصل عليها الأفراد و يتم إنفاقها علي شراء السلع و الخدمات إلى جانب ما يتم ادخاره و ما يتم دفعه للضرائب .

وهو يختلف عن الدخل القومي وفقا لما يلي :

- أصحاب الأسهم لا يتسلموا كل الأرباح ، فقد يتم احتجاز جزء من الأرباح (أرباح غير موزعة) . كما تستبعد الضرائب علي الأرباح
- أصحاب الأجور و المرتبات يستقطع من دخولهم ضرائب التامين الاجتماعي (المعاشات) .
- قد يتسلم بعض الأشخاص دخول أخرى بالإضافة إلى دخولهم المكتسبة من خلال مشاركتهم في العملية الإنتاجية وهي ما تسمي بالمدفوعات التحويلية الحكومية مثل الإعانات و الدخول الاخري.

الدخل الشخصي = الدخل القومي

– أرباح الشركات غير الموزعة

– اشتراكات التامين و المعاشات

– الضرائب علي الأرباح

+ المدفوعات التحويلية الأخرى

(٤) *الدخل الشخصي المتاح للإنفاق*

و هو يشمل الدخل الممكن التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار أو غيره بعد خصم الضرائب المباشرة و يمكن الحصول **عليه من خلال ما يلي :**

الدخل المتاح للإنفاق = الدخل الشخصي – الضرائب علي الدخل .

(٥) *الادخار في المجتمع*

الادخار= الدخل المتاح للإنفاق - الاستهلاك العائلي

(٦) *الناتج المحلي الإجمالي و الناتج القومي الإجمالي*

كما سبق أن عرفنا الناتج المحلي الإجمالي: هو القيمة السوقية لإجمالي السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال سنة.

أما الناتج القومي الإجمالي :

فهو يمثل الناتج المحلي الإجمالي +صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية .فهو يوضح إنتاجية عناصر الإنتاج الوطنية بعد استبعاد إنتاجية عناصر الإنتاج الأجنبية .

<u>صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية:</u>

الفرق بين عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية التي تعمل داخل الدولة و يحول لها أرباح و الأجور إلى الخارج و بين عوائد عناصر الإنتاج المحلية التي تحصل عليها من الخارج (نتيجة مساهمتها في شركات أجنبية) .

الفصل الثالث

مكونات الطلب الكلي

الفصل الثالث

مكونات الطلب الكلي

الأهداف التعليمية للفصل

يهدف هذا الفصل إلي :

- تعريف الطالب بأنواع الدوال المختلفة التي تلعب دورا في الاقتصاد الكلي .
- فهم الطالب الميل الحدي و المتوسط لكل من الاستهلاك و الادخار
- إدراك لكيفية تكوين دوال الإنفاق الحكومي والاستثمار و صافي القطاع الخارجي وفقا لمفهوم كينز .
- تفسير بعض المفاهيم و المصطلحات الخاصة بنظرية الاقتصاد الكلي الميل الحدي للواردات ومفهوم صافي الصادرات"صافي القطاع الخارجي...و غيرها.
- دراسة المنحنيات المختلفة التي يتناولها الفصل

المقدمة

إن تاريخ علم الاقتصاد يرجع في بداياته إلي المفكر الإسلامي العربي "ابن خلدون" الذي ارسي كثير من مبادئ علم الاقتصاد ووضع نظريات اقتصادية سابقة علي فكر آدم سميث بنحو ما يقرب من أربعة قرون ، فقد فرق بن خلدون بين الحاجات الضرورية و الكمالية و فرق بين أنواع النشاط الاقتصادي من زراعة و صناعة و تجارة .

و يعتبر أول من وضع نظرية العمل مصدرا للقيمة قبل آدم سميث بأكثر من ثلاثة قرون و تعرض لأهمية الإنفاق في تحقيق الزيادة في الدخل و أكد علي أهمية دور الدولة في الإنفاق قبل قرون من تطور فروع الاقتصاد الكلي.

و لكن آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩.) يعتبر مؤسس الفكر الكلاسيكي في الاقتصاد و كان اهتمام المدرسة الكلاسيكية التي أسسها آدم سميث يتركز في دراسة الاقتصاد الجزئي و خاصة موضوع سلوك الفرد و سلوك المنشأة الذي يعد الأساس في دراسة و تحليل هذه المدرسة و كان اهتمامها بدراسة و تحليل الاقتصاد الكلي محدودا نظرا للأفكار التي كانت سائدة في الفكر الكلاسيكي و التي استمرت لفترة طويلة من الزمن.

أهم النقاط التي سيناقشها هذا الفصل

[١] دالة الاستهلاك و الادخار .

- **دالة الاستهلاك .**
- **دالة الادخار .**
- **دالة الاستهلاك في الأجل القصير .**

[٢] نظريات الاستهلاك في الأجل الطويل .

[٣] العوامل الأخرى التي تؤثر علي الاستهلاك.

[٤] الإنفاق الاستثماري كمكون للطلب الكلى .

[٥] الإنفاق الحكومي كمكون للطلب الكلي .

[٦] صافى الصادرات كمكون من مكونات الطل الفعال.

أولاً: دالة الاستهلاك و دالة الادخار:
Consumption Function and saving Function

يرتبط الاستهلاك وفقا لمفهوم كينز بالدخل ، علي الرغم من وجود عوامل أخري تؤثر في الاستهلاك مثل الأذواق و التفضيلات و سعر الفائدة ... و غيرها من العوامل (التي ستذكر لاحقا) . و يطلق علي العلاقة بين الاستهلاك و الدخل بأنها دالة الاستهلاك حيث : ويتم دراسة الدوال المختلفة و التي تكون القطاعات الاقتصادية الأربعة والتي تمثل حجم الانفاق الكلي لأي مجتمع " أي مكونات الطلب الكلي"

و هذه الدوال المختلفة أسسها كينز تميهدا لإثبات كيفية تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد . أي ان مكونات الدوال التالية تدرس وفقا للمفهوم الكينزي للتوازن العام.

دالة الاستهلاك

هي العلاقة الطردية التي تربط بين الاستهلاك و الدخل الاستهلاك في ظل فرضية ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر علي الاستهلاك بخلاف الدخل
الاستهلاك = د(الدخل) $C = F(y)$ و هي علاقة طر دية موجبة ، بمعني أن زيادة الدخل يصاحبها زيادة في الاستهلاك ، كما أن انخفاض الدخل يصاحبه انخفاض في الاستهلاك

ويعتبر الاستهلاك هو المتغير التابع بينما الدخل هو المتغير المستقل :فالاستهلاك يتغير بصفة أساسية بسبب تغير الدخل. و هي تمثل بعلاقة خط مستقيم حيث، $C=a + by$ حيث:

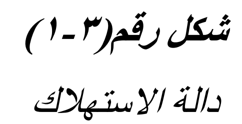
a ← هو المقدار الثابت أو الاستهلاك التلقائي و هو يعبر هندسيا عن الجزء المقتطع من المحور الراسي و الذي يمثل ادني مستوي للاستهلاك في حالة أن الدخل المتاح للإنفاق يساوي صفر و هذه النقطة هامة في تحليل كينز حيث تعتبر هذه الدالة هى دالة الاستهلاك في الأجل القصير.

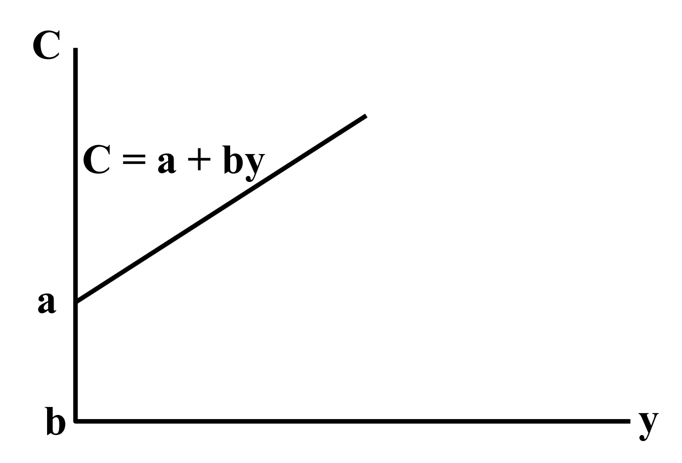
by ← يمثل الاستهلاك التبعي الذي يتوقف علي الدخل .

b ---- الميل الحدى للاستهلاك.

y ---- الدخل المتاح للإنفاق

و تظهر هذه الدالة في الشكل رقم (٣ – ١)


شكل رقم(٣-١)
دالة الاستهلاك



١- الميل الحدي للاستهلاك

Marginal Propensity to Consumption

أما الميل الحدى للاستهلاك هو الجزء من الدخل الإضافي إلذي ينتج عن التغير في الدخل و يكون دائما مقدار ثابت في ظل عدم تغير العوامل و المتغيرات الأخرى في المجتمع لذا فهو يعد معلمة من معلمات النموذج .

أما a فتمثل أيضا الجزء من الاستهلاك الذي لا يتوافر له دخل ، بل يتم تمويله من خلال المدخرات السابقة لذا فهو يمثل قيمة موجبة في دالة الاستهلاك بينما يمثل قيمة سالبة في دالة الادخار

b هي الميل الحدي للاستهلاك ويمكن تعريف الميل الحدي للاستهلاك علي النحو التالي

تعريف الميل الحدي للاستهلاك أيضا "بأنه التغير في الاستهلاك نتيجة للتغير في الدخل لذا يظهر الميل الحدي للاستهلاك $\frac{\Delta C}{\Delta y}$

,وتنحصر قيمة الميل الحدي للاستهلاك بين الصفر و الواحد الصحيح $0 \leq \frac{\Delta C}{\Delta y} \leq 1$ نظرا لان الاستهلاك يتغير بمعدل اقل من معدل التغير في الدخل فان b اكبر من أو يساوي الصفر و اقل من أو يساوي الواحد الصحيح و هي أيضا دالة خطية .

الميل المتوسط للاستهلاك

Average propensity to consume (APC)

يمثل الميل المتوسط للاستهلاك نسبة الإنفاق الجاري إلى الدخل المتاح للإنفاق . و هو ما يساوي

$$\frac{C}{y} \qquad \frac{\text{الاستهلاك الجارى}}{\text{الدخل المتاح للانفاق}}$$

خصائص الميل المتوسط للاستهلاك

≈ يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع تزايد الدخل و خاصة في الأجل القصير .

فإذا كان الدخل مثلا = ١٠٠٠و انفق ٩٠٠ علي الاستهلاك فان الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{900}{1000}$= .٩ أو ٩٠% .

و إذا تزايد الدخ>ل إلى ١٥٠٠فان ما ينفق علي الاستهلاك من إجمالي الدخل الجديد = ٩٥٠ فيكون الميل المتوسط للاستهلاك$\frac{950}{1500}$=.633. أي ٦٣% ، لأنة عادة ما

يكون الإنفاق علي الاستهلاك في الأجل القصير اقل من متوسط الزيادة في الدخل الإضافي أو الحدي مما يعني أن الجزء الأكبر من الدخل الإنفاقي يوجه إلى الاستهلاك .

و علي ذلك يتضح أن الميل المتوسط للاستهلاك ينحصر بين الواحد الصحيح و الصفر. $0 \le \frac{C}{y} \le 1$

٢- دالة الادخار : Saving Function

دالة الادخار هي دالة تمثل العلاقة بين الادخار و الدخل و هي علاقة طردية ، فالمدخرات تتزايد بزيادة الدخل و العكس صحيح و هي علاقة خط مستقيم يظهر علي الشكل التالي:

$$S= -a+(1-b)y$$

حيث a– ⟵ يمثل الجزء من الادخار الذي يغطي الاستهلاك الثابت التلقائي لذا فهي تظهر في هذه الدالة بالسالب.

(1-b) ← الميل الحدي للادخار الذي هو عبارة عن ناتج طرح الميل الحدي للاستهلاك من الواحد الصحيح .

(1 – b)y ←يمثل الجزء التبعى من الدالة و الذى يتوقف على الاستهلاك .

اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك

حيث أن الاستهلاك و الادخار يمثلان وجهان لشيء واحد و هو الدخل ، فما لا يتم إنفاقه من الدخل يمثل مدخرات $y = c+s$

كيف يمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك

حيث أن : $y = c + s$

إذن : $s = y - c$

$$S = y - \{ a + by \}$$

$$S = y - by - a$$

$$S = - a + y \{ 1 - b \}$$

و هكذا أمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك .

الميل الحدي للادخار

Marginal Propensity To Saving (MPS)

الميل الحدي للادخار هو" الجزء من الزيادة في الدخل المتاح للإنفاق و الذي يوجه إلى الادخار ، أو بمعني آخر هو التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل $\frac{\Delta s}{\Delta y}$" . و يمكن اشتقاق الميل الحدي للادخار بتفاضل دالة الادخار بالنسبة للدخل

فيكون الميل الحدي للادخار $(1 - b) = \frac{\Delta s}{\Delta y}$

و نلاحظ ان التغير فى الاستهلاك + التغير فى الادخار = ١ $\frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta s}{\Delta y} = 1$

و علي ذلك يتضح أن الميل الحدي للادخار ينحصر بين الواحد الصحيح و الصفر.

$$\frac{\Delta s}{\Delta y} = \therefore \ 0 \leq \ \leq 1$$

الميل المتوسط للادخار

Average Propensity To Saving (APS)

الميل المتوسط للادخار وهو عبارة عن نسبة الادخار إلى إجمالي الدخل $\frac{s}{y}$

ويلاحظ أن الميل المتوسط للادخار قد يتزايد بزيادة الدخل لان زيادة الدخل توجد طموحات الادخار و الاستثمار لدي الأفراد .

و علي ذلك يتضح أن الميل المتوسط للادخار ينحصر بين الواحد الصحيح و الصفر.

$$0 \leq \frac{s}{y} \leq 1$$

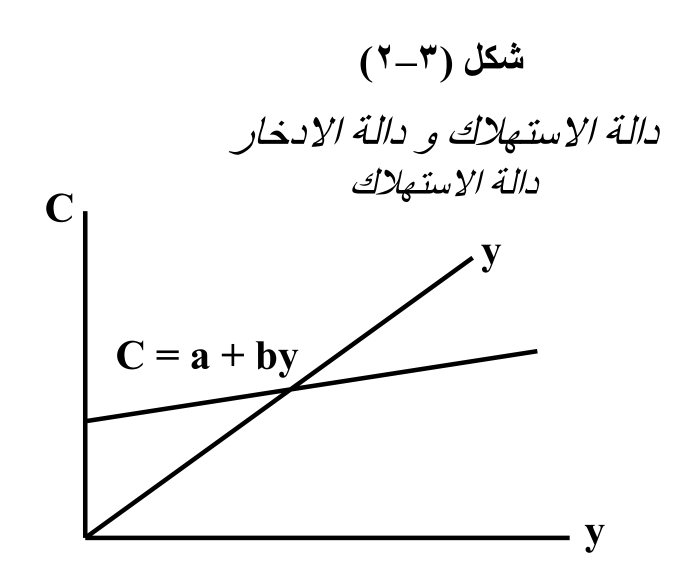
و الشكل رقم(٣–٢) و أيضا جدول رقم (٣–١) يوضحان كلا من دالة الاستهلاك و الادخار و الميل الحدي و المتوسط لكل منهما و من خلال الشكل يكون الادخار سالبا طالما أن الدخل المتاح للإنفاق مساويا للصفر ، و يصل الادخار إلى الصفر عندما يتساوي الاستهلاك مع الدخل ، و يأخذ الادخار قيمة موجبة بعد زيادة الدخل بحيث يصبح اكبر من الإنفاق الاستهلاك . :

تنظر الشكل (٣-٢)

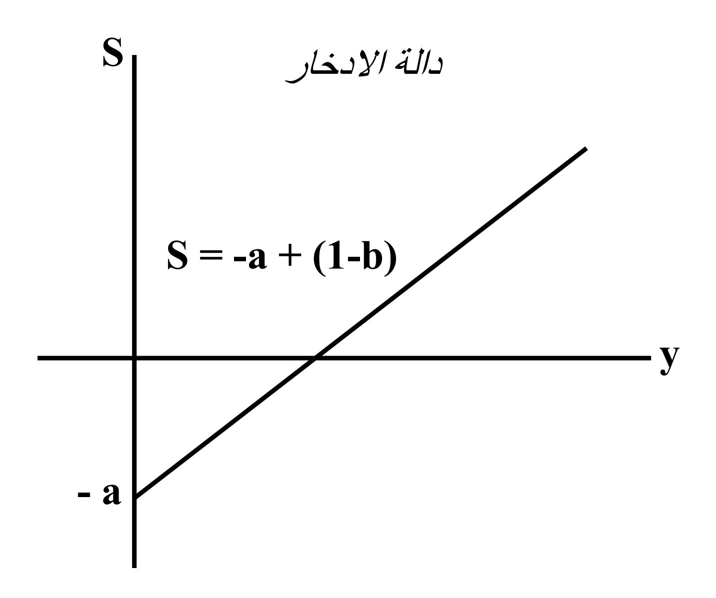
شكل (٣-٢)

دالة الاستهلاك و دالة الادخار

دالة الاستهلاك



دالة الادخار



كما يوضح الجدول رقم (٣-١) حجم الدخل المتاح للإنفاق و الإنفاق الاستهلاكي و كل من الميل المتوسط للاستهلاك و الادخار و الميل الحدي للاستهلاك و الادخار.

جدول رقم (٣ – ١)

العلاقة بين الاستهلاك و الادخار و مستويات الدخل المتاح للانفاق

الدخل المتاح للإنفاق	الإنفاق الاستهلاكي	الادخار	الميل المتوسط للاستهلاك	الميل المتوسط للادخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار
صفر	٢٠٠	-٢٠٠	--	--	--	--
٥٠٠	٧٠٠	-٢٠٠	١٠٤	-٠٠٤	١	--
١٠٠٠	١١٠	-١٠٠	١٠١	-٠٠١	٠٠٨	٠٠٢
١٥٠٠	١٥٠٠	صفر	١	صفر	٠٠٨	٠٠٢
٢٠٠٠	١٩٠٠	١٠٠	٠٠٩٥	٠٠٠٥	٠٠٨	٠٠٢
٢٥٠٠	٢٣٠٠	٢٠٠	٠٠٩٢	٠٠٠٨	٠٠٨	٠٠٢
٣٠٠٠	٢٧٠٠	٣٠٠	٠٠٩٠	٠٠١	٠٠٨	٠٠٢
٣٥٠٠	٣١٠٠	٤٠٠	٠٠٨٩	٠٠١١	٠٠٨	٠٠٢
٤٠٠٠	٣٥٠٠	٥٠٠	٠٠٨٨	٠٠١٢	٠٠٨	٠٠٢

٣- دالة الاستهلاك في الأجل القصير

تعتبر دالة كينز في الاستهلاك دالة في الأجل القصير حيث يتزايد الاستهلاك مع زيادة الدخل الممكن التصرف فيه و لكن يتزايد بمعدل اقل من معدل تزايد الدخل .

و هذا يمثل القانون النفسي الأساسي لكينز Fundamental Psychology Law الذي ينص علي "أن الأفراد كقاعدة عامة يميلون في المتوسط إلى زيادة إنفاقهم كلما زادت دخولهم و لكن بنسبة اقل من نسبة الزيادة في الدخل "، و يعني ذلك زيادة النسبة بين الادخار و الدخل.

و يعتبر كينز أن هذا الأمر يعد كقاعدة عامة و هي الوسيلة لتجميع الثروة إلى جانب إشباع الحاجات الأساسية . و هذه العلاقة يستخدمها كينز في النظرية المبسطة لتحديد مستوي توازن الدخل.

و نلاحظ انه لكي تتم هذه العلاقة من المفترض بقاء الأشياء الأخرى كما هي ، و قد أطلق علماء الاقتصاد علي هذه الدالة اسم "دالة الاستهلاك النظرية" . و قام العلماء بتجميع بيانات ميدانية إحصائية عن الدخل و الاستهلاك عبر فترة من السنوات لاثبات العلاقة بين مستوي الاستهلاك الفعلي و مستوي الدخل الفعلي و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لمحاولة التنبؤ بدالة الاستهلاك لهذه الفترة باستخدام دالة كينز . و لكن كان تقدير الاستهلاك وفقا لدالة كينز اقل من الاستهلاك الحقيقي في فترة الدراسة .

فبدأ الشك في مدي صلاحية نظرية كينز في الاستهلاك . و في سنة ١٩٤٦م أجريت دراسة أخرى عن الاستهلاك في أمريكا و استنتجت الدراسة دالة للاستهلاك تختلف عن دالة كينز تميزت بما يلي :-

- لا يوجد استهلاك ثابت أو تلقائي $c = by$
- الميل المتوسط للاستهلاك ثابت و يقترب من الميل الحدي علي المدى الطويل و قد تم تصوير هذه الدالة من خلال أعمدة تبين:
- استقرار الاستهلاك كنسبة من الدخل الممكن التصرف في شكل رقم (٦ –٣) (أ، ب) فكان يتذبذب حول ٩٠ – ٩٣%.
- الميل الحدي للاستهلاك ثابت كما في دالة كينز .

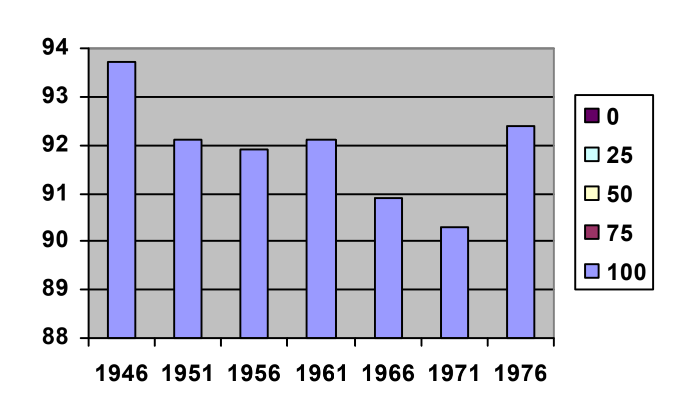
انظر الشكل رقم (٣_ ٣) أ ، ب

شكل رقم (٣ –٣) أ ، ب

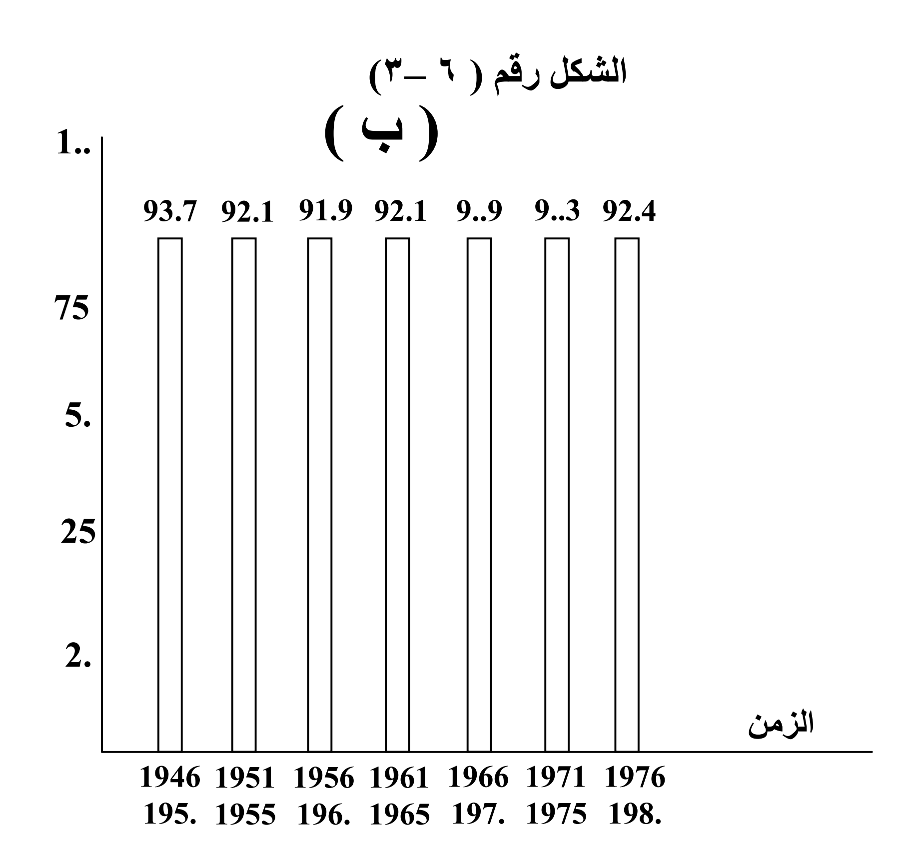
استقرار الاستهلاك الفردي
وفقا لدالة الأجل الطويل

(أ)

نسبة مئوية



الشكل رقم (٦ –٣)



و لكن بعد عدة دراسات استنتج العلماء انه لا يوجد تناقض بين هذه الدالة التي تم استنتاجها و بين دالة كينز ، بل انه يوجد دالتان للاستهلاك هما:

دالة الاستهلاك في الأجل القصير و هي دالة كينز وهي دالة في الأجل القصير حيث $c = a + by$.وخصائصها:

- استهلاك ثابت أو تلقائي $c = by$
- الميل المتوسط للاستهلاك ثابت وأيضا الميل المتوسط

و دالة الاستهلاك في الأجل الطويل و هي تلك الدالة التي تم استنتاجها من خلال الدراسة الفعلية للبيانات حيث $c = by$ بدون استهلاك تلقائي.وخصائصها:

- لا يوجد استهلاك ثابت أو تلقائي $c = by$

الميل المتوسط للاستهلاك ثابت و يقترب من الميل الحدي علي المدى الطويل

ثانياً : نظريات الاستهلاك فى الأجل الطويل

تناول عدد من الاقتصاديين وضع نظريات أو فرضيات توضح دالة الاستهلاك في الأجل الطويل مثل فرضية الدخل النسبي (دوزنبري) و فرضية الدخل الدائم (فريدمان) و نظرية دورة الحياة (مودلياني) .و نعرض لهذه النظريات كما يلي :

١ - *فرضية الدخل النسبي:*
The Relative Income Hypothesis

صاحب فرضية الدخل النسبي هو" دوزنبري" و قد وضع فروض أساسية لها تتمثل في:

١- الاستهلاك يتوقف علي الدخل الجاري أو الحالي منسوبا للمستوي الأعلى للدخل الماضي .
٢- دالـة الاستهلاك وفقا لهذه الفرضية هي دالة طويلة الأجل حيث تتوافر فيها خصائص هذه الدالة حيث أنها تعتمد علي الدخل الماضي وفقا للدخل الحالي .
٣- يوضح دوزنبري كيف تنشا الدالة في الأجل القصير

كيف تنشأ دالة الاستهلاك في الأجل القصير

تنشا دالة الاستهلاك في الأجل القصير وفقا لفرضية دوزنبري نتيجة التغيرات الدورية في الدخل و خاصة عند الانخفاض في مستويات الدخل .

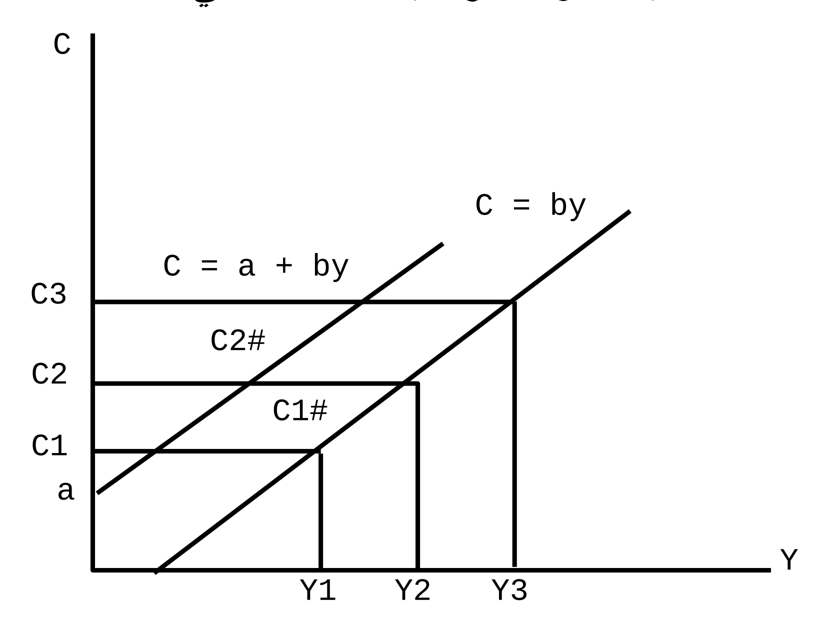
فكما هو واضح في الشكل رقم (٣ – ٤) نجد أن مستوي الدخل قد انخفض من y3 إلى مستوي y2 و كان من المفروض أن ينخفض الاستهلاك وفقا لذلك إلى مستوي c2 ولكن لان الفرد يتمسك بأعلى مستوي للدخل الماضي فان الاستهلاك ينخفض و لكن عند مستوي اعلي من c2 عند #c2 حيث يتمسك الأفراد بنقطة اعلي من c2

و يتكرر نفس الشيء عندما ينخفض الدخل إلى y1 فان الاستهلاك ينخفض و لكن لمستوي اعلي من c1 و يكون هناك حد ادني لا يستطيع التنازل عنه في

الاستهلاك و ليكن المستوي a و بتوصيل النقاط يتكون منحني الاستهلاك في الأجل القصير .

شكل رقم (٣ ــ ٤)

دالة الاستهلاك وفقا لفرضية الدخل النسبي



كما اوضح أيضا أن دالة الاستهلاك طويلة الأجل تتحدد عند ارتفاع مستويات الأسعار . و يخلص من ذلك أن الدورات الاقتصادية توجد دالة الاستهلاك في الأجل القصير و إذا انعدمت تكون دالة الاستهلاك في الأجل الطويل

فرضية الدخل الدائم Permanent Income Hypothesis

قدم الاقتصادي ميلتون فريدمان الحائز علي جائزة نوبل تفسيرا لهذه النظرية حيث وضع فروض معينة توضح مفهوم دالته للاستهلاك:

١- الاستهلاك يتوقف علي الدخل الحالي و الدخل المتوقع الحصول عليه في المستقبل هو ما يسمي بالدخل الدائم ، وطالما أن الاستهلاك دالة في الدخل المتوقع الحصول علية خلال فترة ممتدة في المستقبل فلن يتأثر كثيرا بالزيادة المؤقتة التي تطرا عليه أو النقص الذي يصاحبه.

٢- يعرف الدخل الدائم بأنه المقدار من الدخل الذي تستطيع الا سره أن تنفقه بدون المساس بثروتها .

٣- هناك ما يعرف بالدخل الانتقالي و هو الدخل غير المتوقع الذي من الممكن أن يكون سالبا أو موجبا . فعندما تتحسن أحوال المزارعين تزداد دخولهم و العكس صحيح.

٤- ووفقا لما سبق فان الاستهلاك ينقسم إلى استهلاك انتقالي و هو الجزء من الاستهلاك الذي يقابل الدخل الانتقالي بينما الاستهلاك الدائم يمثل الجزء من الدخل الدائم الذي ينفق و يوجه للاستهلاك .

كيف تنشا الدالة قصيرة الأجل

يقر فريدمان بان الدالة القصيرة الأجل تنشا عن دورات الأعمال Business Cycle و التغير في الدخل و أن التغير في الدخل يرجع أساسا إلى التغير في الدخل الانتقالي لان الدخل الدائم يتعلق بالأجل الطويل.

فرضية دورة الحياة :

توصل الاقتصادي فرانكو مود لياني Franco Modigliani إلي نظرية توضح دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تقوم علي أساس الفروض التالية :

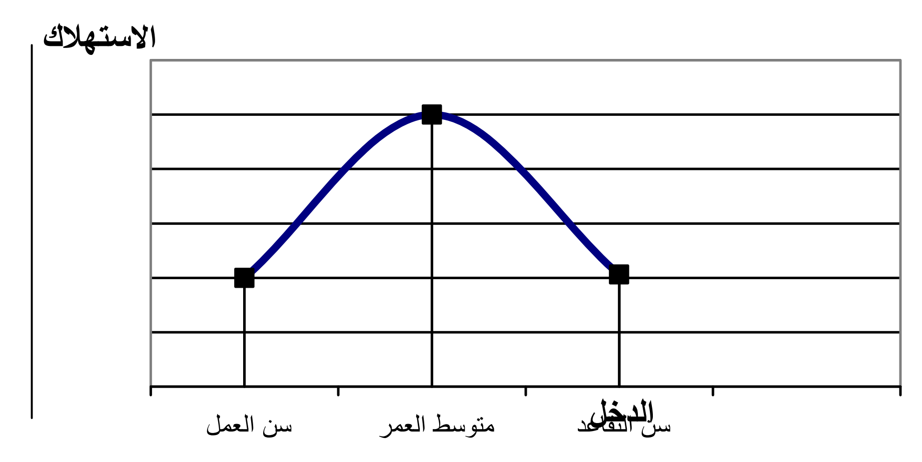
- الاستهلاك يتحدد بعوامل طويلة الأجل فالاستهلاك يتوقف علي كل أنواع الدخول المتوقع الحصول عليها طوال الحياة .
- في المراحل الأولي و خاصة صغار السن يخصصون جزء من طاقاتهم للعمل و اكتساب المهارات المختلفة ، لذا فهم ينفقون علي الاستهلاك نسبة اكبر من دخولهم المنخفضة نسبيا فيكون الميل الحدي للاستهلاك في هذه المرحلة قد يزيد عن الواحد الصحيح .
- أما المرحلة المتوسطة من العمر فيكون قد تم اكتساب المهارات و الخبرات المختلفة فيرتفع الدخل و يكون الاستهلاك منخفضا نسبيا إلي الدخل المتزايد فترتفع مستويات الادخار و تكوين الثروات .
- أما في مرحلة التقاعد فالدخل ينخفض بينما الاستهلاك يزداد . فقد يزيد الميل المتوسط للاستهلاك عن الواحد الصحيح .
- و علي ذلك تبدأ دورة الحياة بادخار سالب نتيجة لانخفاض الدخول و ارتفاع الاستهلاك نسبيا ، ثم في منتصف العمر يسدد الأفراد ديونهم و يدخرون و يصلوا إلي تكوين الثروة ثم ينخفض الدخل مرة أخري و يكون اقل من الاستهلاك و يتم السحب من المدخرات السابقة للإنفاق علي الاستهلاك.

و علي ذلك تتوافق نظرية دورة الحياة مع دالة الاستهلاك قصيرة و طويلة الأجل والتي تتضح من الشكل التالي .

انظر الشكل رقم (٣ –٥).

شكل رقم (٣–٥)

نظرية دورة الحياة (مودليانى)



نظرية مود ليانـي للاستهلاك

و قد اعتقد مودليانى بأن الثروة تنتهى بنهاية الحياة و هذه النقطة موضع انتقاد لهذه النظرية لأن الثروة فى الغالب لا تنتهى بحياة الانسان بل تورث لأولاده و احفاده .

و نظرية مودليانى هذه و التى تتناول مراحل حياة لانسان من ناحية العمر و نمط الاستهلاك و الادخار و اللذان يختلفان من مرحلة عمرية الى مرحلة عمرية اخرى .

نظرية دورة الحياة في المفهوم الاسلامي

و هذه النظرية موجودة فى القرآن الكريم أى قبل أكثر من الف و ربعمائة عاماً و يستدل عليها من الآية رقم (٢٠) في سورة الحديد حيث قال المولى عز وجل :

" اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ".

ووفقاً لما ورد فى الآية يقسم المولى عز وجل مراحل حياة الانسان و نمط استهلاكة و ادخارة على النحو التالى :-

- مرحلة اللعب و هى منذ ولادة الانسان و حتى سن الثمانية : " اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ " و فى هذه المرحلة ينحصر استهلاك الفرد فى اللعب و يكون معتمداً اعتماداً كاملاً على أسرتة او عائلته .
- مرحلة اللهو و هى من سن ثمانية اعوام سن ١٦ سنة و هى مرحلة تتميز بالاستهلاك و الاعتماد على الاخرين .
- المرحلة الثالثة هى مرحلة الزينة من سن ١٦ و حتى ٢٤ سنة و هى مرحلة الاستهلاك فيها مرتفع حيث الميل للزينة و الاستهلاك المرتفع و يكون الاستهلاك اعلى من مستوى الدخل لأن الفرد فى هذه لمرحلة العمرية من ١٦ – ٢٤ سنة يكون قد وجه جزء من طاقتة للعمل وكسب المهارات و لكن دخلة مازال أقل من استهلاكه (مرحلة بداية العمل).
- المرحلة الرابعة (مرحلة التفاخر) و هى من (٢٤ – ٣٢ عاماً) و تكون مهارات الانسان أعلى فى هذه المرحلة و لكن مازال استهلاكه مرتفع و مدخراته محدودة فهو يميل الى التفاخر فى استهلاكه .
- المرحلة الخامسة (مرحلة منتصف العمر – سن لنضوج) كما فى نظرية دورة الحياة حيث يصل الإنسان إلى عمر ٤٠ سنة و هى قمة الهرم عند مودليانى حيث يكون

الانسان قد وصل الى اعلى مستوى من العمل و الدخل و تتكاثر ثروته و ذريته و تصل الى اقصاها : " وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ " .

- و بعد هذه المرحلة الخامسة يأخذ المنحنى فى الانخفاض مرحلة اخرى حتى يصل الانسان الى سن التقاعد : " ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا " و يبدأ مجهوده فى التراجع و ينخفض الدخل و لكن ألاستهلاك يكون أعلى من مستوى الدخل المنخفض و اعتمد فى هذه المرحلة على ما تم ادخاره و ما جمع من ثروه فى مواجهة لاستهلاك المرتفع .

ثم تنتهي دورة لحياة الدنيا و لكن الاخرة هى دار الخلود و البقاء اما نعيم دائم او عذاب دائم و والعياذ بالله .

و تنتهي الآية الكريمة بتذكر رائع و أن هذه الحياة بمراحلها المختلفة ما هى الا متاع الغرور .

ثالثا: العوامل الأخرى التى تؤثر على الاستهلاك

هناك عوامل أخري تؤثر علي الاستهلاك بخلاف الدخل أهمها:

(١) الأذواق Tastes

إن اختلاف و تغير ميول المستهلك و أذواقه تؤدي إلي تغير مستويات الاستهلاك و التأثير_عليه ، فعندما يقرر الأفراد الاتجاه إلي ادخار جزء اكبر من دخولهم فان دالة الاستهلاك في الأجل القصير سوف تنتقل لجهة اليسار .

بينما إذا تغيرت الأذواق تجاه شراء السلع و زيادة الاستهلاك عن الادخار فتنتقل دالة الاستهلاك إلي جهة اليمين و ذلك في الأجل القصير انظر شكل رقم (٣-٦) .

شكل (٣ – ٦)

انتقال دالة الاستهلاك إلي اعلي و أسفل بسبب عوامل أخري تؤثر علي الاستهلاك

(٣) سعر الفائدة

لقد رفض كينز أن يكون لسعر الفائدة تأثيرا مهما علي الاستهلاك ، إلا أن الدراسات الحديثة أوضحت أن الإنفاق علي السلع و خاصة السلع المعمرة مثل السيارات و المعدات تتأثر بسعر الفائدة لان غالبيتها يتم تمويله عن طريق الافتراض و من ثم ارتفاع سعر الفائدة علي القروض الذي سيؤدي بدوره إلي تزايد المدفوعات الشهرية اللازمة للشراء و بالتالي يتناقص الاستهلاك و ينتقل منحني الاستهلاك إلي اليسار والعكس يحدث فينتقل منحني الاستهلاك إلي جهة اليمين عندما ينخفض سعر الفائدة .

(٣) توقع التضخم

عندما يتوقع المستهلكون حالة ارتفاع الأسعار في المستقبل يزيد الإنفاق الاستهلاكي الحالي للحصول علي السلع بسعر اقل قبل أن ترتفع الأسعار .فيتجة منحني الاستهلاك الي جهة اليمين معبرا عن الزيادة في الاستهلاك.

أما إذا كان هناك توقع بانخفاض الأسعار مثل توقع انخفاض التعريفة الجمركية علي بعض السلع المستوردة فيقل الإنفاق الاستهلاكي الحالي انتظار للشراء عند خفض الأسعار.فيتجه منحني الاستهلاك الي جهة اليسار معبرا عن تراجع الاستهلاك الحالي.

(٤) توقع الظروف الاقتصادية في المستقبل

إذا كانت النظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل مستوي الدخول فسوف ينعكس ذلك علي الاستهلاك فيتزايد .

بينما إذا سادت النظرة التشاؤمية للمستقبل فان العائلات سوف تخفض من إنفاقها الحالي .فعلي سبيل المثال عندما ارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات من القرن العشرين ، سادت النظرة التشاؤمية و ترتب علي ذلك انخفاض ملموس في الإنفاق الاستهلاكي و تراجع منحني الاستهلاك العائلي و اتجاهه الي جهة اليسار.

(٥) الضرائب و الإعانات

إن زيادة معدلات الضريبة تقلل من الدخل المتاح للإنفاق و بالتالي انخفاض مستويات الاستهلاك و تراجع المنحني و اتجاهه الي جهة اليسار .

و لكن إذا كانت السياسات الحكومية توسعية بحيث تزيد من الإعانات و دعم المستهلكين فسوف يرتفع دخل المستهلكين و يزداد الإنفاق الاستهلاكي ويتجه المنحني الي جهة اليمين . .

(٦) شروط البيع

إذا كانت شروط البيع سهلة ميسرة للمستهلكين و يستخدم المنتجين نظام التقسيط في البيع فيشجع ذلك القطاع العائلي علي زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، فيرتفع منحني الاستهلاك ويتجة الي جهة اليمين .

و العكس صحيح اذا كانت شروط البيع صعبة و لاتوجد تيسرات كالتقسيط فيتراجع الاستهلاك ا لعائلي و يتجه المنحني الي جهة اليسار

خامساً : الانفاق الاستثمارى كمكون للطلب الكلى :
Investment Expenditure and Aggregate Demand

يمثل الاستثمار تيار الانفاق الذى يزيد من القدرة الانتاجية للمجتمع و هو يمثل تدفق حيث أنه يزيد من الدخل كما انه يتزايد بتزايد الدخل فالاستثمار يتوقف على الدخل و هو علاقة طردية مع لدخل حيث : $I = f(y)$ وفي نفس الوقت يؤثر علي الدخل

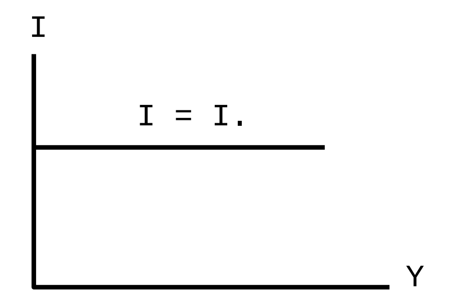
دالة الاستثمار :-

يمكن أن يكون الاستثمار مقدار ثابت حيث $= I0$

حيث $I0$= المقدار الثابت التلقائى للاستثمار و يوضحه الشكل رقم (٣ –٧) .

الشكل رقم (٣ –٧)

الاستثمار الثابت



<u>الاستثمار كدالة :-</u>

<u>حيث تكون دالة الاستثمار علي النحو التالي</u>

$$I = I0 + l_1y$$

حيث :

l_1 ← الميل الحدي للاستثمار اى المقدار من الزيادة في الدخل الذي يوجه للاستثمار

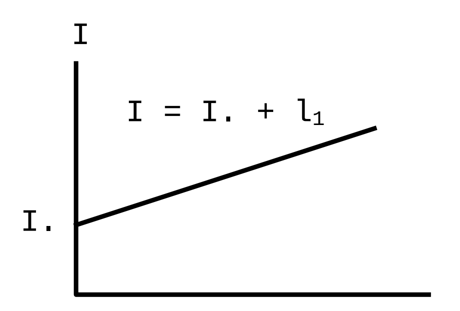
l1 ← الميل الحدي للاستثمار .

l1y ← الجزء التبعى من الاستثمار الذى يعتمد على الدخل .

و تتضح هذه الدالة من الشكل رقم (٣ –٨) انظر الشكل

الشكل رقم (٣ –٨)

الاستثمار دالة فى الدخل



و لكى يتحقق التوازن فى النموذج لابد من أن يتساوى الأدخار المخطط مع الاستثمار المخطط $S = I$.

سادسا : الإنفاق الحكومى كمكون للطلب الكلى
Government Expenditure and Aggregate Demand

يشكل الإنفاق الحكومي علي السلع و الخدمات المكون الثالث من مكونات الطلب الكلي . و الإنفاق الحكومي يشمل الإنفاق علي شراء السلع و الخدمات و كذلك الإنفاق الاستثماري من مشروعات استثمارية و إقامة الطرق و الكباري و غيرها من أوجه الإنفاق الاستثماري قصير و طويل الأجل ، إلي جانب المدفوعات التحويلية مثل مدفوعات الضمان الاجتماعي و الإعانات و غيرها من النفقات الحكومية .

و غالبا ما تكون دالة الإنفاق الحكومي تساوي قيمة ثابتة حيث G=G0 ٠

لأنه دائما تقوم الحكومة بتحديد حجم نفقاتها أولا ثم تحدد الإيرادات المطلوبة و مصادر هذه الإيرادات و إذا كان هناك عجز فإنها تقوم بالاقتراض .كما أن الحكومة يصعب عليها عدم الالتزام بالانفاق المقرر عليها لذا يعتبر الانفاق قيمة ثابته ملزمة للحكومة و اذا كان هناك عجز تلجا الحكومة بما لجيها من قدرات و ادوات علي تدبير الايرادات التي تغطي هذه النفقات.

سابعا : صافي الصادرات كمكون من مكونات الطلب الفعال :

Net Export as a Component Of Aggregate Demand

صافي الصادرات أو صافي القطاع الخارجي عبارة عن إجمالي الصادرات مطروحاً منه إجمالي الواردات أي الفرق بين ما يشتريه الأجانب من الإنتاج المحلي و ما يشتريه المجتمع المحلي من الخارج . وعلي ذلك لابد ان نعرف كل من دالة الصادرات و دالة الواردات .

١- دالة الصادرات

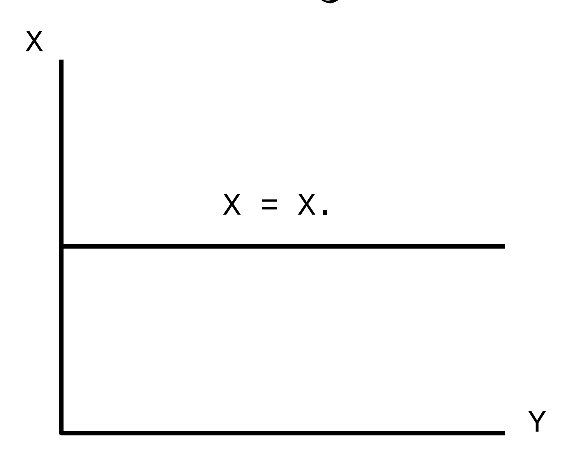
تعتبر دالة الصادرات قيمة ثابتة ، أي متغير خارجي تتحدد قيمته خارج النموذج . فالصادرات غالبا ما تتأثر بالدخل الخارجي و ليس بالدخل المحلي لأنها تمثل طلب خارجي علي المنتجات المحلية وهي تعتبر في نفس الوقت تدفق للاقتصاد القومي. وتكتب دالة الصادرات علي الشكل التالي:

$$X=X0$$

(انظر شكل رقم ٣ –٩)

شكل رقم (٣ -٩)

دالة الصادرات



٣- دالة الواردات

تتأثر الواردات بالدخل المحلي نظرا لأنها تمثل الطلب المحلي علي الإنتاج في الدول الأجنبية . و دالة الواردات إما أن تكون دالة ثابتة أي متغير خارجي حيث $M = M0$.

أو تكون متغير داخلي يعتمد علي الدخل و تتحدد قيمته داخل النموذج $M= M0+my$

حيث :

المقدار الثابت من الواردات = M0

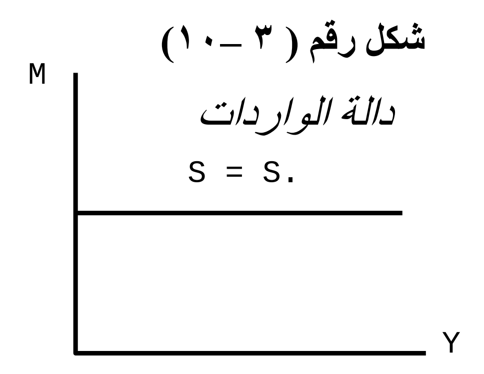
الميل الحدي للواردات = m

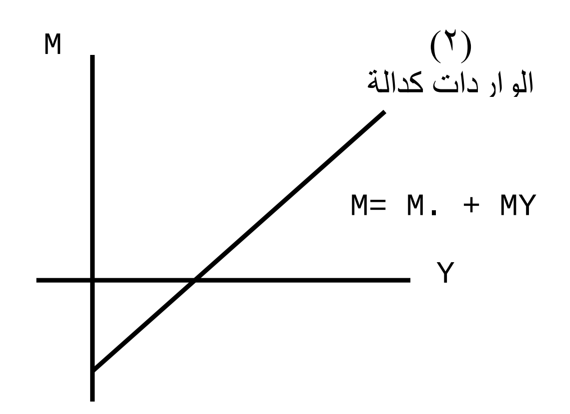
الجزء التبيعى من الواردات و الذى يعتمد على الدخل = my

و عادة ما تبدأ دالة الواردات من الجزء السالب ثم تصل إلي الصفر ثم قيمة موجبة و يتضح ذلك من الشكل رقم (٣-١٠).

(١) الواردات الثابتة

شكل رقم (٣ ـ ١٠)





و من الشكل نجد أن الواردات تبدأ من الجزء السالب خاصة اذا كانت قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات ثم تنتقل إلي الصفر "عند تعادل قيم الصادرات مع قيم الواردات" ثم إلي القيمة الموجبة "في حالة وجود فائض في الميزان التجاري حيث قيم الصادرات اكبر من قيم الواردات فالواردات تمثل تسرب من الدخل المحلي.

ملخص الفصل

في هذا الفصل تم توضيح الدوال المختلفة وفقا للمفهوم الكينزي و التي تمثل نموذج التوازن في الاقتصاد ككل ،بدءا من دالة الاستهلاك و الادخار وما يتبعها من تفسير الميل الحدي و المتوسط للاستهلاك و الميل الحدي و المتوسط للادخار. ثم دالة الاستثمار اما كدالة ثابته تمثل الحد الادني من الاستثمار المطلوب للمجتمع ،أو الاستثمار كدالة تتغير قيمها بتغير مستوي الدخل . ثم تم الانتقال الي دالة الانفاق الحكومي والتي تكون دائما قيمة ثابته في النموذج ، ثم دالة الصادرات و الواردات و اللذان يكونان صافي القطاع الخارجي .

الفصل الرابع

النموذج الكينزي في التوازن العام

الفصل الرابع
النموذج الكينزي في التوازن العام

الأهداف التعليمية للفصل

يهدف هذا الفصل إلي :

- تعريف الطالب بنموذج كينز في تحديد الدخل و التوازن العام
- فهم الطالب لطبيعة النموذج المبسط لكينز بصفة مبدئية
- إدراك أهم مكونات النموذج المبسط وكيفية تحقيق التوازن العام جبريا وبيانيا
- تفسير بعض المفاهيم و المصطلحات الخاصة بالتوازن وفقا للمفهوم المبسط.
- دراسة شروط التوازن وكيفية تحقيقها

المقدمة

تعرضنا في الفصل السابق لمكونات الطلب الكلي و محدداته . و سوف نستخدم هذه المكونات في شرح و تحليل نموذج كينز لتحديد الدخل و التوازن العام .

و نبدأ بالنموذج المبسط لكينز الذي يفترض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط هما القطاع العائلي و القطاع الاستثماري فيفترض النموذج اقتصاد مغلق لا توجد فيه علاقات اقتصادية دولية فضلا عن انه مجتمع بدائي لا تنظمه حكومة و يتحقق التوازن العام وفقا لهذا النموذج عندما يتساوى الطلب الكلي المخطط مع العرض الكلي عند مستوي دخل معين وإذا حدثت أي إضافة مخططة للدخل فإنها لابد أن تتساوي مع التسرب المخطط له.

و يتناول هذا الفصل علي النحو التالي:

١- شروط التوازن في هذا النموذج .
٢- اختلال التوازن
٣- نموذج التوازن جبرياً وبيانيا
٤- مضاعفات الاقتصاد المغلق
٥- لغزالادخار .

٦- .مثال تطبيقى على النموذج

أولا:شروط التوازن في هذا النموذج

هناك شرطان أساسيان للتوازن في أي نموذج كينزي هما:

٧- الطلب الكلي يساوي العرض الكلي

٨- التسربات تتساوى مع الإضافات في المجتمع

و يفترض النموذج ثبات مستوي الأسعار حتى يتحقق مستوي التوظف الكامل و إذا حقق المجتمع التوظف الكامل فان زاد الطلب الكلي فسوف ترتفع الأسعار.

1: شرط تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي

يتكون الطلب الكلي في هذا النموذج المبسط الذي يتكون من قطاعين هما طلب القطاع العائلي (الإنفاق العائلي) و طلب القطاع الاستثماري (إنفاق قطاع الأعمال).

أي ان الطلب الكلي = الانفاق العائلي + الانفاق الاستثماري

$$AD= C + I$$

أما العرض الكلي فهو يتكون من الناتج لكافة السلع و الخدمات المنتجة خلال الفترة المحددة و في نفس الوقت تتساوي مع

مدفوعات قطاع رجال الأعمال لعناصر الإنتاج المختلفة التي يستخدمها لإنتاج السلع و الخدمات .

أي ان العرض الكلي = $AS = y$

و علي ذلك يمكن القول بان الدخل الكلي يساوي الناتج الكلي انظر التدفق الدائري .

اي $AS = AD$

$Y = C+I$

٢: شرط تساوي الإضافات مع التسربات

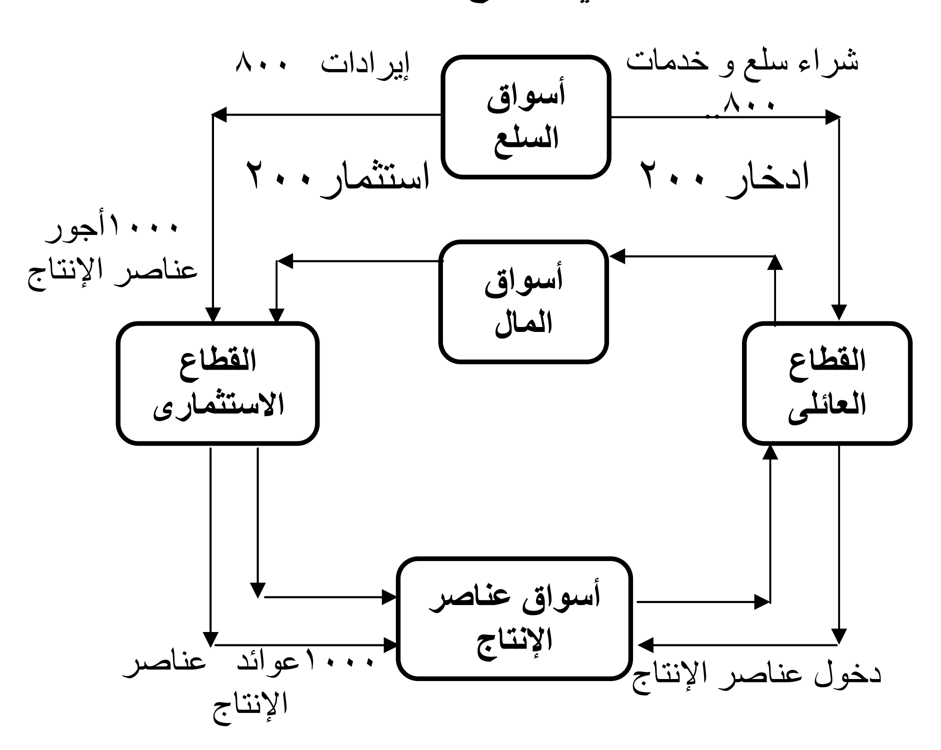
يعتبر الادخار هو التسرب في هذا النموذج الذي يقتصر علي قطاعين فقط ، أما الإضافة في هذا النموذج فهو الاستثمار ، و لكي يتساوى الادخار(التسرب) مع الاستثمار (الإضافة) لابد أن يتجه الادخار إلي القنوات التي تستطيع أن تستثمر هذه المدخرات مثل المؤسسات المالية التي تتضمن المصارف التجارية و المؤسسات المالية و منشآت الإقراض المختلفة .

و الشـكل رقـم (٤ –١) يمثـل التـدفق الـدائري و شـروط التوازن في النموذج ذو القطاعين ،

شرط توازن الطلب الكلي مع العرض الكلـي و شـرط تساوي التسرب(الادخار) مع الإضافة (الاستثمار) .

شكل رقم (٤ –١)

التوازن في نموذج ذو قطاعين



من الشكل رقم (٤ـ١) يتضح أنه اذا كان ناتج القطاع الاستثماري = ١٠٠٠، انتقل إلي القطاع العائلي في شكل أجور عناصر الإنتاج.وترتب علي ذلك قيام القطاع العائلي بإنفاق ٨٠٠ فقط علي الاستهلاك و ادخار ٢٠٠ (تسرب من الإنفاق).

و لكن عاد التوازن مره أخرى عند تدفق المدخرات عبر قنوات الاستثمار(سوق المال) بكافة قطاعا ته فرجعت ٢٠٠ "قيمة المدخرات " مره أخري إلي القطاع الاستثمار فتحقق التوازن .

ثانيا:اختلال التوازن

إذا كانت النفقات المقدرة لقطاع المستهلكين تتساوي مع قيمة السلع و الخدمات المنتجة فان المجتمع يكون في حالة توازن

(انظر شكل ٤ـ١) . أما إذا انخفضت نفقات المستهلكين (الطلب الكلي في النموذج) عن العرض الكلي وهو إنتاج قطاع الاعمال ،فيحدث اختلال في التوازن حيث يصبح ط ك < ع ك فيزيد المخزون لدي القطاع الاستثماري ،

فينخفض الإنتاج في الفترة التالية و يستمر في الانخفاض تدريجيا حتى يتساوى مع الطلب الكلي و يعود التوازن مرة أخري عند مستوي اقل من الإنتاج .

و بالعكس إذا كانت النفقات المقدرة للمستهلكين **أكثر من** إنتاج رجال الأعمال (ع ك) فيحدث اختلال في التوازن حيث ط ك > ع ك فيقل المخزون لدي رجال الأعمال فيزداد الناتج في الفترات التالية ، و يرتفع العرض الكلي تدريجيا حتى يتساوى مع الطلب الكلي و يعود التوازن مرة أخري عند مستوي مرتفع من الناتج .

ثالثا:النموذج جبري وبيانيا

١ - توازن النموذج جبريا

النموذج المبسط يشمل قطاعين لذا فان هناك دالتان هما :

دالة الاستهلاك و دالة الاستثمار :-

$C = a + by$ دالة الاستهلاك

$I = 10$ دالة الاستثمار

شروط التوازن :

(١)	**الطلب الكلى**	=	**العرض الكلى**
	AD	=	**AS**
	C + I	=	**Y**
(٢)	**التسرب**	=	**الإضافة**
	الادخار	=	**الاستثمار**
	S	=	**I**

كيفية الحصول علي قيمة Y :

$$\mathbf{Y = \frac{a + 10}{1 - b}}$$

و دائما يحمل البسط في معادلة الدخل القيم الثابتة للمعادلات المطروحة في النموذج سواء كان النموذج قطاعين أو ثلاث أو أربع قطاعات ، أما المقام فيحتوي علي الميل الحدي للادخار و هو الأساس في كل النماذج ثم الميل الحدي للدوال الأخرى المذكورة .

و بعد أن يتم الحصول علي قيمة Y يمكن الحصول علي قيم باقي الدوال أو المتغيرات التي تحقق توازن النموذج في ظل شروط التوازن المذكورة و سيتضح ذلك من خلال المثال الرقمي التطبيقي .

٢ - ***توازن النموذج بيانيا:***

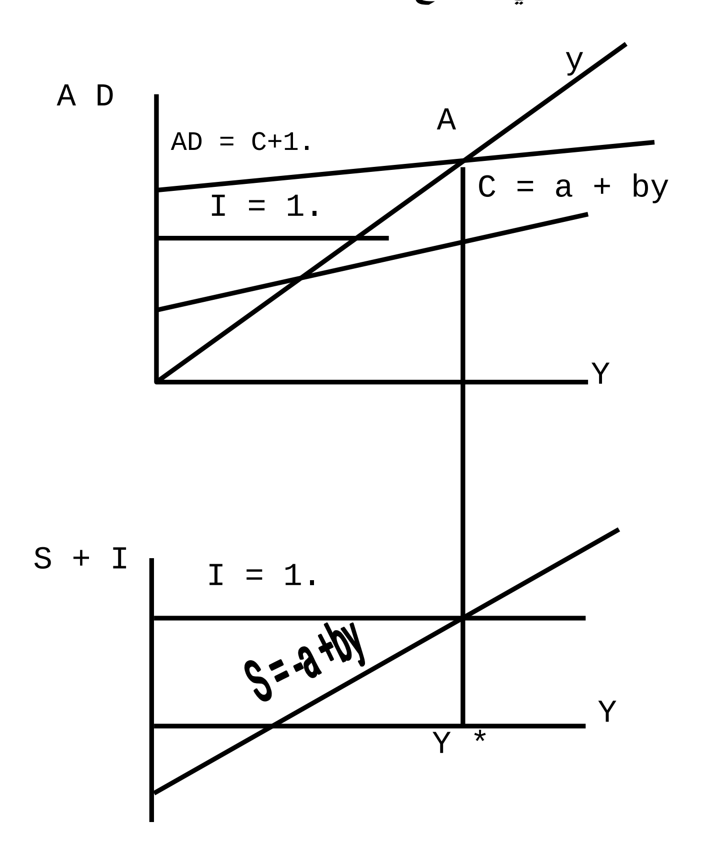
نموذج كينز المبسط يمكن تصويره بيانيا من خلال الشكل رقم (٤ –٢) و يظهر في الشق الأعلى من الرسم تحقق شرط التوازن الأول ط ك = ع ك ، بينما في الجزء الادني من الرسم يتحقق شرط التوازن الثاني وهو تساوي الاضافات مع التسربات

الادخار = الاستثمار و يتحقق التوازن عند النقطة A . و عند هذه النقطة يكون الدخل التوازني Y^* .

أما دالة الادخار فتبدأ في الجزء السالب حيث الدخل = صفر و يتم الحصول علي المقدار a من الاستهلاك بالسحب من المدخرات ثم ينتقل الادخار إلي الصفر عندا يتساوى الدخل مع الإنفاق الاستهلاكي ، و عند زيادة الدخل و يصبح اعلي من الاستهلاك يأخذ الادخار قيمة موجبة.

الشكل رقم (٤-٢)

التوازن في نموذج اقتصاد ذو قطاعين



رابعا:مضاعفات الاقتصاد المغلق

تعريف المضاعف

المضاعف بصفة عامة يقيس اثر التغير في احد المتغيرات علي المتغير الآخر . أي اذا تزايدت أو تناقصت قيم احد المتغيرات فسوف تؤثر علي قيم متغير آخر و لكن بقيم مضاعفة.

مضاعف الاستثمار:

يعرف مضاعف الاستثمار بأنه "التغير الأولي في الاستثمار و تأثيره علي تغير الدخل ، فالزيادة الأولية في الاستثمار يصاحبها زيادة مضاعفة في الدخل كما أن الانخفاض في الاستثمار يصاحبه انخفاض مضاعف في الدخل ".

و يعتمد المضاعف علي الميل الحدي للاستهلاك MPC فمثلا إذا كان الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع = ٧٥. يشير ذلك إلي أن المستهلكين ينفقون ٧٥% من الزيادة في الدخول علي الاستهلاك و بناء علي ذلك فان استثمار قدره مائة جنيها سوف يحقق دخل إضافي أربعمائة جنيها .

مضاعف الاستثمار = $\dfrac{\text{١}}{\text{الميل الحدى للادخار}}$

$$\frac{1}{1-b}=\frac{1}{1-0.75}=\frac{1}{0.25}=4$$

إذن التغير فى الدخل = الزيادة المبدئية فى الاستثمار × مضاعف الاستثمار

١٠٠× ٤ = ٤٠٠.

وبالتالي فان مضاعف الاستثمار يوضح لنا المقدار الذي سوف يتغير به الدخل نتيجة تغير الاستثمار علي اساس ان العلاقة طردية بين الاستثمار و الدخل . فاذا كان مضاعف الاستثمار = ٤ كما في هذا المثال ،فيعني ذلك أن الدخل سوف يتزايد أربع أضعاف الزيادة الاولية في الاستثمار.

خامسا:لغز الادخار:

علي الرغم من الحرص علي تشجيع الادخار و الاستثمار و العمل علي زيادة معدلاته ،

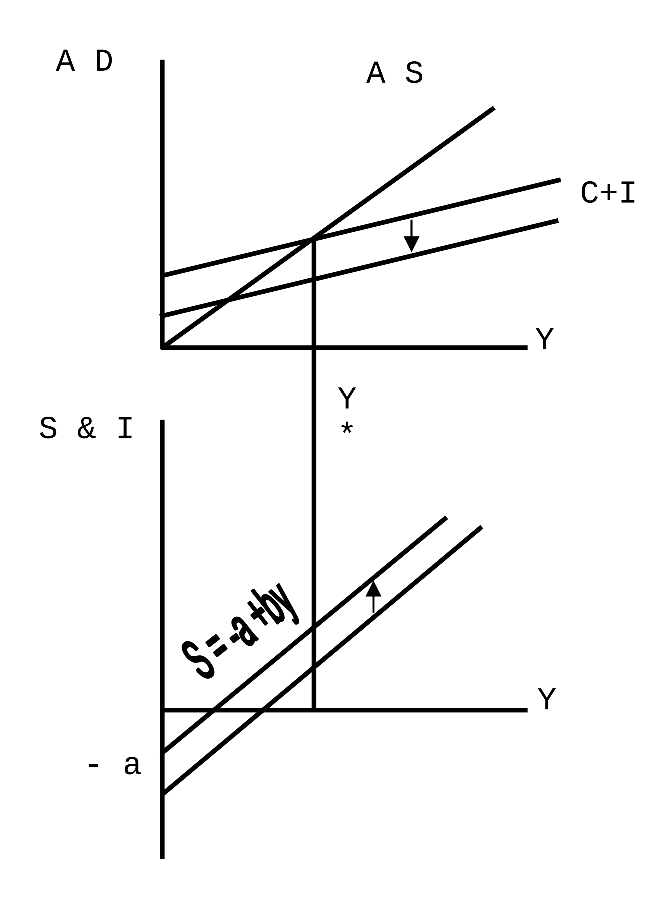
إلا انه إذا زاد الادخار المخطط عن الاستثمار المخطط فسوف يترتب علي ذلك انخفاض في الدخل التوازني و حدوث انكماش .

(انظر الشكل رقم(٤ -٣) . و ذلك يرجع إلي تزايد التسرب من الإنفاق عن الإضافة و هي الاستثمار فيصبح الاستثمار < الادخار و بالتالي تتراجع إيرادات قطاع الأعمال نتيجة لانخفاض أنفاق القطاع العائلي علي الاستهلاك و في النهاية يتراجع الدخل في المجتمع .

اما اذا حدث العكس و هو تزايد الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي عن الانفاق الاستثماري يصبح الادخار المخطط أقل من الاستثمار المخطط و يحدث خلل في التوازن ايضا لن يعود التوازن مرة اخري الا بزيادة معدلات الادخار لكي يتساوي مع الاستثمار المخطط
والشكل التالي رقم (٤-٣).يوضح لغز الادخار و الذي يركز علي حالة عدم توجيه الادخار الي القنوات الاسثمارية المختلفة و بالتالي يكون الاستثمار أقل من الادخار .

الشكل رقم (٤ –٣)

لغز الادخار



سادسا:مثال تطبيقي علي النموذج

احسب قيم المتغيرات المختلفة التي تحقق توازن النموذج موضحا حجم الدخل التوازني مع التأكد من توازن النموذج باستخدام شروط التوازن .

C = 60 +.75 Y

I =160

الحـــل

$$Y = \frac{a + 10}{1 - b}$$

البسط = الاستهلاك التلقائى + الاستثمار التلقائى

المقام = الميل الحدى للادخار

$$Y = \frac{60 + 160}{1 - 0.75} = \frac{220}{0.25} = 880$$

قيمة الاستهلاك C = 60 +.75(880) =720

قيمة الادخار S = -60 +.25(880) =160

شروط التوازن Y = C + I

880 =720 + 160

$$S = I$$

الشرط الثاني

$$160 = 160$$

مثال رقم (٣)

وفقا للمثال السابق و بفرض زيادة الاستثمار بمقدار ٤٠ احسب مضاعف الاستثمار؟

و تأثيره علي إجمالي الدخل؟

الحل

مضاعف الاستثمار :

$$K = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$$

التأثير على الدخل = الزيادة الأولية فى الاستثمار × مضاعف الاستثمار

التغير في الدخل ٤٠× ٤ = ١٦٠

الدخل بعد التغيير= ٨٨٠+ ١٦٠= ١٠٤٠

ملخص الفصل

تناول هذا الفصل نموذج كينز المبسط في التوازن حيث افترض ان المجتمع يتكون من قطاعين فقط ، فيفترض النموذج وجود اقتصاد مغلق لا توجد فيه علاقات اقتصادية دولية فضلا عن انه مجتمع بدائي لا تنظمه حكومة و يتحقق التوازن العام وفقا لهذا النموذج عندما يتساوى الطلب الكلي المخطط مع العرض الكلي عند مستوي دخل معين وإذا حدثت أي إضافة مخططة للدخل فإنها لابد أن تتساوي مع التسرب المخطط له.

كما تعرض الفصل إلي توضيح لغز الادخار و متي يتحقق ذلك و مضاعف الاستثمار و مدي تأثير الاستثمار المضاعف علي الدخلي فزيادة الاستثمار في المجتمع سوف تزيد الدخل زيادة مضاعفة كما ان انخفاض الاستثمار سوف يخفض الدخل بقيم مضاعفة.

الفصل الخامس

النموذج الكينزي في اقتصاد

ذو ثلاث و أربع قطاعات

الفصل الخامس

النموذج الكينزي في اقتصاد ذو ثلاث و اربع

قطاعات

الأهداف التعليمية للفصل

يهدف هذا الفصل إلي :

- تعريف الطالب بنموذج كينز في تحديد الدخل و التوازن العام لاكثر من قطاعين
- فهم الطالب لطبيعة النموذج المطور لكينز والذي يشتمل علي ثلاث قطاعات ثم اربع قطاعات
- إدراك أهم مكونات النموذج ا وكيفية تحقيق التوازن العام جبريا وبيانيا.
- تفسير بعض المفاهيم و المصطلحات الخاصة بالتوازن وفقا للمفهوم الكينزي.
- دراسة شروط التوازن وكيفية تحقيقها

المقدمة

في هذا الفصل يتم استكمال النموذج الكينزي الذي بدأ بالنموذج المبسط لاقتصاد مكون من قطاعين فقط أي مجتمع بسيط بدون حكومة و مغلق ليس لديه علاقات خارجية مع العالم الخارجي. و نستعرض كيفية تحقيق التوازن في اقتصاد متطور لديه حكومة و منظم و لكنه مغلق (ثلاث قطاعات) .

ثم نصل إلي الشكل السائد و هو مجتمع منظم و له علاقات خارجية مع العالم الخارجي مكونا من أربع قطاعات

و يتناول هذا الفصل الموضوعات التالية

١- النموذج الكينزي للتوازن العام في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات .

٢- النموذج الكينزي للتوازن العام في اقتصاد مكون من أربع قطاعات .

٣- النموذج الكينزي في اقتصاد مفتوح في ظل ضرائب نسبية .

أولا:النموذج الكينزي في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات

سمات هذا النموذج

كما سبق أن أشرنا الى أن هذا النموذج هو نموذج اقتصاد منظم به حكومة تلعب دورا في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية و التي تتمثل في الإنفاق الحكومي G و الضرائب T و لكنه مع مازال مجتمع مغلق لا يقيم علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي . ونبدأ اولا في تحديد التوازن من خلال التدفق الدائري.

التدفق الدائري لثلاث قطاعات

الشكل رقم (٥ –١) يوضح التدفق الدائرى في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات ، حيث يتم إضافة القطاع الحكومي إلي التدفق السابق ،

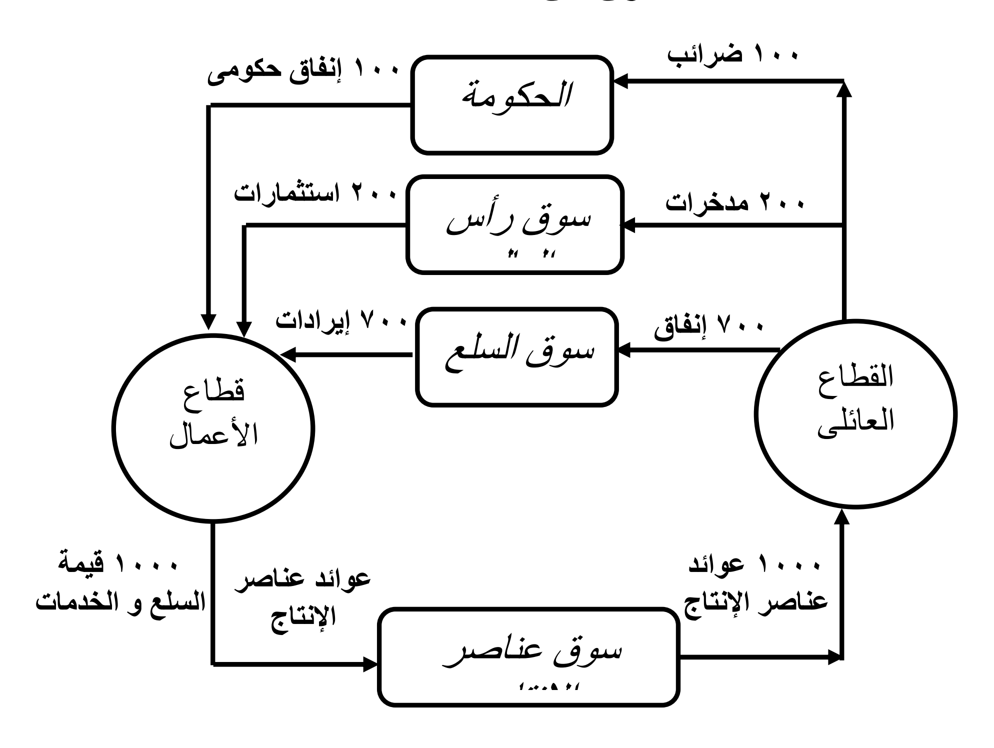
و من خلال سيادة الدولة في المجتمع تفرض الضرائب و بالتالي فإذا اقتطع القطاع العائلي ١٠٠ من إجمالي الإنفاق العام إلي سداد التزامات الضرائب فسيكون ذلك تسربا من الدخل الذي كان من الممكن أن ينفق علي شراء السلع و الخدمات

و لكن هذا التسرب سيعود مرة أخري إلي القطاع الاستثماري (كما يظهر في الشكل٥-١) لاستثماره في الإنتاج مرة أخري و ذلك عندما تقوم الحكومة بإنفاق قيمة الضرائب علي المشروعات الاستثمارية أو لشراء السلع و الخدمات أو في أي مجال من مجالات الإنفاق الحكومي و بذلك يحدث التوازن العام في هذا الاقتصاد . أذن فاتوازن يتحقق عندما يتم توجية التسرب الاول وهو الادخار الي قنوات الاستثمار المختلفة ، وايضا عندما تقوم الحكومة بانفاق الضرائب علي المجتمع و بالتالي فسوف تتساوي الاضافات (الاستثمار + الانفاق الحكومي) مع التسربات (الادخار+الضرائب).

انظر الشكل رقم ٥-١

(شكل٥-١)

التدفق الدائري في اقتصاد
مكون من ثلاث قطاعات



<u>*شروط التوازن في هذا النموذج :-*</u>

١- الشرط الأول :-

العرض الكلى = الطلب الكلى

AS = AD

$$Y = C + I + G$$

٢- الشرط الثاني :-

التسربات من الدخل = الإضافات إلى الدخل

$$S + T = I + G$$

دالة الإنفاق الحكومي

كما سبق ان اوضحنا أنه دائما ما تكون دالة الإنفاق الحكومي قيمة ثابتة ، أي متغير خارجي تتحدد قيمته خارج النموذج $G = G0$ وذلك لان الحكومة دائما تقوم بتقدير حجم نفقاتها أولا ثم تبحث في تدبير الموارد اللازمة لهذا الإنفاق من خلال سلطاتها و ادواتها ، فقد تلجأ الي فرض ضرائب جديدة أو الاقتراض ....او غيرها .

النموذج بيانيا

الشكل رقم (٥ –٢) يوضح نموذج كينز في التوازن العام لاقتصاد ذو ثلاث قطاعات وتتضح شروط التوازن في الرسم ، حيث

يتحقق الشرط الأول تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي

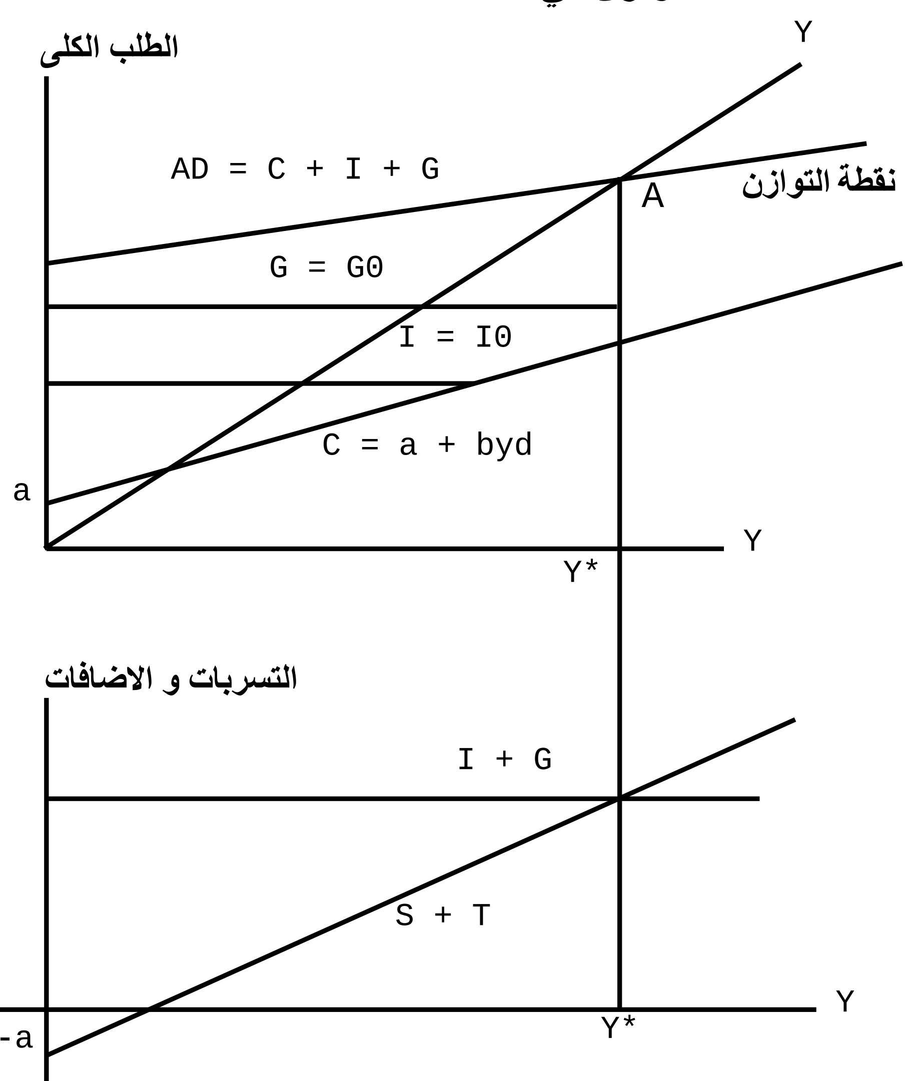
($Y = C+I+G$) من خلال الجزء الأعلى من الرسم ،

بينما يتحقق الشرط الثاني وهو تساوي التدفقات مع التسربات

($I+G=S+T$) في الجزء الأسفل من الرسم .

شكل رقم (٥ ــ ٢)

التوازن في اقتصاد به ثلاث قطاعات



النموذج جبريا

لتحقيق التوازن الكلي جبريا ، نجد ان كل قطاع من القطاعات الثلاثة في هذا النموذج يمثل دالة أساسية في المجتمع تظهر علي النحو التالي:

دالة الاستهلاك :

$C = a + by^{d}$ حيث $y^{d} = (y - T)$

أي الدخل المتاح للإنفاق فيتم استبعاد الضرائب من الدخل وذلك لان الضرائب أصبحت تؤثر علي الانفاق الاستهلاكي :-

دالة الاستثمار $I = I0$

دالة الإنفاق الحكومي $G = G0$

دالة الضرائب (ثابتة) $T = T0$

ومن الممكن أن تكون دالة الضرائب غير ثابتة. أي تبعيه و تعتمد علي الدخل كما يلي:

دالة الضرائب التبعية $T = T0 + ty$

حيث:

T O = الجزء الثابت من الضرائب .

T = الميل الحدي للضرائب أو نسبة الضرائب

Ty = الجزء التبعي من الضرائب الذي يعتمد على الدخل

و لحل هذا النموذج و للحصول علي القيم التوازنية، نحدد y كما يلي :

في حالة الضرائب مقدار ثابتة :

$$\mathbf{Y = \frac{a + 10 + GO - TO(b)}{1 - b}}$$

و يلاحظ أن قيمة الضرائب T قد ادرجدت بإشارة سالبه باعتبار أن الضرائب هي تسربا من الدخل و تختلف قيمة Y إذا كانت الضرائب دالة تبعية للدخل : و لابد من تحديد قيمة الضرائب في البسط بالسالب و ايضا بعد ايجاد حاصل ضرب الضرائب مع الميل الحدي للاستهلاك نظرا لتأثر الاستهلاك مباشرة بقيم الضرائب.

كما أن قيمة الميل الحدي للضرائب "نسبة الضرائب"بعد حاصل ضرب هذه النسبة في الميل الحدي للاستهلاك أيضا . انظر في المعادلة التالية التي توضح كيفية الحصول علي الدخل التوازني في ظل الضرائب كدالة تعتمد علي تغير الدخل .

$$Y = \frac{a + 10 + GO - TO(b)}{1 - bt}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي

يشير مضاعف الإنفاق الحكومي إلي أن الزيادة الأولية أو النقص الأولي في الإنفاق الحكومي G يؤدي إلي زيادة أو نقص مضاعف في الدخل y و يتم احتساب مضاعف الإنفاق الحكومي : وهذا في حالة ان الضرائب قيمة ثابته

$$\mathbf{KG = \frac{1}{1-b}}$$

أما اذا كانت الضرائب دالة فان مضاعف الضرائب في هذه الحالة:

$$KG = \frac{1}{1-b+tb}$$

مضاعف الضرائب:

كما أوضحنا في مضاعف الإنفاق الحكومي و مضاعف الاستثمار من قبل ، فان مضاعف الضرائب يعني أن الانخفاض المبدئي في الضرائب سوف يؤدي إلي زيادة مضاعفة في الدخل و علي العكس إذا ارتفعت الضرائب فيؤدي ذلك إلي انخفاض بقيم مضاعفة في الدخل،

حيث العلاقة عكسية بين معدلات الضرائب و الدخل لان الضرائب تمثل تسربا من الدخل و ليس إضافة كما في الإنفاق الحكومي و الاستثمار.

مضاعف الضرائب الثابتة

$$KT = \frac{-b}{1-b}$$

مضاعف الضرائب النسبية

$$Kt = \frac{-b}{1-b+tb}$$

و الاشارة السالبة في البسط لان العلاقة عكسية بين الدخل و الضرائب

تطبيق عملي علي التوازن في هذا النموذج

البيانات التالية تخص اقتصاد ما .

اطلع علي هذه البيانات ، ثم احسب قيم كل المتغيرات التي تحقق توازن النموذج ،

ثم تأكد من توازن النموذج ؟

دالة الاستهلاك $C = 60 + 0.75y^d$ الضرائب $T = 80$

الإنفاق الحكومي $G = 260$ الاستثمار $I = 160$

الحـــــل

$$Y = \frac{a + I0 + G0 - T0(b)}{1 - b}$$

$$Y = \frac{60 + 160 + 260 - 80(0.75)}{0.25} = 1680$$

الاستهلاك $C=60+.75(1680-80) = 1260$

الادخار $S = 60+.25(1600) = 340$

شروط التوازن:

الشرط الأول

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y=C+I+G$$

$$1680 = 1260 + 160 + 260$$

الشرط الثاني

التسربات = الإضافات

$$S+T = I + G$$

$$340+80 = 160 + 260$$

التطبيق الثانـي

وفقـا للمثـال السـابق احسـب مضـاعف الضـرائب بفـرض انخفـاض الضـرائب بمقـدار ٢٠ ؟ ثـم بـين تـأثير ذلـك علـي الـدخل ؟ و احسب قيمة الدخل بعد التغير؟

الحـــل

مضاعف الضرائب = $KT = \frac{-b}{1-b}$ ، $KT = \frac{-.75}{.25}$

تأثير ذلك على الدخل :

$Y = -20 \times -3 = 60$

إذن ازداد الدخل بمقدار ٦٠ نتيجة لانخفاض الضرائب بمقدار ٢٠

الدخل بعد التغيير= ١٦٨٠ + ٦٠ = ١٧٤٠

تطبيق آخر

وفقا لبيانات التطبيق السابق مع تغير دالة الضرائب فقط :

$T = 80 + 0.15y$

حل النموذج مرة أخري موضحا قيم المتغيرات بعد التعديل و التي تحقق التوازن .

الحـــــل

$$Y = \frac{60+160+260-80(.75)}{.25+.15(.75)} = 1158.6203$$

الضرائب $T=80+0.15(1158.6203) = 253.7931$

الاستهلاك $C=60+.75(1158.6203- 253.7931) = 738.6203$

الادخار $S= -60 +.25(904.8275) = 166.2068$

شروط التوازن:-

1) 1158.6203 = 738.6203 + 160 +260

2) 160+ 260 = 166.2068 +253.7931

ثانيا:نموذج كينز في اقتصاد مفتوح –مكون من أربع قطاعات)

يأخذ هذا النموذج في اعتباره التعاملات مع العالم الخارجي في مجال تبادل السلع و الخدمات و التي تتمثل في الصادرات و الواردات .و يطلق علي هذا القطاع صافي التجارة الخارجية ،أو صافي الصادرات لانه لابد من طرح قيم الواردات من قيم الصادرات ، فقد يكون هناك عجزا متمثلا في زيادة قيم الواردات عن قيم الصادرات و ممكن ان يكون هناك فائض يتمثل في زيادة قيم الصاردات عن قيم الواردات . أو حالة توازن الميزان التجاري حيث تتعادل قيم الصادرات مع قيم الواردات . و سنوضح كل من الصادرات و الواردات .

(١) الصادرات Exports

تمثل الصادرات طلب خارجي علي منتجات الاقتصاد المحلي أو بتعبير آخر هي إجمالي ما يقوم بتصديره المقيمون داخل الدولة إلي العالم الخارجي من سلع و خدمات.

و الصادرات تمثل تدفق للاقتصاد القومي فهي تمثل تيار نقدي يضيف إلي موارد الاقتصاد المحلي .

دالة الصادرات:

دائما ما تكون دالة الصادرات قيمة ثابتة ، أي متغير خارجي تتحدد قيمته خارج النموذج حيث: X=X0 .

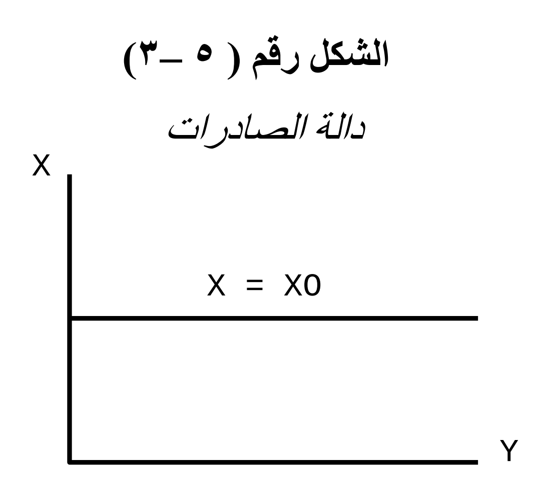
لان الطلب علي الصادرات يتأثر بدرجة كبيرة بالدخل في الدول الأخرى فزيادة الدخل في الدول الخارجية يزيد من الصادرات المحلية .

فالصادرات ترتبط بعلاقة طر دية مع الدخل المحلي فزيادتها تزيد من الدخل المحلي و لكنها تتأثر بالدخل الخارجي في زيادتها أو تراجعها .

و الشكل رقم (٥ –٣) يوضح شكل دالة الصادرات.

الشكل رقم (٥ –٣)

دالة الصادرات



(٢) الواردات

هـي مـا يقـوم بشـرائه المقيمـون داخـل الدولـة مـن سـلع و خدمات من العالم الخارجي ، أي تمثل الواردات طلب محلي علي منتجات العالم الخارجي ، و هي تمثل تسربا من الدخل المحلي فهي تيار إنفاقي يوجه إلي الدول الأخرى .

دالة الواردات

تمثل دالة الواردات دالة تبعية أي تعتمد علي الدخل المحلي و هي تكون علي الشكل التالي $M = M0 + my$.

حيث $M0$= الجزء الثابت من الواردات و عادة ما يمثل القدر الأساسي المطلوب لإرساء قواعد الاقتصاد .

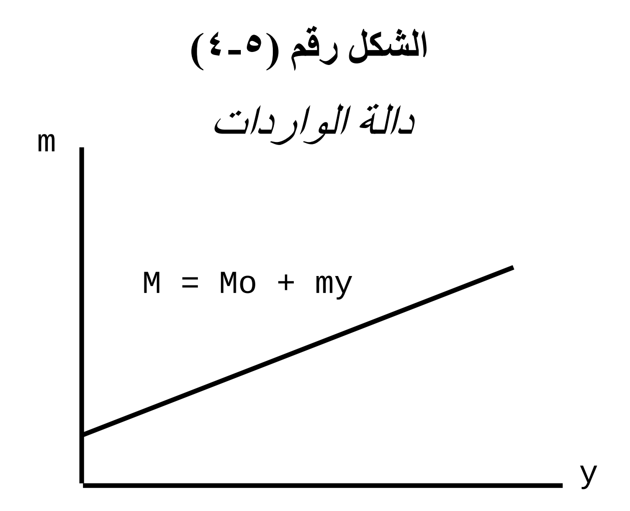
my = الجزء التبعى من الواردات و الذى يعتمد على الدخل فيزداد بزيادة الدخل و ينخفض بانخفاضه .

m = الميل الحدى للوردات .

الشكل رقم (٥ –٤) يوضح شكل دالة الواردات

الشكل رقم (٥-٤)

دالة الواردات



النموذج جبريا:

تتكـون دوال النمـوذج فـي اقتصــاد مفتـوح مكـون مـن أربـع قطاعات علي النحو التالي :

دالة الاستهلاك : $C = a + by^d : y^d = (Y - T)$

الإنفاق الحكومي = $G = G0$

الاستثمار = $I = I0$

الصادرات = $X = X0$

الواردات = $M = M0 + my$

الضرائب = $T = T0$

و يمكن أن تكون دالة الضرائب تبعية و ليست مقدار ثابت :

$T = T0 + my$

كيفية حل النموذج :

بالحصـول علـي الـدخل Y يمكـن حـل بـاقي قـيم المتغيـرات الداخليـة التـي تعتمـد علـي حـل النمـوذج ، ثـم يـتم التأكـد مـن تـوازن النموذج من خلال تطبيق شروط التوازن.

الدخل التوازنى:

$$\mathbf{Y = \frac{a + I0 + G0 + X0 - M0 - T0(b)}{1 - b + m}}$$

مضاعف التجارة الخارجية :

$$\mathbf{K = \frac{1}{1 - b + m}}$$

و يمكن أن يكون مضاعف التجارة الخارجية علي النحو التالي في حالة اذا كانت الضرائب دالة

$$K = \frac{1}{1 - b + m + tb}$$

مثال تطبيقي

حل النموذج التالي في ظل البيانات المعطاة :

$C=100+.75y^d$ $I=200$ $G= 100$

$X=100$ $T= 100$ $M= 25 + .15Y$

الحـــــل

$$Y = \frac{100+200+100+100-25-10(0.75)}{0.25+0.15} = 1000$$

$$C = 100 + 0.75\ (1000 - 100\ ) = 775$$

$$S = -100 + 0.25\ (900) = 125$$

$$M = 25 + 0.15(1000) = 175$$

شرط التوازن الأول :

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$1000 = 775 + 200 + 100 + 100 - 175$$

شرط التوازن الثاني :

$$S + T + M = I + G + X$$

$$125 + 100 + 175 = 200 + 100 + 100$$

ثالثا : تحديد مستوي الدخل في اقتصاد مفتوح مع ضريبة نسبية :

يمكن الاستدلال علي هذا النموذج من خلال حل التطبيق التالي:

التطبيق

وفقا لبيانات المثال السابق و بفرض أن الضرائب :

$T = 100 + 0.15\ y$

قم بحل النموذج والوصول إلي قيم المتغيرات التي تحقق توازن النموذج .

الحـــل

$$\mathbf{Y = \frac{a + I0 + G0 + X0 - M0 - T0}{1 - b + m + t(b)}}$$

إذن الدخل :

$$\mathbf{Y = \frac{100 + 200 + 100 + 100 - 25 - 100(0.75)}{0.25 + 0.15 + 0.1(0.75)} = 842.1052}$$

الضرائب :

$$\mathbf{T = 100 + 0.1\ (\ 842.1052\ ) = 184.2105}$$

الاستهلاك :

$$\mathbf{C = 100 + 0.75\ (842.1052 - 184.2106) = 593.4209}$$

الواردات :

$$M = 25 + 0.15\ (842.1052) = 151.3157$$

الادخار :

$$S = -100 + 0.25\ (657.9414) = 64.4853$$

شرط التوازن الأول :

الكلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = C+I+G+X-M$$

$$842.1052 = 593.4209 + 200 + 100 + 100 - 151.3157$$

شرط التوازن الثاني :

$$200+100+100 = 64.4853+184.2105+151.3157$$

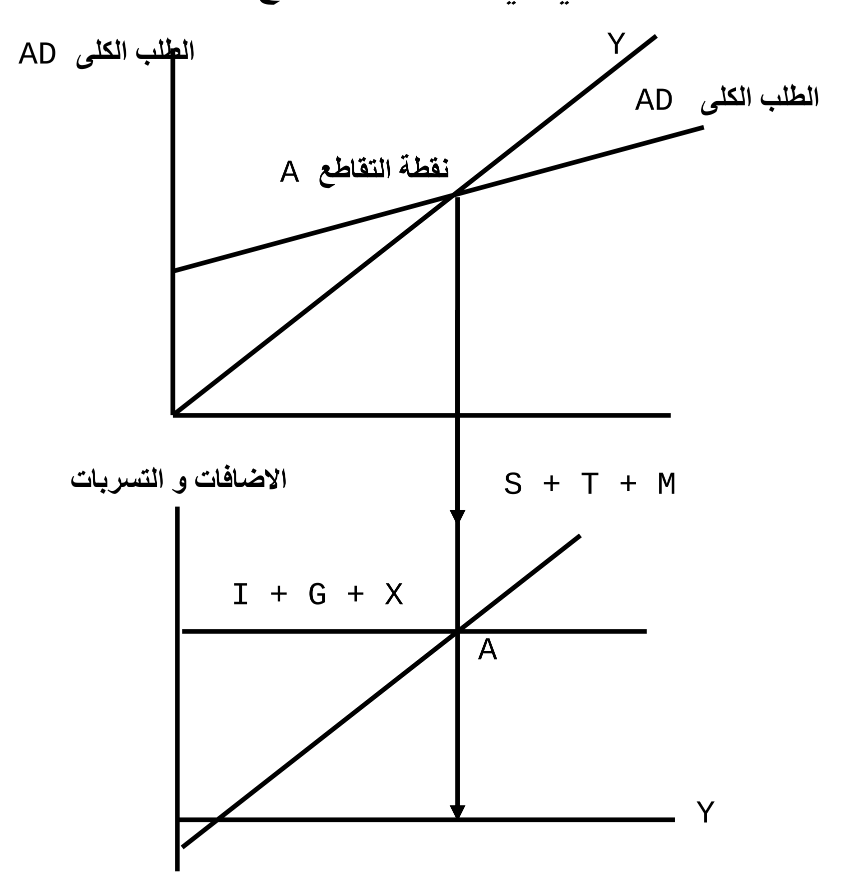
التوازن بيانياً :

يمكن الوقوف على التوازن بيانياً من الشكل رقم (٥ –٥) الذي يوضح شروط التوازن العام وفقا لنموذج كينز في ا اقتصاد به أربع قطاعات حيث يتحقق الشرط الأول في الجزء العلوي من الرسم وهو تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي علي النحو التالي: $Y = C+I+G+X-M$

الشرط الثاني في الجزء الأدنى من الرسم. وهو تساوي التدفقات مع التسربات $I+G+X = S+T+M$

شكل (٥ ــ٥)

التوازن الكلي في اقتصاد ذو أربع قطاعات



و بهذا الفصل يكتمل نموذج كينز في التوازن العام و الذي بدا بسيطا من خلال اقتصاد مكون من قطاعين فقط القطاع العائلي و القطاع الاستثماري ، ثم تدرج إلي اقتصاد منظم به حكومة و لكنه

مغلق لا يتعامل مع العالم الخارجي . ثم اكتمل النموذج بأخذ اقتصاد منظم و له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي .

ملخص الفصل

تناول هذا الفصل نموذج كينز المطور في التوازن حيث وصل إلي الشكل الكامل للمجتمع و المتمثل في اقتصاد مكون من ثلاث قطاعات (مجتمع به حكومة تنظمة فهو ليس مجتمع بدائي) إلي ان وصل إلي مجتمع به أربع قطاعات (مجتمع متطور به حكومة تنظم اموره و ايضا مجتمع منفتح علي العالم اقتصاديا يقوم بالتصدير و الاستيراد من الخارج) ، و يتحقق التوازن العام وفقا لهذا النموذج عندما يتساوى الطلب الكلي المخطط مع العرض الكلي عند مستوي دخل معين وإذا حدثت أي إضافة مخططة للدخل فإنها لابد أن تتساوي مع التسرب المخطط له.وشرط التوازن في مجتمع مكون من ثلاث قطاعات: $Y=C+I+G$ العرض الكلي = الطلب الكلي . بينما الشرط الثاني التدفقات تتساوي مع التسربات $I+G=S+T$.

بينمات في مجتمع مكون من أربع قطاعات تكون شروط التوازن: $Y=C+I+G+X-M$ العرض الكلي = الطلب الكلي

بينما الشرط الثاني التدفقات تتساوي مع التسربات

$$I+G+X = S+T+M$$

كما تعرض الفصل إلي توضيح مضاعف التجارة الخارجية و مضاعف الضرائب.

الفصل السادس

نماذج التوازن الكلي الاخري

الفصل السادس
نماذج التوازن الاخري

الأهداف التعليمية للفصل

يهدف هذا الفصل إلي :

- تعريف الطالب بكيفية تطور نظرية كينز في التوازن الكلي
- فهم الطالب لطبيعة نموذج IS/LM ونموذج العرض الكلي /الطلب الكلي
- إدراك أهم شروط التوازن في النماذج الاخري
- تفسير كيفية اشتقاق منحني ISو LM و المنحنيات الاخري.
- دراسة النماذج الاخري بيانيا و جبريا

المقدمة

في هذا الفصل سنتطرق الي عرض نماذج التوازن الاخري و التي تم الاشارة اليها في الفصل الثالث و هي نموذج IS-LM و نموذج الطلب الكلي –العرض الكلي

وفي هذا الفصل سيتم تناول المفاهيم التالية:

١- نموذج IS-LM

٢- نموذج الطلب الكلي – العرض الكلي

أولا : نموذج IS-LM

يعد هذا النموذج أكثر تطورا من نموذج كينز كما سبق أن ذكر لأنه يتناول في التحليل سوق السلع و الخدمات و سوق النقود و يلعب سعر الفائدة محورا أساسيا في هذا النموذج ، حيث يلعب دورا هاما في الوصل بين سوق السلع و سوق النقود .

وفي هذا النموذج سنتناول النقاط التالية:

١- وصف النموذج

٢- سوق السلع و الخدمات(منحني IS)

٣- سوق النقود و منحني LM

٤- التوازن الكلي

١-:وصف النموذج

النموذج الذي سيتم شرحه و تحليله هو نموذج اقتصاد مغلق لمجتمع ليس به علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي أي لا توجد صادرات أو واردات ، ولكن به حكومة فهو مجتمع متطور غير بدائي.

C= a+byd   Yd= Y-T

I=IO   G=O

T=TO+ty

٢- سوق السلع و الخدمات (منحني IS)

كما سبق و علمنا أن شرط التوازن في اقتصاد مغلق بدون حكومة هو I=S (التدفقات تتساوي مع التسربات) . أما في نموذج مكون من

ثلاث قطاعات فان شرط التوازن يكون I+G=S+T و من هنا ندرك معني IS فهي تشير إلي شرط التوازن في نموذج كينز الذي يتناول سوق ا لسلع و الخدمات .

تعريف منحنى IS

هو المنحني الذي يوضح العلاقة العكسية بين الدخل و سعر الفائدة وهي علاقة غير مباشرة تتحدد من خلال تأثير سعر الفائدة علي الاستثمار.

طبيعة العلاقة العكسية بين سعر الفائدة و و الناتج

- إذا انخفض سعر الفائدة فسيؤدي ذلك إلي ارتفاع معدلات الاستثمار بحكم العلاقة العكسية التي تربط بين الاستثمار و سعر الفائدة ، و حيث أن الاستثمار احد مكونات الطلب الكلي فسوف يرتفع الطلب الكلي AD إلي اعلي ، و هذا الارتفاع سوف يؤدي إلي نقطة توازن جديدة تشير إلي ارتفاع حجم الناتج Y
- زيادة الناتج Y تعني أن هناك علاقة غير مباشرة بين الدخل أو الناتج (Y) حيث أن انخفاض سعر الفائدة في البداية أدي إلي ارتفاع الدخل المحلي (علاقة عكسية).

اشتقاق منحنى IS

اشتقاق IS بيانيا

- يتم اشتقاق منحني IS بيانيا من خلال توازن الطلب الكلي و العرض الكلي الذي تم إيضاحه من خلال نموذج كينز المبسط ،
علي أن يرتبط ذلك بمنحني آخر يوضح العلاقة غير المباشرة بين سعر الفائدة i و الدخل المحلي Y كما في الشكل رقم (٦-١) (أ) و(ب)
- عند نقطة التوازن N يفترض أن سعر الفائدة التوازني هو i1 و بالتالي تكون لدينا نقطة أولي من المنحني IS (Y1،i1).

- بافتراض انخفاض سعر الفائدة إلي i2 و ارتفاع الطلب الكلي في الشكل أ نتيجة لارتفاع الاستثمار الذي يعد احد المكونات الأساسية للطلب الكلي

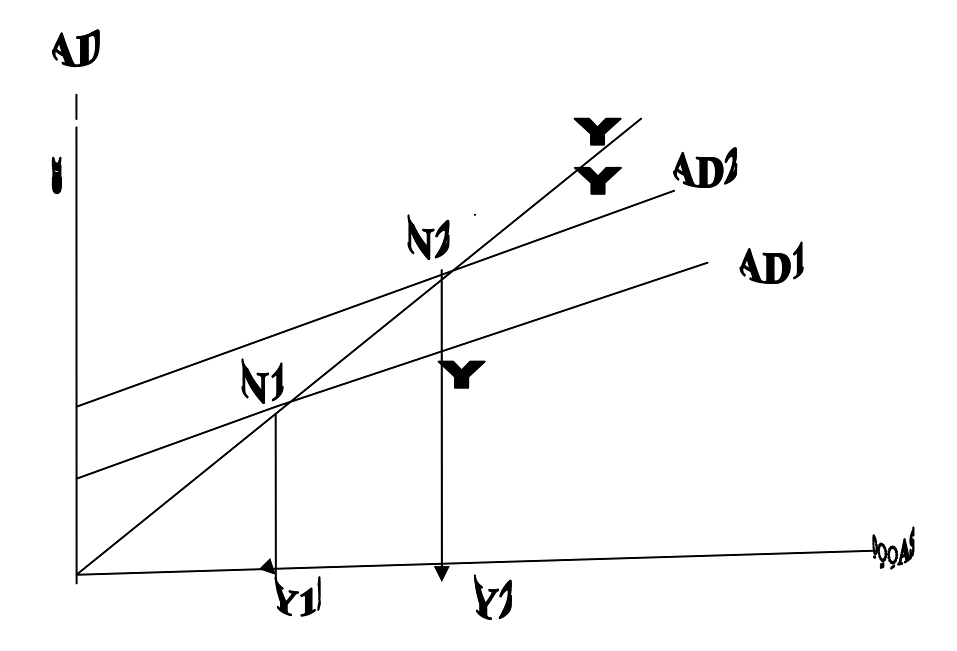
- (بحكـــم العلاقـــة العكســـية بـــين ســـعر الفائـــدة و الاستثمار)يتحرك الدخل المحلي إلي Y2 بدلا من Y1

و بـذلك تكـون لـدينا نقطـة أخـري (Y2،i2) ليتكـون منحني IS.

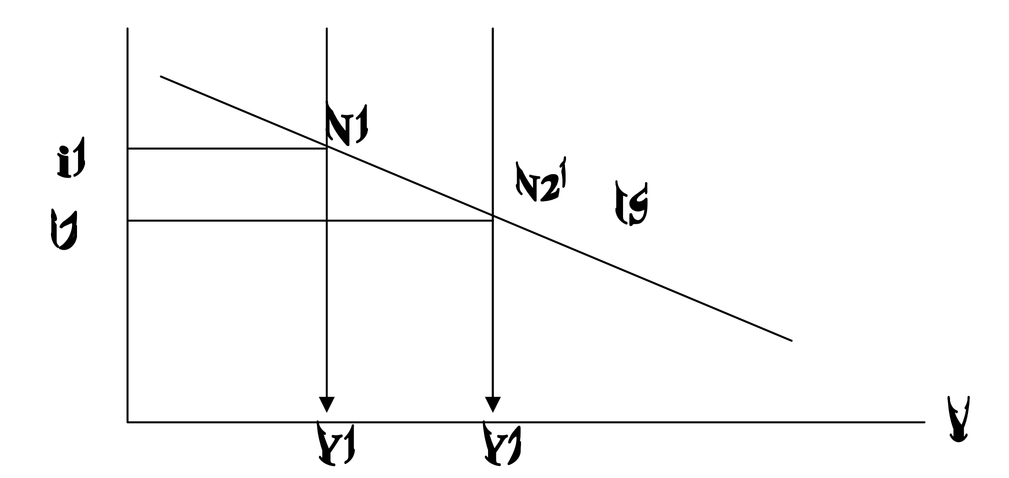
و الشكل رقم (٦-١) يوضح كيف يتم اشتقاق منحني Is بيانيا من خلال سوق السلع و الخدمات وفقا لمفهوم كينز

الشكل(٦-١) (أ)

اشتقاق منحني ISبيانيا



شكل رقم (ب)



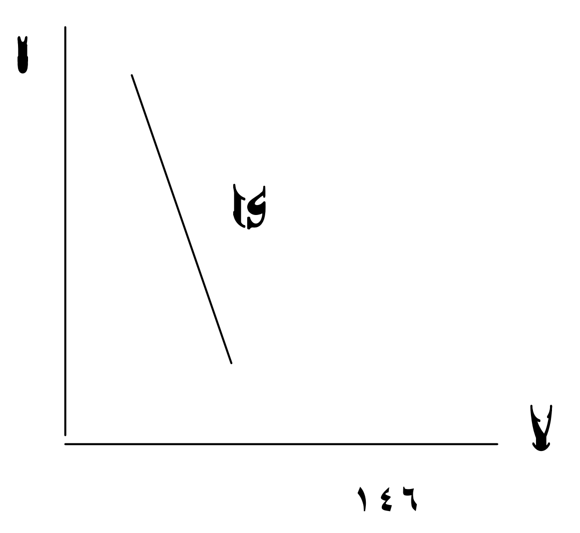
و من الشكل رقم   ممكن أن <u>نذكر خصائص منحني IS</u>

- ينحدر من اعلي إلي أسفل جهة اليمين ذو ميل سالب يشير إلي العلاقة العكسية بين الدخل Y وسعر الفائدة
- كلما كان منحني IS أكثر انحدارا كلما كانت استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة اقل، علي العكس كلما كان منحني IS اقل انحدارا كلما كانت استجابة الاستثمار لسعر الفائدة اكبر.

و الشكل رقم (٦-٢) و الشكل رقم (٦-٣) يوضحان هذه الخصائص.

شكل <u>رقم (٦-٢)</u>

<u>منحنى IS أكثر انحدارا</u>



الاستثمار اقل استجابة للتغيرات في سعر الفائدة

الشكل رقم (٦-٣)

منحني IS اقل انحدارا

الاستثمار أكثر استجابة للتغيرات في سعر الصرف

(٢) اشتقاق IS جبريا

يتم اشتقاق منحني IS جبريا من خلال الشرط الثاني لتوازن نموذج كينز في الاقتصاد الكلي و هو شرط تساوي التسربات مع التدفقات و سوف يتم توضيح ذلك من خلال حل المثال التالي:

مثال

في ظل البيانات التالية اشتق منحني IS جبريا

$C = 100 +.8Yd$

$I = 200 - 1200i$

$T = 50 + .1Y$

$G = 100$

الحل

شرط التوازن في هذا النموذج هو $I+G = S + T$

$200-1200i+100 = -100+.2(y-(50+.1y)+50+.1Y$

$(.2y-.02y+.1y) = 300-1200i+100-10-50$

$.28y = 360-1200i$

$Y= 360/.28 + 1200i/.28$

$$Y = 1285.714 -4285.714\, i$$

و هذه هي معادلة منحني IS و الذي توضح قيمة Y

٣- سوق النقود (منحنـي LM)

تعريف منحنى LM

يشتق منحني LM من سوق النقود حيث يعبر الحرف L عن منحني الطلب علي النقود ، بينما يعبر الحرف M عن منحني عرض النقود . أي آن هذا المنحني يشتق من الطلب علي النقود و عرض النقود.

وعلى ذلك يعرف منحنى LM :

هو المنحني الذي يوضح العلاقة الطردية بين سعر الفائدة و الدخل المحلي و هي علاقة غير مباشرة يتم استنتاجها من خلال استجابة الطلب علي النقود للتغيرات في سعر الفائدة.

تفسير العلاقة الطردية بين سعر الفائدة و الدخل المحلي

إن زيادة الطلب علي النقود نتيجة لارتفاع الدخل المحلي تعني أن هناك فائضا في الطلب علي النقود ، يحاول الأفراد تدبير هذا الفائض من خلال بيع السندات(وفقا لتحليل كينز) و بالتالي سوف ينخفض سعر السندات(نتيجة لزيادة عرض السندات) و الذي سيصاحبه ارتفاع أسعار الفائدة (بحكم العلاقة العكسية بين أسعار السندات

و اسعار الفائدة) و بالتالي تتحقق العلاقة الطردية بين الدخل و سعر الفائدة.

اشتقاق منحنـي LM بيانيا

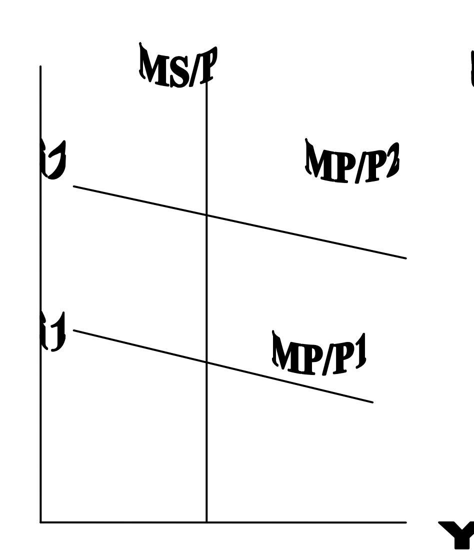
- يتم اشتقاق منحني LMمن منحني الطلب علي النقود و منحني عرض النقود (كما سبق أن ذكرنا) و كما يوضح الشكل رقم (٦-٤) أ و ب . و من الشكل نجد أن سوق النقود في الشكل (أ) يتحقق عنده التوازن الأول عند النقطة N1 حيث يتلاقى منحني الطلب علي النقود مع منحني عرض النقود عند هذه النقطة ، و يكون سعر الفائدة التوازني (i1)

  و بفرض أن مستوي الدخل السائد عند هذه النقطة هو Y1 (في الشكل ب) و هذه تكون أول نقطة في منحني LM .
- يزداد الطلب علي النقود نتيجة لارتفاع الدخل إلي Y2 فينتقل منحني الطلب علي النقود Md/P إلي جهة اليمين والذي سيصاحبه ارتفاع في سعر الفائدة إلي i2

و سوف ترتفع نقطة التوازن إلي النقطة N2 و تتكون نقطة أخري لمنحني LM(i2 ،y2) في الشكل ب و بالتالي يتم توصيل نقاط المنحني لنحصل علي منحني LM

الشكل رقم (٦-٤)

اشتقاق منحني LM بيانيا



خصائص منحنى LM

- منحني ينحدر من اعلي ا لي ا سفل جهة اليسار ،ذو ميل موجب بشير إلي العلاقة الطردية بين سعر الفائدة و الدخل في سوق النقود
- كلما كان المنحني أكثر انحدارا ، كلما انخفضت استجابة الطلب علي النقود للتغيرات في سعر الفائدة انظر (شكل ٦-٥)

الشكل رقم (٦-٥)

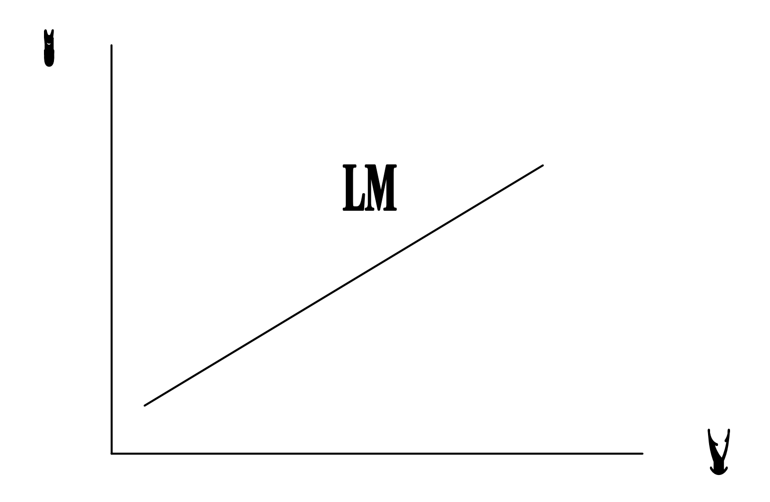
منحني LM أكثر انحدارا

استجابة الطلب علي النقود للتغيرات في سعر الفائدة اقل.

- كلما كان منحني LM اقل ا انحدارا كلما كانت استجابة الطلب علي النقود للتغيرات في سعر الفائدة اكبر كما في الشكل رقم (٦-٦).

الشكل رقم (٦-٦)

<u>منحنى LM اقل انحدارا</u>



استجابة الطلب علي النقود للتغيرات في سعر الصرف اكبر

اشتقاق منحنـي LM جبريا

يتم اشتقاق منحني LM جبريا من خلال توازن الطلب علي النقود مع عرض النقود جبريا $Md/P = Ms/P$

و سوف نوضح ذلك من خلال المثال التالي:

مثال

من خلال البيانات التالية اشتق منحني LM جبريا

$$Md/P = .25y - 1000i$$

$$Ms/P = 180$$

الحل

شرط التوازن في سوق النقود هو: $Md/P = Ms/P$

$$.25y - 1000i = 180$$

$$.25y = 180+1000i$$

$$Y = 180/.25 + 1000i$$

وبذلك تكون معادلة منحني LM هي: $Y = 720+4000i$

٤ - التوازن الكلي

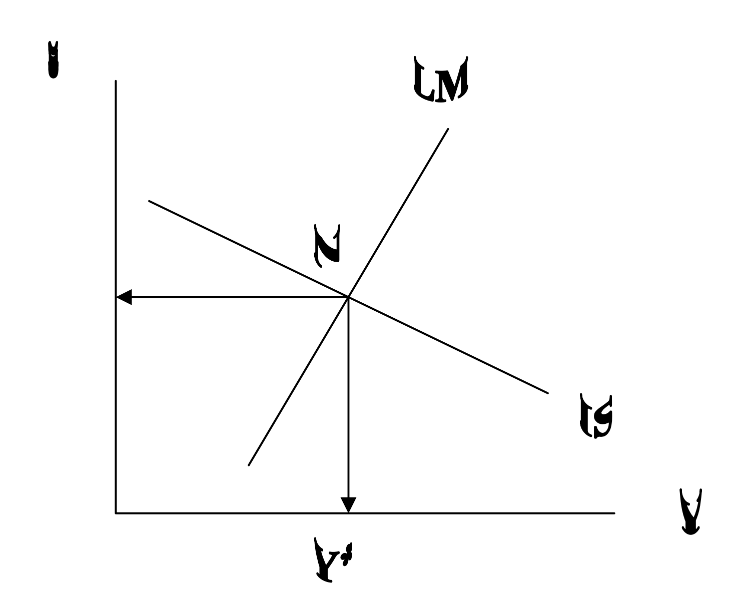
يتم ا لتوازن الكلي وفقا لهذا النموذج عندما يتساوى كل من منحني IS مع منحني LM و تعتبر نقطة التقاطع بينهما هي نقطة التوازن

التوازن الكلي بيانيا

يتضح هذا التوازن من خلال الشكل رقم (٦-٧) حيث نقطة التوازن هي النقطةN التي تشير إلي سعر فائدة توازنيi والدخل التوازني y

الشكل رقم (٦-٧)

<u>التوازن الكلى بيانيا</u>



<u>التوازن الكلى جبريا</u>

يتم من خلال تساوي كل من معادلة IS و LM و التي سيتم توضيحها كما في ا لمثال التالي:

مثال

من خلال المثالين السابقين تم التوصل إلي معادلة ISِ وLM و هي:

معادلة IS: $Y = 1285.714 - 4285.714\ i$

معادلة LM $Y = 720 + 4000i$

الحل

يتحقق التوازن عند تساوي كلا المعادلتين:

$$1285.714 - 4285.714i = 720 + 4000i$$

$$4000\ i + 4285.714\ i = 1285.714 - 720$$

$$4000i + 4285.714i = 565.714$$

إذن : $i = 565.714 / 8285.714 = .0686$

أي أن سعر الفائدة الذي يحقق التوازن هو ٧% . أما الدخل الذي يحقق التوازن فسيتم الحصول عليه من خلال التعويض عن قيمة سعر الفائدة في كل معادلة كما يلي:

<u>معادلة IS</u>: $Y = 1285.714 - 4285.714(.0686) = 994.28$

معادلة LM $Y= 720 + 4000\ (.0686) = 994.28$

اختلال التوازن

يحدث الاختلال في التوازن الكلي وفقا لهذا النموذج إذا تغيرت الظروف في سوق السلع فانتقل منحني IS يمينا أو بسبب انخفاض العرض الكلي ووجود فجوة انكماشية . أو انتقال المنحني إلي اليسار بسبب فائض الطلب ووجود فجوة تضخمية . كما يحدث الاختلال أيضا بسبب تغير الظروف في سوق النقود ، فينتقل منحنيLM يمينا بسبب فائض السيولة أو ينتقل يسارا بسبب عجز السيولة . وفي كل الحالات يتم اتخاذ الإجراءات المالية إذا كان الاختلال بسبب سوق السلع و ا لخدمات(منحني IS) أو إجراءات نقدية إذا كان الاختلال يرجع إلي ظروف سوق النقود(منحني LM)

ثانيا : نموذج الطلب الكلي- العرض الكلي

(١) الطلب الكلي

هو الطلب المشتق من سوقي السلع و النقود و هو الذي يوضح العلاقة بين الأسعار (P) و مستوي الناتج(Y) .

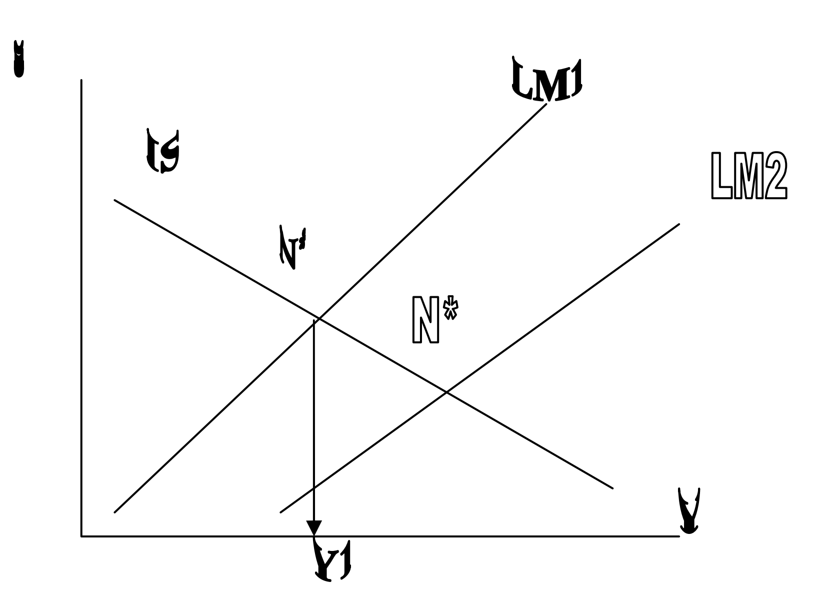
كيفية اشتقاق منحنى الطلب الكلى بيانيا

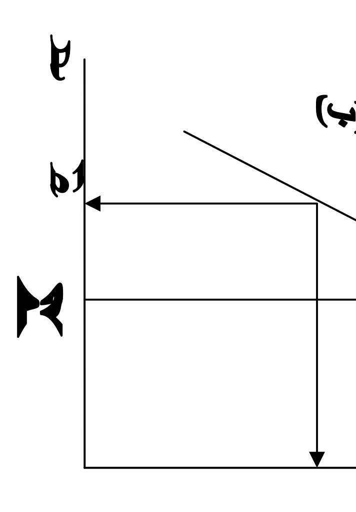
الشكل رقم (٦-٨)(أ و ب) يوضح كيفية اشتقاق منحني الطلب الكلي من خلال سوق السلع و الخدمات و سوق النقود.

- يفترض أن مستوي الأسعار ليس ثابتا بل يتغير ، و بذلك تتخلي عن فرضية "كينز" في هذا الشأن.
- الشكل (أ) يتحقق التوازن في سوقي السلع و النقود عند النقطة N حيث سعر الفائدة التوازني = i1 و الدخل التوازني Y1و كان مستوي الأسعار السائد في هذه الحالة هو P1كما في الشكل (ب) و تعتبر النقطة (P1، Y1) هي النقطة الأولي من منحني الطلب الكلي.
- بفرض انخفاض الأسعار من المستوي P1 إلي المستويP2 فسيترتب علي ذلك أن يزيد المعروض النقدي و ينتقل منحني LM في الشكل أ إلي جهة اليمين ، فتنتقل نقطة التوازن الي النقطة *N حيث يرتفع الدخل (الناتج) إلي *Y و انخفاض سعر الفائدة إلي i2 .

- و تتكون نقطة جديدة في منحني الطلب الكلي في الشكل (ب) وهي(Y*P2) و يتم توصيل منحني الطلب الكلي كما في الشكل ب.(انظر الرسم)

الشكل رقم (٦-٨) (أ)





اختلاف منحنى الطلب الكلى عن منحنى الطلب فى الاقتصاد الجزئى

- يتشابه منحني الطلب الكلي مع منحني الطلب في الاقتصاد الجزئي في طبيعة الانحدار ، حيث ينحدر من اعلي إلي أسفل جهة اليمين ذو ميل سالب مما يشير إلي العلاقة العكسية بين الناتج الكلي و الأسعار في منحني الطلب الكلي ، و بين الكمية المطلوبة و الأسعار في الاقتصاد الجزئي.
- الطلب الكلي يستند إلي كثير من العلاقات التي تحدث في سوقي السلع و النقود ، فالعلاقة غير مباشرة بين الناتج الكلي و الأسعار . فتغير السعر لا يصاحبه تغير مباشر في الدخل

- بل تحدث تغيرات في سوق ا لنقود تؤثر علي منحني LM و يتأثر سوق السلع من خلال منحني الطلب حتى يتغير الدخل.

منحنى العرض الكلى

يشتق منحني العرض الكلي من سوق عناصر الإنتاج وهو منحني ينحدر من اعلي إلي أسفل جهة اليسار ذو ميل موجب يشير إلي العلاقة الطردية بين الدخل(الناتج) و الأسعار.

التوازن الكلى

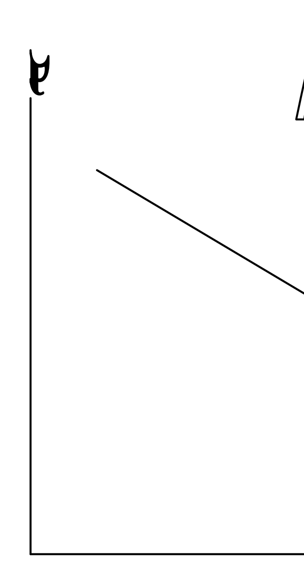
يتحقق التوازن الكلي عندما يتلاقى منحني الطلب الكلي ومنحني العرض الكلي و تكون نقطة التلاقي هي نقطة التوازن الكلي علي مستوي الاقتصاد ككل .

حالات منحنى العرض الكلى

(ا) الحالة القصوي وفقا للمدرسة الكلاسيكية

يكون المنحني خط رأسي مستقيم معبرا عن حالة التوظف الكامل و ثبات الناتج الكلي و تسمي هذه الحالة"لحالة الكلاسيكية القصوي"

(انظر الشكل رقم (٦-٩)



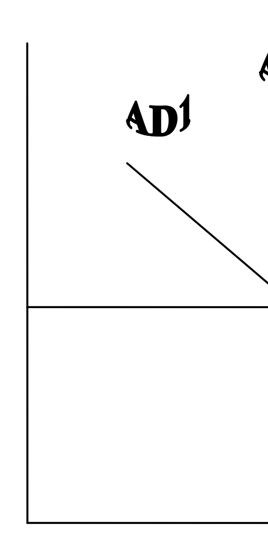
(ب) الحالة الكينزية القصوى

هذا النموذج غاية في البساطة حيث يفترض أن عرض النقود ثابت و مستوي الأسعار ثابت ، و بالتالي فان عرض النقود خط أفقي مستقيم (انظر الشكل رقم (٦-١٠) . في هذا النموذج يكون الطلب الكلي هو الأساس في تغير نقطة التوازن ، فعندما يتحرك الطلب الكلي سواء تجاه اليمين أو اليسار نتيجة لتغير السياسة المالية أو

السياسة النقدية فان الأسعار تظل ثابتة و يتغير مستوي الدخل المحلي فقط.

و هذا النموذج غير واقعي و لكن يستخدمه الاقتصاديون في الأجل القصير فقط حيث مستوي الأسعار و الناتج ثابتين ولم يصل المجتمع بعد إلي التوظف الكامل.

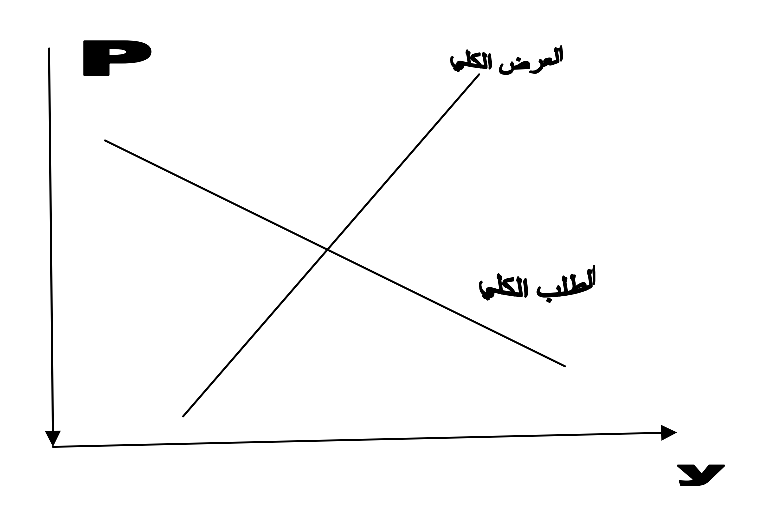
شكل (٦-١٠)



ج- النموذج الأكثر تطورا

وهو نموذج يكون منحني العرض الكلي منحدر من اعلي إلي أسفل جهة اليسار ذو ميل موجب . وفي هذه الحالة يكون اختلال التوازن راجعا إلي انتقال إما منحني الطلب أو منحني العرض أو كلاهما كما في الشكل التالي (الشكل رقم ٦-١١)

(شكل ٦-١١)



ملخص الفصل

تم في هذا الفصل تناول نماذج التوازن الاخري و التي تعد النماذج الاكثر تطورا عن نموذج كينز لانها اخذت في اعتبارها الاسواق الاخري غير سوق السلع و الخدمات ،

فنموذج IS/LM اضاف سوق اخري هي سوق النقود . كما ان نموذج الطلب الكلي/العرض الكلي اضاف السوق الثالثة و هي سوق عناصر الانتاج . كما ادخل الاسعار في التوازن العام و بهذا يكون التحليل الكلي قد اكتمل فيما يخص التوازن العام بعد نموذج الطلب الكلي/العرض الكلي.

وقد تم توضيح الاشتقاقات الجبرية و البيانية لمكونات النموذجين مع اعطاء امثلة وتطبيقات عملية.

اسئلة وتطبيقات علي الباب الاول

أولاً : الجزء النظرى :-

(١) <u>السـؤال الأول : نـاقش مـدى صـحة أو خطـأ العبـارات الآتية :-</u>

١- الناتج المحلي الاجمالي يساوي الدخل الشخصي .

٢- النـاتج المحلـى النقـدى يتسـاوى مـع النـاتج المحلـى الإجمـالى الحقيقى .

٣- يعتبـر كينـز أول اقتصـادى ركـز علـى دراسـة الاقتصـاد الكلـى ووضع مفاهيم مختلفة عن المدرسة الكلاسيكية .

٤- شـروط التـوازن فـى النمـوذج الكينـزى فـى اقتصـاد ذو ثـلاث قطاعـات هـى نفسـها شـروط التـوازن فـى اقتصـاد ذو أربـع قطاعات .

---

(٢) <u>السـؤال الثـانى : عـرف المصـطلحات الاقتصـادية الآتيـة تعريفاً دقيقاً :-</u>

١- دالة الاستهلاك .

٢- الدخل القومي .

٣- الدخل المتاح للإنفاق .

٤- دالة الادخار .

٥- الميل الحدى للادخار .

٦- مضاعف الاستثمار .

٧- الاقتصاد المفتوح .

٨- الميل المتوسط للادخار .

(٣) السؤال الثالث : أجب عما يلي :-

١- تكلم عن نظرية الدخل الدائم في الاستهلاك؟

٢- قارن بين نظرية دورة الحياة لمودلياني و نظريتها التي جاءت في سورة الحديد؟

٣- تكلم عن دالة الواردات النسبية مع الرسم للتوضيح؟

٤- ماهو لغز الادخار؟استعن بالرسم؟

(٤) السؤال الرابع :

١- اذكر ما تعرفه عن نظرية الدخل النسبي في الاستهلاك؟

٢- قارن بين الاقتصاد المغلق و الاقتصاد المفتوح ؟

٣- متي وكيف بدأ الاهتمام بعلم الاقتصاد الكلي؟

---

(٥) السؤال الخامس :

١- ما هو الفرق بين الميل الحدي للاستهلاك و الميل المتوسط للاستهلاك ؟

٢- ماهي شروط التوازن من وجهة نظر كينز في المجتمع المفتوح ؟

٣- اذكر ما تعرفه عن النظرية الكلاسيكية ؟

(٦) السؤال السادس :-

ثانياً : المسائل العملية :-

(١) أقرأ البيانات التالية ، ثم أجب عن المطلوب منك :-

الإنفاق الحكومى	**٤٠٠**	**الاستهلاك العائلى**	**٦٠٠**
الصادرات	**٤٠**	**الإنفاق الاستثمارى**	**٢٥٠**

الــــــــــواردات	٥٥	إهـــلاك رأس الـمـــال	٤٠
الضـــرائـب المبـاشـــرة	١٥	الضـرائـب غيـر المباشرة	١٠
ضرائب على أرباح الشركـات	١٥	أربـــاح غيـر مـوزعـة	٣٥

المطلـــوب :-

١- حساب الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنفاق ؟

٢- الناتج المحلى الصافى ؟

٣- الدخل القومى ؟

٤- الدخل الشخصى ؟

٥- الدخل المتاح للإنفاق ؟

٦- الادخار ؟

---

(٢) احسب الناتج المحلى الإجمالى باستخدام بيانات الدخل القومى ، ثم احسب الدخل الشخصى وفقاً للبيانات التالية :-

الأجــور و المرتبات	٥٠	الإيجـــــــــارات	٧٥
الفـــوائــــد	٢٠	الأربــــــــاح	٣٥
الضـرائب المباشرة	١٥	الضرائب غير المباشرة	٢٥
الاستثمـــار الإجمالى	٢٥	الاستثمـــار الصـافـى	١٥

(٣) إذا كانت البيانات التالية تخص اقتصاد ما حيث :-

$$C = 100 + 0.75y$$

$$I = 100$$

$$G = 50$$

$$T = 50$$

<u>المطلوب :-</u>

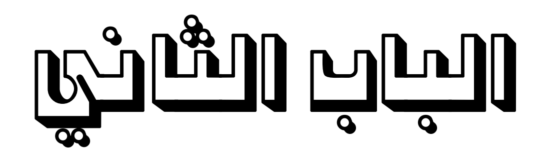
١- أوجد مقدار الاستهلاك و الادخار و باقى المتغيرات التى تحقق توازن النموذج ؟
٢- تأكد من توازن النموذج باستخدام شروط التوازن ؟

---

(٤) <u>قم بحل النموذج التالى مع توضيح شروط توازن النموذج ، ثم ارسم النموذج بيانياً ؟</u>

$$C = 100 + 0.75yd$$
$$I = 100$$
$$X = 50$$
$$T = 15$$
$$M = 65$$
$$G = 50$$

...


الباب الثاني

الباب الثاني

ويشمل الفصول التالية:

الباب الثالث

الفصل الاول: الاستثمار

الفصل الثاني: التضخم

الفصل الثالث: النمو والتنمية الاقتصادية

الفصل الاول

الاستثمـــار

الفصل الاول
الاستثمار
Investment

يهدف هذا الفصل إلي :

- **تعريف الطالب بماهية الاستثمار و انواعه**
- **فهم الطالب لنظريات الاستثمار المختلفة**
- **إدراك كيفية اتخاذ قرار الاستثمار .**
- **تفسير بعض العلاقة بين الاستثمار و سعر الفائدة ومعدل العائد الداخلي**
- **دراسة مضاعف الاستثمار و المعجل**

المقدمة

بعد أن استعرضنا الاستهلاك باعتباره المكون الأكبر من مكونات الطلب الكلى ، نستكمل الحديث عن المكون الثانى من مكونات الطلب الكلى والذى يعتبر مكون هام من مكونات الطلب الكلي بعد الاستهلاك .

وفى هذا الفصل يتم التركيز على الموضوعات التالية :-

١) أنواع الاستثمار .

٢) فكرة المضاعف .

٣) نظريات الاستثمار .

- **نظرية كينز (الكفاية الحدية لرأس المال) .**
- **نظرية المعجل .**

٤) اتخاذ قرار الاستثمار (تقييم الاستثمار)

- **تقييم الاستثمار من خلال القيمة الحالية .**
- **تقييم الاستثمار من خلال معدل الخصم الداخلى .**

٥) العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال .

٦) محددات الاستثمار .

أولاً : أنـواع الاستثمار :-

١) الاستثمار الاجمالى والاستثمار الصافى
Gross & Net Investment

الاستثمار الاجمالى يتضمن الاستثمار الصافى واهلاك رأس المال .

ويشمل الاستثمار الاجمالى الآلات والمعدات والمبانى والتجهيزات والعدد والمبانى السكنية التى تخدم المشروع :-

$$Ig = In + D$$

$$In = Ig - D$$

حيث أن

Ig	الاستثمار الاجمالى
In	الاستثمار الصافى
D	اهلاك رأس المال

والاستثمار الصافي Net Investment هو عبارة عن الاضافات الصافية لرأس المال :

$$NI = \Delta K$$

حيث أن
NI الاستثمار الصافى
ΔK رأس المال الحالى – رأس المال السابق

كما يمكن استخلاص الاستثمار الصافى من خلال طرح اهلاك رأس المال من اجمالى الاستثمار .

٢) الاستثمار الثابت والاستثمار السكانى والمخزون :-

الاستثمار الثابت : هو الاستثمار فى المعدات الثابتة كالمبانى والتجهيزات والعدد .

الاستثمار السكانى : هو الاستثمار فى مجال التشييد والبناء .

الاستثمار المخزونى : وهو يمثل التغير فى المخزون .

ثانياً : فكرة المضاعف Multiplier :-

يعتبر الاقتصادى R.F.Kahin أول من أدخل فكرة المضاعف Multiplier فى النظرية الاقتصادية حيث حاول دراسة العلاقة بين الزيادة فى الاستثمار والزيادة فى التشغيل الكلى ومن خلال دراسته التطبيقية توصل الى أن الزيادة في الاستثمار المبدئي تؤدي الي زيادة مضاعفة فى التشغيل الكلى .

ثم استكمل كينز هذه الدراسة من خلال محاولته لتوضيح أثر الاستثمار على الدخل القومى من خلال ما يعرف" الاستهلاك المولد" .

وخلص الى أن الزيادة الأولية فى الاستثمار تؤدى الى زيادة الدخل القومى زيادة مضاعفة لأن زيادة الاستثمار يصاحبها انفاقات متتالية على الاستهلاك .

وتوصل إلى صيغة المضاعف من خلال الاستعانة بالميل الحدى للاستهلاك المضاعف =

$$\frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك}} \qquad K = \frac{1}{1 - b}$$

وعلى ذلك فان مضاعف الاستثمار هو مقلوب الميل الحدى للادخار .

واذا زاد الاستثمار مثلاً بمقدار ٥٠ مليون فسوف يترتب على ذلك زيادة أولية فى الدخل القومى بمقدار ٥٠ مليون ثم يزداد الدخل فى كل مرة عند قيام أفراد المجتمع بانفاق الزيادة فى الدخل على الانفاق الاستهلاكى وهكذا حتى نصل الى الزيادة النهائية فى الدخل حين تكتمل كل آثار التغير فى الاستثمار على الدخل .

وإذا أخذنا مثال يوضح كيفية زيادة الدخل بزيادة مضاعفة نتيجة زيادة الاستثمار . (جدول رقم ١-١)

وبفرض زيادة الاستثمار بمقدار ١٠٠ وكان الميل الحدى للاستهلاك = ٠.٧٥ .

جدول رقم (١ –١)
مضاعف الاستثمار

الفترة	التغير فى الاستثمار ΔI	التغير فى الاستهلاك ΔC	التغير فى الادخار ΔS	التغير فى الدخل ΔY
١	١٠٠	----	----	----
٢		٧٥	٢٥	١٠٠
٣		٥٦	١٩	٧٥
٤		٤٢	١٤	٥٦
٥		٣٢	١٠	٤٢
٦		٢٤	٨	٣٢
٧		١٨	٦	٢٤
٨		١٤	٤	١٨
٩		١١	٣	١٤
١٠		٨	٣	١١
١١		٦	٢	٨
		.	.	.
		.	.	.
		.	.	.
		٣٠٠	١٠٠	٤٠٠

ويتضح من الجدول أن زيادة الدخل تتم على مراحل وبكميات متناقضة تنتهى الى الصفر .

كما أن الاستهلاك يتزايد بكميات متناقضة بسبب تناقص الزيادات الإضافية فى الدخل . وعادة ما يكون الادخار موجب لأن الميل الحدى للاستهلاك = ٠.٧٥ وهو أقل من الواحد الصحيح .

وبدلاً من هذه الطريقة المطولة فى حساب قيمة المضاعف والتغيرات التى تطرأ على الدخل نتيجة لتغير الاستثمار فأنه يتم حساب أثر التغير فى الاستثمار مع الدخل على النحو التالى :-

١) قيمة المضاعف : $K = \frac{1}{1-b}$

٢) التغير فى الدخل = التغير فى الاستثمار مضروباً فى قيمة المضاعف $\mathbf{K \times \Delta I}$

ثالثاً : نظريات الاستثمار :-

تتوقف دالة الاستثمار على عوامل كثيرة منها الدخل وسعر الفائدة وتكلفة تمويل الاستثمار ، وهناك نظريات مختلفة تتناول الاستثمار من ناحية محدداته وتفسر سلوك الاستثمار وتركز على العامل الأساسى (المحدد الأساسى) الذى سيتوقف عليه الاستثمار .

ونعرض لأهم هذه النظريات :-

١) نظرية كينز (الكفاية الحدية لرأس المال) .

٢) نظرية المعجل .

١) نظرية كينز (الكفاية الحدية لرأس المال) :-

مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال لكينز يعرف أيضاً باسم " معدل العائد الداخلى " وهو يمثل معدل الخصم للعوائد الصافية (الايرادات والتكاليف) المتحققة طوال حياة المشروع الاستثمارى

والتــى تســاوى بــين قــيم صــافى الايــرادات وثمــن شــراء الأصــول الرأسمالية . أى يكون الفرق بينها مساوياً للصفر .

وللحصول على " معدل العائد الداخلى " تستخدم عدة أسعار للخصم مختلفة حتى نصل الى سعر الخصم الذى يساوى بين القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة وثمن شراء الأصل ، وعند الوصول الى سعر الخصم هذا يعتبر هو معدل العائد الداخلى فمثلاً نبدأ بسعر خصم ١٠% ويتم خصم الايرادات والتكاليف عند ١٠% فاذا كان الفرق بين (القيمة الحالية للايرادات والقيمة الحالية للتكاليف مخصومين عند ١٠%) متساويان ، فان القيمة الحالية لصافى العائد تصبح مساوية للصفر ، وعند ذلك يعتبر ١٠% هو معدل العائد الداخلى أو معدل الكفاية الحدية لرأس المال .

أمــا اذا لــم يتحقــق التســاوى بــين الايــرادات والتكــاليف فيــتم الاسـتعانة بسـعر خصـم جديـد وهكـذا حتـى نصـل الـى معـدل العائـد الداخلى .

كيفية اتخاذ قرار الاستثمار وفقاً لمفهوم الكفاية الحدية لرأس المال :-

عند الحصول على سعر الخصم الذى يساوى بين قيم الايرادات والتكاليف يتم مقارنته بسعر الفائدة السوقى (السائد فى السوق) ، ولا شك أنه كلماكان معدل الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة كلماأمكن اتخاذ القرار بالاستثمار .

$$r > i$$

R $\Leftarrow$ **معدل العائد الداخلى**

I $\Leftarrow$ **سعر الفائدة السوقى .**

ولا شك أن تغير أسعار الأصول الرأسمالية تؤثر على الاستثمار فارتفاع سعر شراء الأصول الرأسمالية وفقاً لظروف العرض والطلب سيتطلب استخدام سعر فائدة أعلى .

دالة الاستثمار وفقاً للمفهوم الكينزى :-

يعتبر " كينز " أن الاستثمار يتوقف على سعر الفائدة باعتباره عنصر تكلفة الحصول على رأس المال المستثمر .

ودالة الاستثمار تعتبر دالة عكسية بمعنى أن العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة علاقة سالبة عكسية $I = F(i)$ فكلما ارتفع

سعر الفائدة انخفض الانفاق الاستثمارى لأن متخذ قرار الاستثمار دائماً يقارن بين العائد المتحقق من المشروع وبين سعر الفائدة السوقى باعتباره يمثل تكلفة الحصول على رأس المال المستثمر .

فاذا فرض أن المستثمر قد اقترض كل أو جزء من المبلغ المستثمر فى مشروعه مقابل سعر فائدة معين يتعين على المستثمر أن يدفعه للدائن مقابل الحصول على القرض ،

وحتى اذا اعتمد المستثمر على موارده الذاتية لتمويل مشروعه فلابد أن يأخذ فى اعتباره سعر الفائدة السوقى باعتباره تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار Opportunity Cost ،

أى يعتبر سعر الفائدة هو العائد البديل اذا لم يستخدم موارده الذاتية فى تمويل مشروعه ، بل استخدمه فى الأقراض أو الايداع لدى مؤسسة مالية ما .

لذا فإن ارتفع سعر الفائدة واصبح أكبر من معدل العائد الداخلى $i > r$ فان الاستثمار سوف ينخفض ويحجم الكثير عن شراء الأصول الرأسمالية . أما اذا انخفض سعر الفائدة و أصبح اقل من معدل العائد الداخلى $r > i$ فسوف ترتفع عوائد المشروعات الاستثمارية مما يحفز المستثمرين على التوسع فى الاستثمار .

ويأخذ " كينز " فى اعتباره الدخل عند الحديث عن دالة الاستثمار ولكن سعر الفائدة يظل هو المتغير الأساسى الذى يؤثر فى الاستثمار .

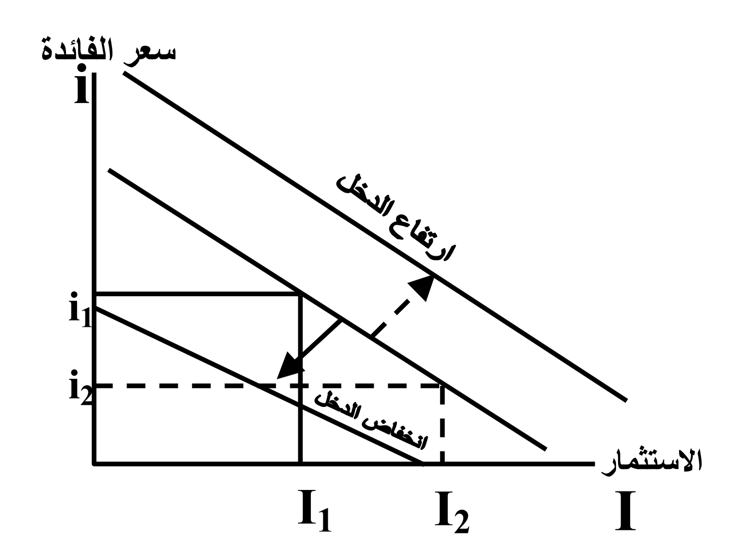
أما الدخل فان تغيره يؤثر على انتقال منحنى الاستثمار الى يمينا أو يسارا.

فاذا ارتفع الدخل يزداد الاستثمار فينتقل منحنى الاستثمار الى جهة اليمين والعكس صحيح كما يتجه المنحني الي جهة اليسار اذا انخفض الدخل

يتضح من الرسم شكل **(١ -١) .**

شكل رقم (١ –١)

منحنى الاستثمار و تأثيره بتغير الدخل



سبل تنشيط الاستثمار وفقاً لنظرية (كينز) :-

يوضح " كينز " فى نظريته عن الاستثمار أن الدولة تستطيع أن تحفز وتنشط الاستثمار من خلال اتخاذ السياسات المختلفة نحو تخفيض أسعار الفائدة السوقية فى المؤسسات المالية مما يحفز الاستثمار ويزيد قيم الاستثمار فى المجتمع .

٢)*نظـريــة المعجــل* The Accelerator Theory :

وفقاً لما تم استخلاصه من فكرة المضاعف والتى ترتكز على الانفاق الاستهلاكى الذى يساهم فى زيادة الدخل زيادة مضاعفة نتيجة زيادة الاستثمار ويسمى هذا الاستهلاك باسم " الاستهلاك المولد " ولكن فكرة المعجل تطرح تساؤلاً آخراً وهو " هل الاستهلاك المولد يؤثر على الاستثمار ويساهم فى تكوين استثمارات جديدة " (استثمار مولد) أم لا يؤثر على الاستثمار ؟؟

والواقع أن كينز فى نظريته للاستثمار لم يتطرق لهذا التساؤل ولكن يرجع الفضل لفكرة المعجل الى بعض الاقتصاديين اللاحقين على " كينز " ومنهم (هاورد ، هيكسى ، كالدور ، هانسن) .

مفهوم المعجل :-

أن الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى المتولدة عن الزيادة فى الدخل " الاستهلاك المولد " تؤدى الى زيادة فى الانفاق الاستثمارى ، أى تولد استثمار اضافى وهو ما يعرف " الاستثمار المولد "

وذلك لأن زيادة الاستهلاك تحفز المنتجين على زيادة حجم الطاقة الانتاجية خاصة اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل .

كيفية حساب المعجل:-

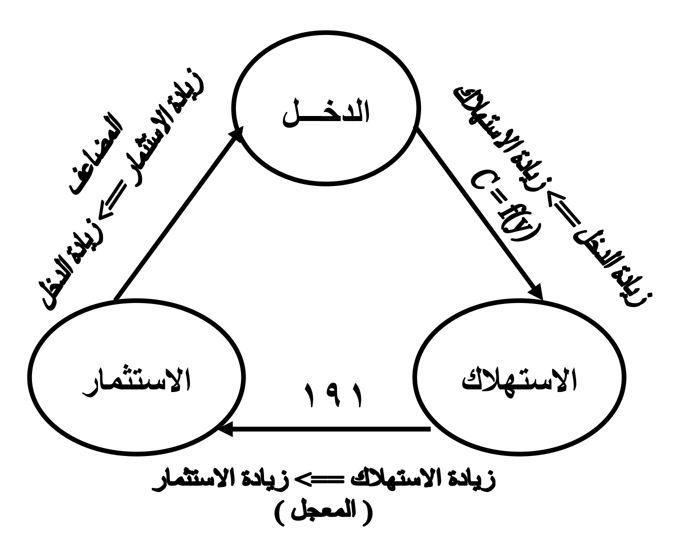
نسبة الزيادة الكلية فى الاستثمار المولد الى الزيادة الأولية فى الانفاق الاستهلاكى =

$$\frac{\Delta \text{الاستثمار المولد}}{\Delta \text{الانفاق الاستهلاكى}} = \frac{\Delta I}{\Delta C}$$

ويمكن استخدام فكرة معامل رأس المال/ الناتج للتعبير عن قيمة المعجل والشكل التالى رقم (١ –٢) يوضح العلاقة التى تربط بين المتغيرات الثلاثة " الدخل والاستهلاك والاستثمار "

شكل رقم (١ –٢)

العلاقة بين الدخل و الاستهلاك و الاستثمار



رابعاً : كيفية اتخاذ قرار الاستثمار (تقييم الاستثمار) :-

ان عملية التخطيط والدراسة لأى مشروع استثمارى يتطلب دراسة الجدوى المالية والنقدية للمشروع من خلال تحديد حجم الأرباح أو العائد الذى سوف يتحقق فى المستقبل . وهل هذا العائد يلائم المشروع فى الوقت الحالى ام لا ؟

لذا يتعين الحصول على القيمة الحالية للدخل المستقبلى ومعدل العائد الداخلي كمقياسين أساسيين يساعدان فى اتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه .

١) القيمة الحالية للدخل المستقبلى Present Value :-

من خلال هذا المقياس يتم خصم قيمة صافى الايرادات السنوية الفعلية للمشروع وفقاً لسعر الفائدة الحالى .

ثم يتم مقارنة القيمة الحالية بالتكاليف الفعلية للمشروع فى الوقت الحاضر ، فاذا كانت القيمة الحالية أكبر من تكاليف الاستثمار فيتم اتخاذ القرار بالاستثمار .

$Io > Pv \Leftarrow$ يتخذ قرار الاستثمار

$Io < Pv \Leftarrow$ يتم رفض الاستثمار

$Io = Pv \Leftarrow$ الحد الأدنى لقبول الاستثمار .

حيث أن

Pv القيمة الحالية للدخل المستقبلى

Io تكاليف الاستثمار فى الوقت الحاضر .

مثال تطبيقى :-

بفرض وجود فرصة استثمارية مطروحة تتمثل فى شراء آلة تدر عائدا سنويا مقداره ٢٠٠٠ جنيه لمدة خمس سنوات وكان سعر الفائدة السوقى = ١٢% . فهل يمكن أن تتخذ قرار بالاستثمار فى

شراء هذه الآلة وفقاً لمفهوم القيمة الحالية مع العلم أن تكلفة شراء الآلة = ٨٠٠٠ جنيهاً .

الحـــل

$$P_V = \frac{P_1}{(1+i)^1} + \frac{P_2}{(1+i)^2} + \frac{P_3}{(1+i)^3} + \frac{P_4}{(1+i)^4} + \frac{P_5}{(1+i)^5}$$

Pv القيمة الحالية للدخل المستقبلى .

حيث أن

P1 القيمة الفعلية فى السنة الأولى .

P2 القيمة الفعلية فى السنة الثانية وهكذا .

i سعر الفائدة السوقى .

$$P_V = \frac{2000}{1.12} + \frac{2000}{(1.12)^2} + \frac{2000}{(1.12)^3} + \frac{2000}{(1.12)^4} + \frac{2000}{(1.12)^5}$$

= 1785.714 + 1594.896 + 1587.301 + 1271.0517 + 1134.8805

= 7373.8692

وبمقارنة القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية لمدة خمس سنوات بالقيمة التى يتم دفعها لشراء الآلة ،

نجد أن القيمة الحالية للتدفقات أقل من قيمة الآلة فيتخذ قرار برفض الاستثمار فى هذه الآلة .

مثال (٣) :-

بفرض انخفاض سعر الفائدة الى ٦% . هل يتغير موقعك بالاستثمار فى هذه الآلة .

الحــــل

$$P_V = \frac{2000}{1.06} + \frac{2000}{(1.06)^2} + \frac{2000}{(1.06)^3} + \frac{2000}{(1.06)^3} + \frac{2000}{(1.06)^4} + \frac{2000}{(1.06)^5} = 84247497$$

فـي هـذه الحالـة وعنـد انخفـاض سـعر الفائـدة الـى ٦% يتغيـر القرار ويتم الموافقة على الاستثمار فى هذه الآلـة وفقاً لمقيـاس صـافى القيمة الحالية .

٣) معدل الخصم الداخلى (Internal Rate of Return) :-

كمـا سـبق أن أوضـحنا مفهـوم معـدل الخصـم الـداخلى بأنـه سـعر الخصم الـذى تتسـاوى عنـده قيمـة الاستثمار المبـدئى I_o مـع القيمـة الحالية للتدفقات النقدية طوال عمر المشروع.

ويتم الحصول عليه عندمـــا :

قيمة الاستثمار المبتدئ I_o =

$$\frac{\text{العائد المتوقع فى السنة الأولى}}{\text{١ + سعر الفائدة}} + \frac{\text{العائد المتوقع ى السنة الثانية}}{\text{(١ + سعر الفائدة)}^{٢}}$$

ويمكن استخدام المعادلة $P_0 = \frac{P_n}{(1+r)^n}$ للحصول على معدل الخصم الداخلى

حيث أن

r معدل العائد (الخصم) الداخلى .

n عدد السنوات

P_o قيمة الاستثمار الحالية

يتم اتخاذ القرار بالاستثمار من عدمه وفقاً لهذا المقياس عند مقارنة معدل العائد الداخلى r مع سعر الفائدة السوقى i .

$r > I$ يتخذ فرارالاستثمار

$r < I$ لا يتخذ فرارالاستثمار

مثال تطبيقى :-

اذا كانت هناك فرصة استثمارية لشراء آلة قيمتها ١٠٠٠٠ جنيهاً تعطى دفعات سنوية مقدارها ٥٠٠٠ جنيهاً فى السنة الواحدة لمدة ثلاث سنوات – وسعر الفائدة السنوى = ١٥% .

** احسب معدل العائد الداخلى .

** هل يتم اتخاذ قرار بالاستثمار فى هذه الآلة وفقاً لمقياس معدل العائد الداخلى .

الحـــل

$$P_o = \frac{P_n}{(1+r)^n} = 10000 = \frac{5000}{(1+r)^3}$$

بأخذ الطرفين فى الوسطين :-

$$\therefore 5000 = \frac{10000}{(1+r)^3}$$

$$\therefore (1+r)^3 = \frac{10000}{5000} = 2$$

ومن خلال الجدول المرفق فى آخر الفصل (جدول القيمة الحالية للجنيه) عند السنة الثالثة نجد أن :

معدل العائد الداخلي = ٢٢% $r = 22\%$

اذن سعر الخصم الداخلى = ٢٢% وعند مقارنته مع سعر الفائدة السوقى نجد أنه قيمته اكبر من سعر الفائدة وعلى ذلك فان الاستثمار فى هذه الآلة مشجعاً ويتم اتخاذ القرار بالاستثمار .

R (22%) > i (15%)

* * * *

خامساً : العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال :–

١) *العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة :-*

ان العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة علاقة عكسية كما سبق توضيحها لأن سعر الفائدة يمثل تكلفة الحصول على الأموال المستثمرة .

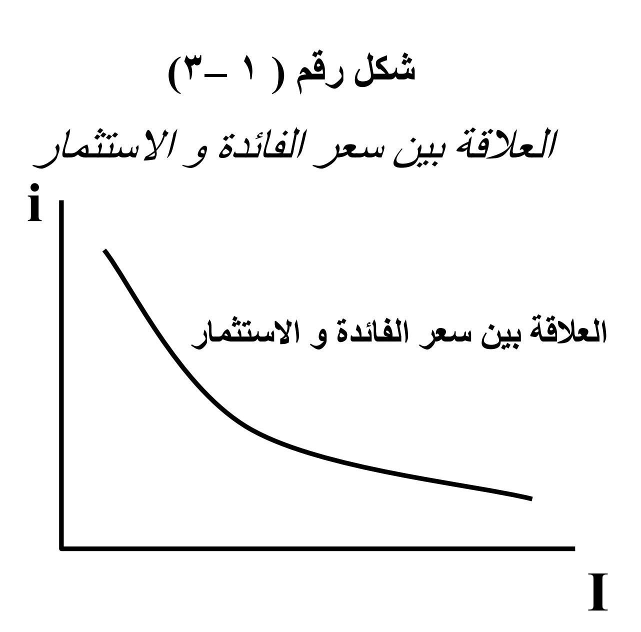
فالاقتراض المباشر من البنوك أو من خلال طرح سندات فى السوق يلزم المستثمر بدفع تكلفة هذه الأموال المتمثلة فى سعر الفائدة ، لذا فكلما ارتفعت تكلفة الأموال المقترضة كلما انخفض الاستثمار بسبب العبء الكبير الذى يتحمله المستثمر .

كما أن سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار .

والشكل رقم (١–٣) يوضح العلاقة من سعر الفائدة والاستثمار .

شكل رقم (١ –٣)

العلاقة بين سعر الفائدة و الاستثمار



٢) العلاقة بين الاستثمار ومعدل العائد الداخلي وسعر الفائدة :-

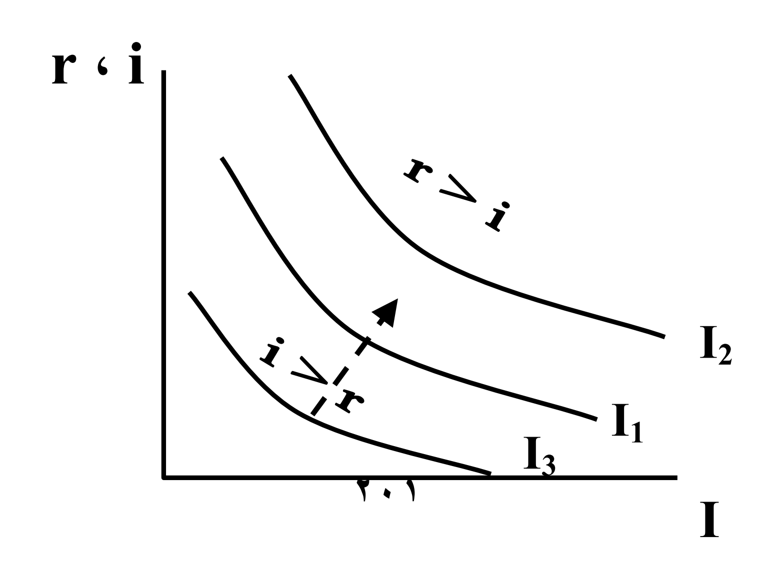
اذا زاد معدل العائد الداخلى (r) وأصبح أكبر من سعر الفائدة (i) فان : $r > i$ الاستثمار سوف يرتفع وينتقل منحنى الاستثمار الى أعلى .

بينما اذا ارتفع سعر الفائدة وأصبح أكبر من سعر الخصم الداخلى $i > r$ فان الاستثمار سوف يتراجع ويتجه المنحنى الى أسفل .

أنظر الشكل رقم(١ –٤) .

شكل (١-٤)

علاقة الاستثمار بسعر الفائدة ومعدل العائد الداخلى



سادساً : محددات الاستثمار :-

يتوقف الاستثمار على سعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس لمال وفقاً لآراء المدرسة الكلاسيكية والكينزية . ولكن هناك بعض المحددات والعوامل الأخرى التى تؤثر على الاستثمار فتزيد من معدلاته أو تخفضها . وأهم هذه المحددات :-

١) *التوقعات* Expectations :-

تلعب التوقعات دوراً كبيراً فى تحديد حجم الاستثمار ، فيرتفع الاستثمار كلما كانت توقعات رجال الأعمال متفائلة فيما يتعلق بالطلب على السلع والخدمات .

فكلما كان الطلب المتوقع كبيراً كلما كان هناك توقعاً بارتفاع الايرادات الصافية وبالتالى ارتفاع الكفاية الحدية لرأس المال .

وعلى العكس اذا كانت التوقعات فيما يتعلق بالطلب علي السلع والخدمات التى ينتجها القطاع الاستثمارى توقعات تشاؤمية.

ولا شك أن التوقعات سواء كانت تفاؤلية أو تشاؤمية تتأثر بعدد من العوامل التى تسود المجتمع ويتوقع استمرارها من عدم استمرارها مثل عدد السكان ، معدلات نمو الدخل القومى ومعدلات نمو الطلب الخارجى .

٢) *التغير في الدخل :-*

بفرض ثبات سعر الفائدة ، فان التغير فى الدخل سوف يصاحبه تغير فى الاستثمار حيث يرتبط الاستثمار والدخل بعلاقة طردية موجبة ، فتزايد مستويات الدخل يصاحبها زيادة المدخرات

وتوفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار ، فضلاً عن تزايد القوة الشرائية وما يصاحبها من ازدياد حركة البيع والشراء فيزيد الاستثمار . وترتفع معدلات نموه .

٣) *السياسات الحكومية :-*

خاصة سياسة الضرائب والأسعار والاعانات . فاذا اتجهت الحكومة الى انتهاج سياسة انكماشية فرفعت معدلات الضرائب بشكل عام وضرائب الأرباح بشكل خاص فسوف يؤثر ذلك على خفض

الايراد الصافى للاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال فيتراجع الاستثمار .

أما اذا قامت الحكومة بسياسات توسعية تتمثل فى منح اعانات للانتاج أو خفض الضرائب على أرباح الشركات فسوف يرتفع الاستثمار .

٤) *التطورات التكنولوجية :-*

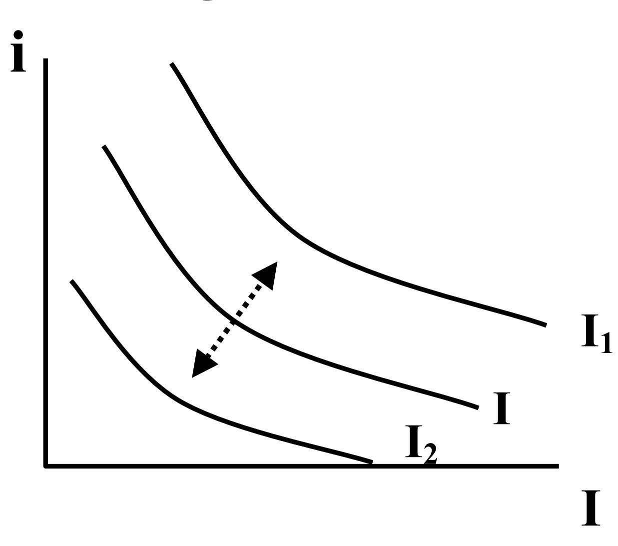
اذا تطورت الأساليب الفنية فى الإنتاج وتم اكتشاف طرق وأساليب إنتاجية حديثة يصاحبها انخفاض فى تكاليف الإنتاج والمساهمة فى إنتاج كميات أكبر من السلع بتكلفة أقل فسوف يساعد

ذلك المستثمرين على التوسع فى الاستثمار والإنتاج كما يحفز فى نفس الوقت المستهلكين على زيادة طلبهم على السلع والخدمات والذى يعد فى نفس الوقت طلباً مشتقاً على الاستثمار .

والشكل (١ -٥) يوضح انتقال منحنى الاستثمار الى أعلى أو أسفل بسبب العوامل والمحددات المذكورة .

شكل (١ –٥)

تأثير بعض العوامل على الاستثمار



ملخص الفصل

في هذا الفصل تم توضيح مفهوم الاستثمار و اشكالة و شرح مضاعف الاستثمار و كذلك مفهوم المعجل و كيف يؤثر كل منهما علي الدخل و الاستثمار .
كما تم استعراض نظريات الاستثمار المختلفة و كيفية اتخاذ قرار الاستثمار وفقا لمفهوم القيمة الحالية للدخل المستقبلي ووفقا لمعدل العائد الداخلي .
كما اتضح ايضا العوامل الاخري التي تؤثر في الاستثمار بخلاف الدخل و سعر الفائدة و تأثير ذلك علي اتجاه منحني الاستثمار.

الفصل الثاني

التضخم

الفصل الثانـي

التضخم

الأهداف التعليمية للفصل

يهدف هذا الفصل إلي :

- **تعريف الطالب بمفهوم التضخم**
- **فهم الطالب لكيفية قياس التضخم**
- **إدراك تأثير التضخم علي الاقتصاد .**
- **تفسير بعض المفاهيم و المصطلحات الخاصة بالتضخم و انواعه**
- **دراسة التاثرات المختلفة للتضخم علي الدخل و النمو الاقتصادي و الميزان التجاري.**

المقدمة

يعد التضخم من أكثر المشكلات الاقتصادية التى تواجه المجتمعات الآن سواء على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية لما يحدثه من تأثيرات خطيرة فى المجتمعات ليست اقتصادية فقط بل اقتصادية و اجتماعية و سياسية .

ويعرض هذا الفصل موضوع هام هو التضخم و ما يحدثه من آثار واضحة علي الأداء الاقتصادى فى اي دولة و اهم الموضوعات التي ستناقش في هذا الفصل :

١- ماهية التضخم .
٢- قياس التضخم .
٣- أشكال التضخم .
٤- آثار التضخم .

أ- تأثير التضخم على الدخل .
ب- تأثير التضخم على النمو الاقتصادى .
ج- تأثير التضخم على الدائن و المدين .

٥- أنواع التضخم .

أ- تضخم الطلب .

ب- تضخم التكاليف (العرض) .

ج- التضخم المستورد .

٦- التضخم و معدل البطالة (منحنى فيليبس) .

٧- أسباب التضخم .

أولاً : ماهية التضخم :-

و يعرف التضخم بأنة "الارتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار لفترة طويلة "و يستلزم ذلك :-

- ارتفاع اسعار جميع السلع و خاصة السلع الرئيسية التى تشكل نسبة كبيرة من الانفاق العام ، و لا يقتصر ارتفاع الأسعار على عدد محدود من السلع لأنه اذا ارتفعت اسعار بعض السلع و ظلت اسعار السلع الاخرى كما هى فسوف ينصرف الأفراد الى تلك السلع التى لم ترتفع اسعارها و بالتالى يحدث انخفاض فى الأسعار و تعود الى ما كانت عليه .

- يستلزم ايضاً استمرار ارتفاع الأسعار لفترة طويلة (و ليس لفترة محدودة لظروف موسمية) لأنة اذا كانت الفترة قصيرة ، فقد يستطيع المجتمع ان يتغلب عليها و يعالجها و خاصة اذا كان يعمل عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل .

ثانياً : قياس التضخم :-

يتم قياس التضخم من خلال رصد التغيرات التى تحدث فى المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات المختلفة و الوصول الى مؤشر عام يرصد كل التغيرات فى الأسعار و هو ما يسمى (الرقم القياسى للأسعار).

و توجد أنواع متعددة من الأرقام القياسية كل منها يرتبط بوظيفة معينة مثل :-

١- ***الرقم القياسى لأسعار التجزئة .***

٢- ***الرقم القياسى لأسعار الجملة .***

- **و هما رقمان يضمان السلع و الخدمات التى يحتاجها القطاع العائلى فى استهلاكه .**

٣– الرقم القياسى للأجور :

- و هو الذى يؤثر على تكاليف انتاج السلع و الخدمات على اعتبار ان عنصر العمل من العناصر الهامة للانتاج .

٤ – مكمش الناتج القومى GND Deflator

و هو رقم يختص بالتغيرات التى تطرأ على جميع انواع السلع و الخدمات التى ينتجها المجتمع ، و قد يكون من المناسب استخدام الرقم القياسى الخاص بالناتج القومى (المكمش) و لكن نظراً لعدم صدور نشرات منتظمة لهذا الرقم فيميل الاقتصاديون الى استخدام الرقم القياسى الخاص بتكاليف المعيشة Cost of Living Index لأنه يرصد التغيرات التى تحدث فى الأسعار التى تمس غالبية أفراد المجتمع .

و قد أشرنا من قبل الى كيفية حساب الرقم القياسى للأسعار بالأسلوب المبسط و بالأسلوب المرجح .

ثالثاً : أشكال التضخم :-

للتضخم اشكال و مستويات مختلفة يتم تصنيفها على النحو التالى :-

(١) التضخم الزاحف ***Creeping Inflation :-***

و يقصد به التضخم الذى يتحرك ببطء على فترة زمنية طويلة و يكون معدل ارتفاع الأسعار بمعدل منخفض ، و هذا النوع من التضخم يمكن التغلب و القضاء عليه بسهولة من قبل السلطات المالية و النقدية و يكون تأثيره محدداً فى المجتمع سواء تأثيره على قيمة العملة او على النمو الاقتصادى او على دخول الأفراد .

(٢) التضخم السريع ***Hyper Inflation :-***

و هذا النوع من التضخم عكس النوع الأول فهو يتميز بارتفاع الأسعار بمعدلات عالية خلال فترة قصيرة ، لذا يكون تأثيره شديداً و مؤثراً على الاقتصاد و قد تصل معدلات هذا النوع من التضخم الى معدلات مرتفعة جداً قد تزيد عن ١٠٠ % .

و لاشك ان تأثير هذا النوع يكون خطيراً على المجتمع و غالباً ما يحدث فى ظروف معينة مثل ظروف الحروب و الثورات و غيرها .

و فى هذه الحالة قد لا يرغب الأفراد فى الحصول على النقود او التعامل بها لأنها تكون قد فقدت قيمتها ، و مثال على ذلك ما حدث فى نهاية الحرب العالمية الثانية فى المانيا .

(٣) *التضخم المكبوت* **Depressed Inflation :-**

و هذا النوع من التضخم يتحقق عندما يرتفع الطلب الكلى عن العرض الكلى و هو ما يعرف (بفجوة التضخم) و لكن لا ترتفع الأسعار كما هو المفروض حدوثه فيكون تضخم فى مظهرة و شكله و لكن لا يظهر ارتفاع الأسعار ،

و غالباً ما يحدث فى المجتمعات التى تتدخل فيها الحكومة باتخاذ اجراءات و سياسات معينة من شأنها التحكم فى الأسعار و منع ارتفاعها و العمل على تخفيضها لصالح افراد المجتمع او لتحقيق اهداف اجتماعية

و لكن يظهر و يتضح معالم و مظاهر التضخم فى شكل طوابير للحصول على السلعة او فى شكل قوائم انتظار .

رابعاً : آثار التضخم :-

يترتب على التضخم و ارتفاع الأسعار فى المجتمع آثار اقتصادية تمس مستويات الدخول فى المجتمع و التى تؤثر بدورها على مستوى معيشة الأفراد كما تمتد اثارها على اسعار الصادرات و الميزان التجارى و النمو الاقتصادى فى المجتمع ،

و الى جانب الأثار الاقتصادية فهناك اثار اجتماعية خطيرة تتولد عن التضخم و تنعكس على الأفراد و الأسر كارتفاع معدلات الجريمة و تأثر العلاقات الأسرية و الاجتماعية فى المجتمع .

و نتناول هنا اهم الآثار الاقتصادية التى يحدثها التضخم فى المجتمع :-

(١) *تأثير التضخم على الدخل :-*

تتأثر فئات المجتمع اقتصادياً من التضخم فتصبح هناك فئات تستفيد من التضخم وفئات اخرى تتاثر سلباً من التضخم

و الفئات التى تستفيد من التضخم هى تلك الفئات التى تحقق ارباحاً و دخولاً تفوق معدلات التضخم فترتفع دخولهم الحقيقية و هم فى الغالب فئة رجال الأعمال و المستثمرون الذين يحققون ارباحاً ،
اما فئة الأفراد ذوى الدخول الثابتة الاجور و المرتبات (فئة العاملون و الموظفون) فان معدل زيادة دخولهم تكون اقل من معدلات ارتفاع الأسعار فتنخفض دخولهم الحقيقية فيتأثرون سلباً بالتضخم ، و بذلك يتم اعادة توزيع الدخول فى المجتمع .

(٢) تأثير التضخم على الدائن و المدين :-

الدائنون هو الذين يتأثرون سلباً بالتضخم بسبب انخفاض قيمة اموالهم التى اقرضوها (عند ميعاد الاسترداد) ،
لأنهم قد أقرضوا أموالاً ذات قوة شرائية معينة و عند استردادها انخفضت قيمتها الشرائية اما طبقة أو فئة المديونون فهم الفئة التى تستفيد من التضخم فهم يحصلون على نقود ذات قوة شرائية أعلى من قيمتها عند السداد .

(٣) *تأثير التضخم على الميزان التجارى :-*

يعمل التضخم على رفع الأسعار داخل الدولة ، فترتفع أسعار الصادرات فى السوق العالمى فتفقد السلع المحلية ميزتها التنافسية فى هذه الاسوق فيقل الطلب عليها وتنخفض قيم الصادرات ،

و فى نفس الوقت و نظراً لارتفاع اسعار المنتجات داخل السوق المحلى فيزيد الاقبال على السلع المستوردة التى تصبح ارخص من المنتجات المحلية فتزيد قيم الواردات فتكون المحصلة عجز فى الميزان التجارى بسبب انخفاض قيم الصادرات و ارتفاع قيم الواردات .

(٤) *تأثير التضخم على النمو الاقتصادى :-*

اختلفت اراء العلماء حول اثر التضخم و ارتفاع الأسعار على النمو الاقتصادى ،

فمنهم من يرى ان التضخم له اثر ايجابى على النمو الاقتصادى و يدعم ذلك بأن ارتفاع الأسعار يكون دافعاً على زيادة الاستثمارات ، فانخفاض الأجور الحقيقية التى تسود فى فترات التضخم تؤدى الى ارتفاع الارباح التى تشجع بدورها رجال الأعمال على زيادة الاستثمار و الارباح و ايجاد فرص عمل فى المجتمع

و التغلب على البطالة و تحقيق النمو الاقتصادى و خاصة اذا كان المجتمع يعمل عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل

و قد يكون هذا الرأى صحيحاً خاصة اذا كان التضخم من نوع التضخم البطئ او ما يسمى " بالتضخم الزاحف " الذى يمكن التحكم فيه من خلال السياسات المالية و النقدية و فى هذه الحالة يعد ارتفاع الأسعار دافعاً على النمو الاقتصادى .

إما أصحاب الرأي الآخر و هم الذين يرون ان التضخم يحدث تأثيراً عكسياً على النمو الاقتصادى فيتراجع الناتج المحلى فى ظل ظروف عدم التأكد و عدم ثقة المستثمرون فى الآداء الاقتصادى ، فتنخفض استثماراتهم المستقبلية و الحالية فيتراجع النمو الاقتصادى ، كما تنخفض المدخرات ايضاً فى ظل ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض قيمة العملة و تكون المحصلة النهائية انخفاض معدلات النمو الاقتصادى

و اصحاب هذا الرأى محقين فى آرائهم اذا او الجامح " الذى يصعب التحكم فيه بسرعة و سهولة و تمتد اثاره سريعة و سلبية على الآداء الاقتصادى .

خامساً : أنواع التضخم :-

يقسم العلماء التضخم وفقاً لتفسيرهم للأسباب التى أدت الى حدوث التضخم ، فالبعض يرجع سبب التضخم الى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى فتحدث الفجوة التضخمية ،

و البعض الآخر يعتبر أن انخفاض العرض هو السبب فى حدوث التضخم ، بينما يفسر فريق اخر اسباب التضخم بأنها اسباب خارجة مستوردة

، لذا فهناك ثلاثة أنواع من التضخم هى :-

(١) تضخم الطلب ***Demand Pull Inflation :-***

يتسبب الأفراط فى الطلب و زيادته فى حدوث التضخم و يرجع هذا التفسير الى النظرية الكمية للنقود و النظرية النقدية الحديثة . كما أن النظرية الكينزية تفسر التضخم وفقاً لنظريات الطلب .

و تتفق هذه النظريات الثلاثة على أن زيادة كمية النقود فى المجتمع هى التى تعمل على زيادة الطلب الكلى و ارتفاع الأسعار .

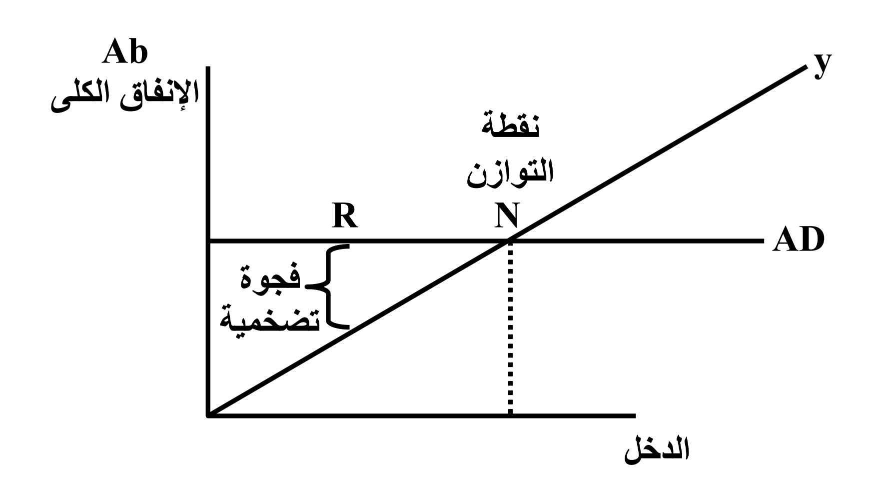
فـاذا كـان المجتمـع يعمـل عنـد مسـتوى قريـب مـن مسـتوى التوظيـف الكامـل فسـوف يترتـب علـى زيـادة الطلـب الكلـى حـدوث التضخم ،

و تظل هذه الفجوة قائمة حتى تتخذ الدولـة السياسـات الماليـة و النقدية المناسبة التى تساهم فى القضاء عليها

انظر الشكل **رقم (٢ – ١)**

شكل رقم (٢ – ١)

الفجوة التضخمية و التغلب عليها



(٢) <u>*تضخم التكاليف*</u> ***<u>Cost Push Inflation :-</u>***

يتفق هذا النوع من التضخم مع النظريات التى تعتبر أن مصدر التضخم هو انخفاض العرض الكلى عن الطلب الكلى و يتراجع العرض الكلى بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج و اهم العناصر التى تؤثر فى العرض هو عنصر العمل ،

فاذا ارتفعت أجور العمال ترتفع أعباء و تكاليف الانتاج فيضطر المنتجون الى تخفيض انتاجهم و خفض العرض .

كما يمكن أن ترتفع الأسعار بسبب ارتفاع اسعار الموارد الأولية كالطاقة مثلاً كما حدث فى منتصف السبعينيات فى القرن العشرين فى ظل " أزمة النفط " .

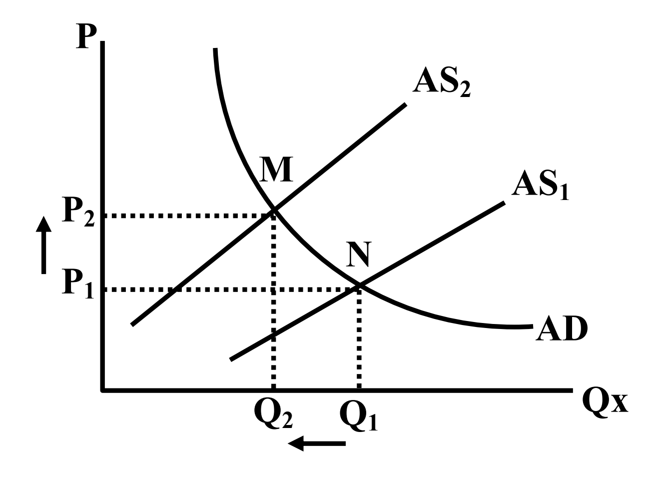
و شكل رقم (٢ –٢) يوضح ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب اما ارتفاع اجور العمالة او ارتفاع تكلفة و اسعار المواد الخام او غيرها من عناصر الانتاج

فينتقل منحنى العرض الكلى الى جهة اليسار (AS1 ← AS2) فتتغير نقطة التوازن من النقطة N الى النقطة M و التى تبين انخفاض كميات العرض الكلى من Q_1 الى Q_2 و ارتفاع الأسعار من P_1 الى P_2 .

شكل رقم (٢ – ٢)

ارتفاع تكاليف الانتقال

وانتقال منحنى العرض



و يرجع البعض سبب حدوث التضخم الراجع الى التكاليف هو عنصر العمل و النقابات العمالية التى ترفع شعار رفع الأجور بصفة مستمرة فتساهم فى زيادة اعباء و تكاليف الانتاج .

و ترد النقابات العمالية عن هذا الاتهام بأنها لا تطالب برفع اجور العمال الا عند حدوث التضخم و ارتفاع الأسعار .

و أيا كان فان ارتفاع اعباء و تكاليف الانتاج تساهم فى تراجع الإنتاج و العرض الكلى فيصبح طلب الكلى اكبر من العرض الكلى فتحدث فجوة التضخم و يرتبط هذا النوع من التضخم بنوع اخر ينشأ نتيجة زيادة الطلب الكلى على بعض المنتجات فترتفع اسعارها و ينتقل هذا الأثر الى السلع الأخرى التى تتأثر بها فترتفع اسعارها هى الاخرى فيلجأ العمال الى النقابات لترفع من دخولهم الحقيقية لمواجهة هذا التضخم فترتفع تكاليف الانتاج فيحدث التضخم و ارتفاع الأسعار فى كافة السلع.

(٣) *التضخم المستورد Imported Inflation :-*

و يظهر هذا النوع من التضخم بدرجة واضحة فى تلك الدول (و خاصة الدول النامية) التى تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد السلع و الخدمات سواء السلع الاستهلاكية او الرأسمالية من الخارج و لاشك ان مثل تلك الدول يتأثر اقتصادها باقتصاديات الدول الصناعية الأجنبية فاذا حدث تضخم فى الدول الصناعية فسوف ينعكس هذا التضخم على اقتصاديات الدول التى تتبعها فترتفع الأسعار بها .

وفقاً لآراء الاقتصاديين الذين يعوزون التضخم الى عوامل خارجة تؤثر على اقتصاديات بعض الدول و خاصة الدول النامية فهذه الدول الأخيرة ترتفع فيها الأسعار و يحدث التضخم ليس بسبب عوامل او ظروف داخلية معينة و لكن بسبب ارتباطها باقتصاديات الدول الصناعية فى الخارج .

(٤) *التضخم الركودى* **Stagflation :-**

عرف هذا النوع من التضخم فى منتصف السبعينات ، فقد تم رصد ظاهرة جديدة فى مجتمع الدول الأوروبية الصناعية لم تعرف من قبل ،

فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً مستمراً مع انخفاض فى الطلب الكلى و ارتفاع معدلات البطالة ، و ظهرت هذه الظاهرة الجديدة فى ظل ارتفاع أسعار البترول عقب حرب اكتوبر فلم تستطع المشروعات تقديم انتاجها بنفس القدر السابق فى ظل ارتفاع الأسعار و تكاليف الانتاج فكانت الأسعار مرتفعة بسبب ارتفاع تكلفة الانتاج فى قطاعات انتاجية متعددة حيث يعتبر البترول المحرك الاساسى لكافة الأنشطة و فى نفس الوقت لم يرتفع الطلب الكلى بل تراجع و ارتفعت نسبة البطالة فسمي " التضخم الركودى

سادساً : التضخم و معدل البطالة :-

أول من تناول موضوع العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة هو الاقتصادى الانجليزى فيليبس A.W. Philips الذى اكتشف بأن هناك علاقة عكسية ترتبط بين معدل التضخم و معدل البطالة بمعنى ان ارتفاع الأسعار و خاصة فى الاقتصاديات الرأسمالية سوف يصاحبة خفض معدل البطالة لأن ارتفاع الأسعار فى ظل التضخم سوف يدفع رجال الأعمال الى رفع اجور العمالة كنوع من الحوافز لزيادة انتاجهم و زيادة الاستثمارات و خاصة و ان ارباحهم ترتفع و تتزايد فتنخفض معدلات البطالة و ترتفع مستويات التوظيف .

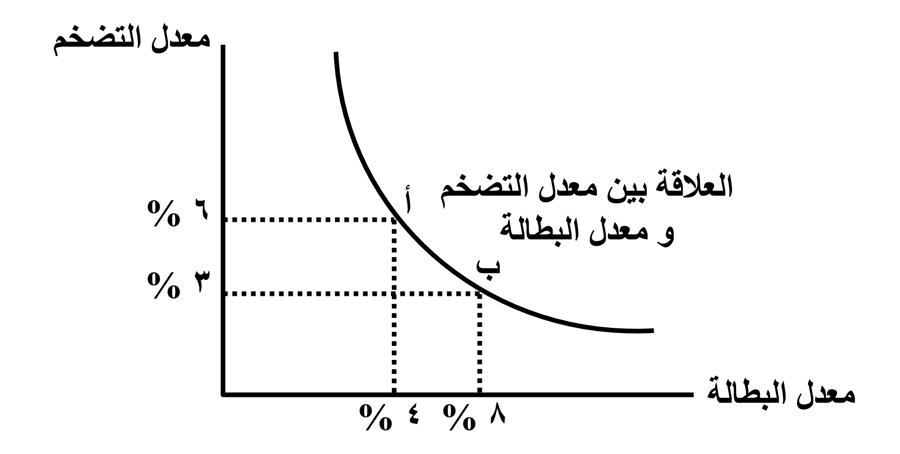
و قد لاحظ " فيليبس " ان الأجور فى بريطانيا ترتفع عندما ينخفض معدل البطالة .

و خلص الى ان ارتفاع الأسعار سوف يصاحبة انخفاض فى معدل البطالة فعلى المجتمع ان يتحمل نسبة من التضخم من اجل زيادة معدل العمالة و خفض معدل البطالة .

و قد عبر " فيلييس " عن هذا الوضع من خلال منحنى سمى بأسمه " منحنى فيلييس " انظر شكل رقم (٢-٣) .

الشكل رقم (٢ –٣)

منحنى فيلييس



و من الشكل يتضح أن المنحنى يشير الى العلاقة العكسية ، فمثلاً عند النقطة (ب) كان معدل البطالة السائد ٨ % وهو معدل مرتفع و لكن لما ارتفعت الأسعارو أصبح معدل التضخم ٦ % انخفض معدل البطالة الي ٤% .

و قد تعارف الاقتصاديون على ان ارتفاع الأسعار بنسبة تتراوح ما بين ٣ : ٥ % قد يكون مقبولاً و لكنهم انتهوا فى النهاية الى ان المعدل المقبول لارتفاع الأسعار بأن يكون معدل التضخم اقل من معدل النمو الاقتصادى بغض النظر عن النسبة المسموح بها و هذا ما يحقق الاستقرار الاقتصادى .

و على ذلك يعرف الاستقرار الاقتصادى بأنه "الوضع الذى يتحقق منه معدل مرتفع للنمو فى ظل استقرار الأسعار و التوظيف الكامل لعناصر الانتاج" .

و لا يعنى الاستقرار الاقتصادى تثبيت الأسعار و لكنها تتحرك و ترتفع بمعدل اقل من زيادة معدل النمو الاقتصادى .

علاج التضخم :-

كما سبق ان اوضحنا فى الفصل السابق " السياسات المالية و النقدية " فانة يمكن علاج التضخم من خلال السياسات المالية و النقدية ،

فمن خلال السياسة المالية يمكن للسلطة المالية ان ترفع من معدلات الضريبة فى المجتمع او بخفض الانفاق الحكومى و ذلك لامتصاص فائض القوة الشرائية فى المجتمع لخفض الطلب الكلى حتى يتم القضاء على الفجوة التضخمية ،

كما يمكن للسلطة المالية ان تستخدم الأسلوبين معاً فترتفع الضريبة و تخفض الانفاق الحكومى و خاصة فى حالة التضخم السريع اواذا كانت الفجوة التضخمية كبيرة .

أما بالنسبة للسياسة النقدية ، فللسلطات النقدية ادوات تستخدمها في علاج التضخم ، فاما ان يقوم البنك المركزى باستغلال قدرته فى التعامل مع الأوراق المالية الحكومية فيقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية اوان يرفع من نسبة الاحتياطى القانونى التى يفرضها على البنوك التجارية او ان يرفع من سعر الخصم ،

و من خلال هذه الأدوات الثلاثة يستطيع ان يتحكم فى كمية النقود و يخفض عرض النقود فى المجتمع و الذى بدوره يعمل على خفض الطلب الكلى و القضاء على الفجوة التضخمية تدريجياً.

و جدير بالذكر انه لكى تتحقق اهداف الدولة فى القضاء على الفجوة التضخمية او فجوة الركود فلابد من التنسيق الكامل بين

السلطتين المالية و النقدية بحيث تكون الخطوات التى تتبعها السلطة المالية متمشية مع سياسات و اساليب السياسة النقدية .

سابعاً : أسباب التضخم :-

تتضح الأسباب التى تؤدى الى حدوث التضخم وفقاً للنظريات المختلفة ، فكل نظرية تحدد اسبابا معينة تعتبرها السبب الرئيسى الذى يكمن وراء ارتفاع الأسعار و التضخم . و نعرض لاهم النظريات التي توضح اسباب التضخم:

(١) النظرية النقدية (نظرية النقديين) :-

وفقاً لمفهوم هذه النظرية يرى الاقتصاديون أن اسباب التضخم هى أسباب نقدية بحته .

فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة ، فزيادة كمية النقدية بمعدلات اكبر من معدل نمو الناتج القومى يؤدي الي حدوث التضخم .
معادلة " فيشر "

توضح ذلك :

$$MV = Py \qquad (1)$$

حيث أن :

M ← كمية النقود .

V ← سرعة دوران النقود .

Py ← الناتج المحلى (الأسعار مضروبه فى كمية الانتاج) .

و لأن النظرية الكلاسيكية تعتبر أن الناتج شبه ثابت لذلك فان y تكون ثابتة .. كما تفرض ايضاً ثبات سرعة دوران النقود و يترتب على ذلك المعادلة رقم (٢) .

$$M\overline{V} = P\overline{y} \qquad (2)$$

حيث $\overline{y}$ ، $\overline{V}$ تشير الى ثبات الناتج و سرعة دوران النقود .

$$\therefore\ P = F(M) \quad (3)$$

بمعنى ان ارتفاع او انخفاض الأسعار يرجع الي كمية النقود و العلاقة بينهما علاقة طردية فزيادة كمية النقود يصاحبها ارتفاع فى الأسعار .

(٢) النظرية النقدية الحديثة :-

و صاحب هذه النظرية هو الاقتصادى " مليتون فريد مان " و هو يرجع اسباب التضخم الى زيادة كمية النقود الناشئ عن زيادة المعروض النقدى فى المجتمع حيث يوضح فى كتاباته بأن (التضخم دائماً و فى اى مكان ظاهرة نقدية).

على الرغم من اتفاق " كينز " مع النقديين على ان التضخم ظاهرة نقدية الا انه ارجع زيادة كمية النقود الى التقلبات فى الانفاق الكلى (انفاق القطاع العائلى و الانفاق الاستثماري و الحكومي و صافى الإنفاق الخارجي) و يرى ان زيادة الطلب الكلى و زيادة كمية النقود يؤثران تأثيراً ايجابياً على الاقتصاد طالما يعمل المجتمع عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل لأن زيادة الطلب الكلى و زيادة كمية النقود فى المجتمع فى هذه الحالة سوف يساهما فى تحفيز الانتاج و زيادة الارباح و النمو الاقتصادى .

أما بعد الوصول الى مرحلة التوظيف الكامل يصبح الجهاز الانتاجى غير مرن و لا يستجيب لزيادة فى الطلب الكلى فترتفع الأسعار و يحدث التضخم .

(٣) <u>النظرية الهيكلية :-</u>

يرجع بعض الاقتصاديون ا لتضخم الى اسباب هيكلية تصيب المجتمع و تساهم فى التضخم ،

و من اهم هؤلاء الاقتصاديون " تشارلز شولتر " الذى نشر دراسته فى امريكا عام ١٩٥٩م " تحليل الاتجاهات المعاصرة للتضخم فى الولايات المتحدة الأمريكية " .

و نشأ عن مدرسة " تشارلز " هذه مدرستان احدهما تخصصت فى وضع و ارساء التغيرات الهيكلية التى تسهم فى حدوث التضخم فى الدول النامية و التى من أهمها اعتماد هذه الدول على الصادرات من المواد الأولية فى تلبية احتياجات المجتمع من الواردات الغذائية و السلعية و غيرها ،

لذا فعندما تتدهور اسعار صادراتها باعتبارها سلع اولية فسوف يتأثر المجتمع تأثراً كبير و يظهر التضخم ، كما ان سعى هذه الدول نحو تحقيق التنمية يولد قوة تضخمية فى المجتمع .

أما المدرسة الأخرى فاهتمت بالتغيرات الهيكلية التى تساهم فى ظهور التضخم فى الدول المتقدمة و من اهم هذه التغيرات

الهيكلية هو سعى هذه الدول نحو التقدم الاقتصادى يعمل على تغير الطلب الكلى و زيادته و تغير هيكلة مما يساهم فى رفع الأسعار كما ان ارتفاع اجور العمالة و النمو الاقتصادى بمعدلات كبيرة يساهم فى حدوث التضخم فى هذه الدول .

ملخص الفصل

ننتقل في هذا الفصل الي دراسة موضوع هام الا هو موضوع التضخم . وقد تم التعرف علي التضخم و أنواعه المختلفه والفرق بين كل نوع وآخر ومدي تأثير كل نوع علي الاقتصاد . كما وقفنا علي أسباب التضخم من وجهة نظر المدراس الاخري و كيف يمكن قياس التضخم بالمقاييس المختلفة .ودور السياسات ا لمالية و النقدية في معالجة التضخم نظرا لاخطاره الكبيرة علي اداء الاقتصاد.

كما تم توضيح العلاقة بين التضخم و البطالة وفقا لنظرية فيليبس

الفصل الثالث

السياسات المالية و النقدية

الفصل الثالث
السياسات المالية و النقدية
Fiscal and Monetary Policies

الأهداف التعليمية للفصل

يهدف هذا الفصل إلي :

- تعريف الطالب بماهية السياسة النقدية و السياسة المالية
- فهم الطالب لطبيعة أدوات كل من السلطة المالية و النقدية
- إدراك أهم الخطوات التي تتبعها كل سياسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و ألاهداف العامة.
- تفسير بعض المفاهيم و المصطلحات الخاصة بالسياسة المالية و النقدية
- دراسة خطوات معالجة التضخم و الانكماش وفقا للسياستين

المقدمة

يتولي مسئولية ادارة الدولة و تحقيق الاهداف الاقتصادية في الدولة سلطتان أساسيتان هما، السلطة المالية و المتمثلة في الحكومة و ما تقوم به من سياسات مختلفة و تمتلك أدوات معينة تستخدمها لتحقيق أهدافها ، و السلطة النقدية و التى يمثلها البنك المركزي و ما يمتلكه من أدوات يستخدمها لتحقيق أهداف الدولة .

و تستخدم الدولة سياساتها سواء السياسة المالية أو النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى و معالجة حالات الركود و التضخم.

و نعرض فى هذا الفصل لموضوعين اساسين :-

(١) *السياسة المالية :-*

- **أدواتها .**
- **كيفية استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى .**

(٢) *السياسة النقدية :-*

- **أدواتها .**
- **كيفية استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى .**

أولاً : السياسة المالية Fiscal Policy

يقصد بالسياسة المالية هو ما تقوم به السلطة المالية من استخدام لاداواتها المختلفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى .

أدوات السياسة المالية :-

تمتلك الحكومة (السلطة المالية) فى اى دولة بعض الادوات التى تمكنها من تحقيق اهدافها المتمثلة فى الاستقرار الاقتصادى و هذه الأدوات هى الانفاق الحكومة G و الضرائب T .

١ - الانفاق الحكومى Government Expenditure :-

للانفاق الحكومى G تأثيراً مباشراً على الطلب الكلى حيث يعد احد مكوناته . وهو يؤثر تأثيؤا ايجابيا علي الانفاق الكلي .

٢ - الضرائب Tax :-

تؤثر الضرائب تأثيراً سلبياً و غير مباشراً على الطلب الكلى حيث تؤثر الضرائب أولاً على الدخل المتاح للانفاق (y – T) فتغير هذا الدخل،

و هذا التغير يؤثر بعد ذلك على مستوى الاستهلاك العائلي الذي هو احد المكونات الهامة للطلب الكلى .

و تستخدم الحكومة ادواتها للتأثير على كمية النقود فى المجتمع و معالجة حالات التضخم و الركود .

مواجهة حالة الركود فى المجتمع من قبل السياسة المالية :-

يتطلب معالجة حالة الركود فى المجتمع ان تقوم الحكومة بسياسة مالية توسعية تتمثل فى :

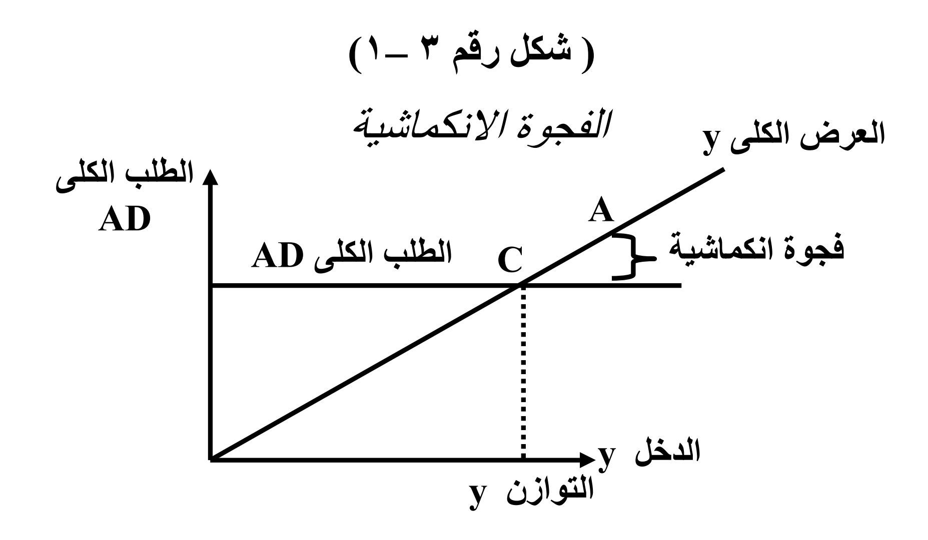
- زيادة الانفاق الحكومى .
- أو تخفيض الضرائب .
- أو استخدام السياستان معاً زيادة الانفاق الحكومى و تخفيض الضرائب فى نفس الوقت .

أ- زيادة الانفاق الحكومى :-

يترتب على قيام الحكومة بزيادة الانفاق الحكومى زيادة الدخول فى المجتمع و يؤدى ذلك الى زيادة الطلب الكلى على السلع و الخدمات المتوافرة فى السوق و ينشط السوق تدريجياً حتى يصل الطلب الكلى الى مستوى العرض الكلى و يعود التوازن بين العرض الكلى و الطلب الكلى مرة اخرى و يتم القضاء على الفجوة الانكماشية (انظر الرسم رقم ٣-١).

(شكل رقم ٣ – ١)

الفجوة الانكماشية



عندما يكون الطلب الكلى طـ ك < ع ك عند مستوى التوظيف الكامل تحدث فجوة انكماشية Deflationary Gap.(A) .

ب- <u>*انخفاض معدلات الضريبة :-*</u>

يصاحب انخفاض معدلات الضريبة ارتفاع فى مستويات الدخول و التى يصاحبها بعد ذلك ارتفاع فى الطلب الاستهلاكى الفعلى على السلع و الخدمات و تنشط حركة السوق و يزداد الطلب الكلى تدريجياً حتى يعود التوازن مرة اخرى عند النقطة (C) كما فى الرسم رقم (٣ –١) .

ج- *استخدام السياستان معاً :-*

تلجأ الحكومة الى استخدام السياستان معاً رفع معدلات الانفاق الحكومى و خفض معدلات الضريبية فى نفس الوقت وفقاً لحجم الفجوة الانكماشية فقد تكون الفجوة الانكماشية كبيرة او ترغب الدولة فى القضاء عليها بسرعة حتى لا تصل الى حد الكساد فتستخدم السياستان معاً.

مواجهة حالة التضخم في المجتمع :-

تحدث الفجوة التضخمية عندما يرتفع الطلب الكلى و يصبح اكبر من العرض الكلى (انظر الشكل رقم ٣ –٢) فترتفع الأسعار و خاصة اذا كان المجتمع يعمل عند معدلات قريبة من التوظف الكامل و هنا تتدخل الحكومة باستخدام ادواتها فى القضاء على هذه الفجوة من خلال اتباع سياسة انكماشية تتمثل فى خفض الانفاق الحكومى او زيادة معدلات الضرائب او السياستان معاً.

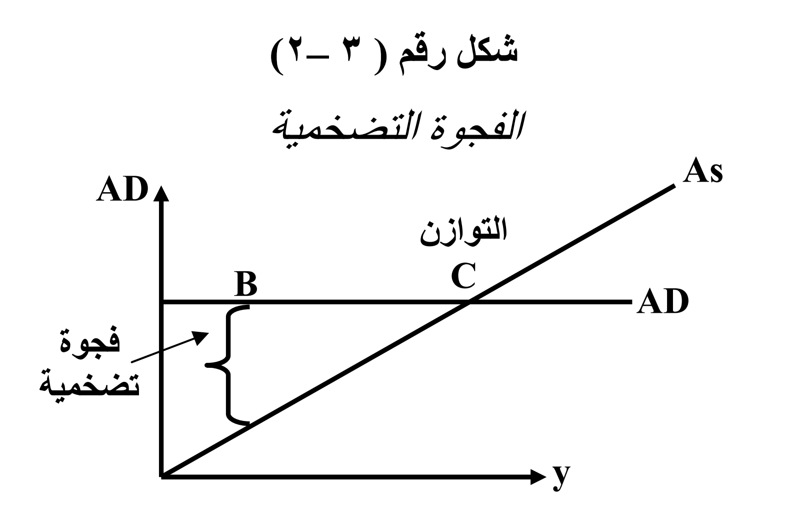
أ- *خفض الإنفاق الحكومي :-*

مثل تخفيض الحوافز على المرتبات او تخفيض الاعانات و الدعم او خفض الاستثمارات الحكومية ، فتنخفض الدخول فى

المجتمـع ، و مـن ثـم يتراجـع الانفـاق الاسـتهلاكى علـى السـلع و الخـدمات فيتراجـع الطلـب الكلـى تـدريجياً حتـى يـتم القضـاء علـى الفجوة التضخمية و يعود التوازن مرة اخرى (C).

شكل رقم (٣ ــ٢)

الفجوة التضخمية



عنـدما يكـون طــ ك > ع ك عنـد مسـتوى التوظيـف الكامـل فترتفـع الأسعار و تحدث فجوة تضخمية (B) .

ب- *زيادة الضرائب :-*

ان رفع معدلات الضريبة فى المجتمع او فرض ضرائب جديدة يزيد من الأعباء الضريبية فتنخفض الدخول فى المجتمع و يظهر ذلك واضحاً عند القيام بالانفاق الاستهلاكى الذى سينخفض

بسبب الأعباء الضريبية المرتفعة ،

فيتراجع الطلب الكلى تدريجياً حتى يعود التوازن الى النقطة (C) حيث يتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى.

ج- *السياستان معاً :-*

تتجه الحكومة الى استخدام السياستان معاً ، اى رفع الضريبة و خفض الانفاق للقضاء السريع على الفجوة التضخمية او اذا كان حجم الفجوة كبير أو تريد القضاء عليها بسرعة.

نلاحظ ان خفض الضرائب فى السياسة التوسعية للحكومة لرفع مستويات الدخول فى المجتمع و تنشيط الطلب الكلى يمثل موقفاً صعباً على الحكومة لأن الضرائب اكثر وسائل تمويل الانفاق الحكومى ،

و بالتالى فان خفض الضرائب لزيادة الدخول سيصاحبة خفض الدخول مرة اخرى ،

فضلاً عن ان زيادة الضرائب سيؤدى الى احباط افراد المجتمع مما يؤثر سلباً على الانتاج و الاستهلاك .

لذا فعند قيام الحكومة باتباع سياساتها التوسعية او الانكماشية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، يتعين عليها قياس حجم

الفجوة و حجم التضحية و العمل على عودة معدلات الضريبة الى ما كانت عليه فور القضاء على الفجوة .

قياس حجم التمويل التعويضي :-

ان قيام الحكومة باتباع سياسة توسعية او انكماشية لمواجهة حالات الركود او التضخم يستلزم قياس هذه الفجوة حتى يمكن تحديد حجماً مناسباً للانفاق و الضرائب مناسباً للقضاء على الفجوة لأنه اذا زاد حجم الانفاق او الضرائب عن المقدار المطلوب سيؤدى الى حدوث نتائج عكسية .

(١) الإنفاق الحكومي :-

لمعرفة حجم الانفاق الحكومى المناسب للقضاء على الفجوة يكون من خلال المعادلة :- $\Delta G = \frac{\Delta y}{KG}$

حيث :

KG ← مضاعف الانفاق الحكومى .

ΔG ← التغير في الإنفاق الحكومي .

Δy ← التغير في الدخل .

و يتم الحصول على المعادلة رقم (١) من خلال معادلة المضاعف .

حيث :

$$\Delta y = K\Delta G$$

$$\therefore \Delta G = \frac{\Delta y}{K}$$

(٢) الضرائب :-

يتحدد حجم الضرائب المناسب للقضاء على الفجوة من خلال :

$$\Delta T = \frac{\Delta y}{KT} \quad (2)$$

حيث :

KT ← مضاعف الضرائب .

لأن :

$$\Delta y = K\Delta T$$

$$\Delta T = \frac{\Delta y}{KT}$$

مثـــال تطبيقـــى

إذا كـان الـدخل الـذى يحقـق التـوازن فـى مجتمـع مـا يسـاوى ١٢٠٠ و الدخل الذى يحقق التوظف الكامل = ١٤٥٠، و كـان الميـل الحـدى للاستهلاك = ٠.٧٥ .

المطلوب : ١- عرف هذه الفجوة .

٢- كيف يتم القضاء على هذه الفجوة .

٣- احسب مقدار التغير فى الانفاق الحكومى و التغير فـى الضـرائب اللازمـين للقضـاء علـى الفجـوة و العـودة الى التوازن .

الحـــل

(١) تعتبر هذه الفجوة انكماشية لأن الدخل الفعلى اقل من الـدخل الذى يحقق التوظيف الكامل.

(٢) و حجم هذه يساوي:

الفجوة = ١٤٥٠ – ١٢٠٠ = ٢٥٠ .

(٣) يـتم القضـاء علـى هـذه الفجـوة مـن خـلال زيـادة الانفـاق الحكومى او تخفيض الضرائب او السياستان معاً.

١- مقدار التغير فى الإنفاق الحكومى :

$$\Delta G = \frac{\Delta y}{KG}$$

$$KG = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{0.25} = 4$$

$$\Delta G = \frac{250}{4} = 62.5$$

إذن مطلوب زيادة الانفاق الحكومى بمقدار ٦٢.٥ للقضاء على فجوة انكماشية مقدارها ٢٥٠ .

مقدار التغير فى الضرائب :-

$$\Delta T = \frac{\Delta y}{KT}$$

$$KT = \frac{-b}{1-b} = \frac{-0.75}{0.25} = -3$$

$$\Delta T = \frac{250}{-3} = -83.33$$

∴ يتم تخفيض الضرائب بمقدار ٨٣.٣٣ للقضاء على فجوة انكماشية مقدارها ٢٥٠ .

و يلاحظ هنا ان مقدار التغير فى الضرائب اكبر من التغير فى الانفاق الحكومى لأن الانفاق الحكومى احد مكونات الطلب الكلى فيؤثر بصورة مباشرة على الطلب الكلى .

كما يلاحظ ايضاً ان مقدار التغير فى الانفاق الحكومى او الضرائب أقل من حجم الفجوة بسبب المضاعف لأن المضاعف سيزيد من قيمة الانفاق الحكومى و الضرائب ليصل الى قيمة الفجوة ٢٥٠ .

تأثير الضريبة النسبية :-

الضريبة النسبية لها تأثير أكبر من تأثير الضرائب الثابتة حيث انها تؤثر فى الدخل ثم فى الاستهلاك و يزداد تأثيرها بزيادة الدخل (حيث انها مرتبطة بالدخل و تتأثر به).

فائض الميزانية الحكومية :

The Government Budget Surplus

تعكس الميزانية الحكومة ما يسمى بالميزان الداخلى Internal Balance و يستخدم مفهوم فائض الميزانية لمعرفة تأثير ميزانية الدولة على الدخل المحلى .

تحليل الميزانية :-

تشمل الميزانية جانبين هما جانب الايرادات و جانب النفقات :-

(١) الإيرادات **Revenues :-**

تعد الضرائب اهم بنود الايرادات الحكومية سواء كانت ضرائب ثابتة ام متغيرة (اى تتغير بتغير الدخل).

(٢) المصروفات **Expenditures :-**

الانفاق الحكومى هو البند الرئيسى للمصروفات .

فائض الميزانية :-

هو مصطلح يطلق على موقف ميزانية الدولة سواء كانت فى حالة فائض ام فى حالة عجز و لكن تعارف على تسميته " فائض الميزانية " بسبب حرص المدرسة الكلاسيكية على ان تحقق الدولة فائضاً فى ميزانيتها .

فائض الميزانية = الإيرادات – النفقات .

Revenues – Expenditure

$$Bs = R - E$$
$$Bs = T - G$$

حيث :

Bs ← فائض الميزانية .

T ← الضرائب (الإيرادات) .

G ← الإنفاق الحكومي (النفقات) .

حالات فائض الميزانية :-

١- اذا كان $T>G$ (الايرادات اكبر من النفقات) .

∴ $Bs > O$ (فائض الميزانية موجب اى تحقيق فائضاً بالفعل) .

٢- $T < G$ (الايرادات اقل من النفقات) .

∴ $Bs < O$ فائض الميزانية سالب أى ان الميزانية تحقق عجزاً .

٣- $T = G$ (الايرادات مساوية للنفقات) .

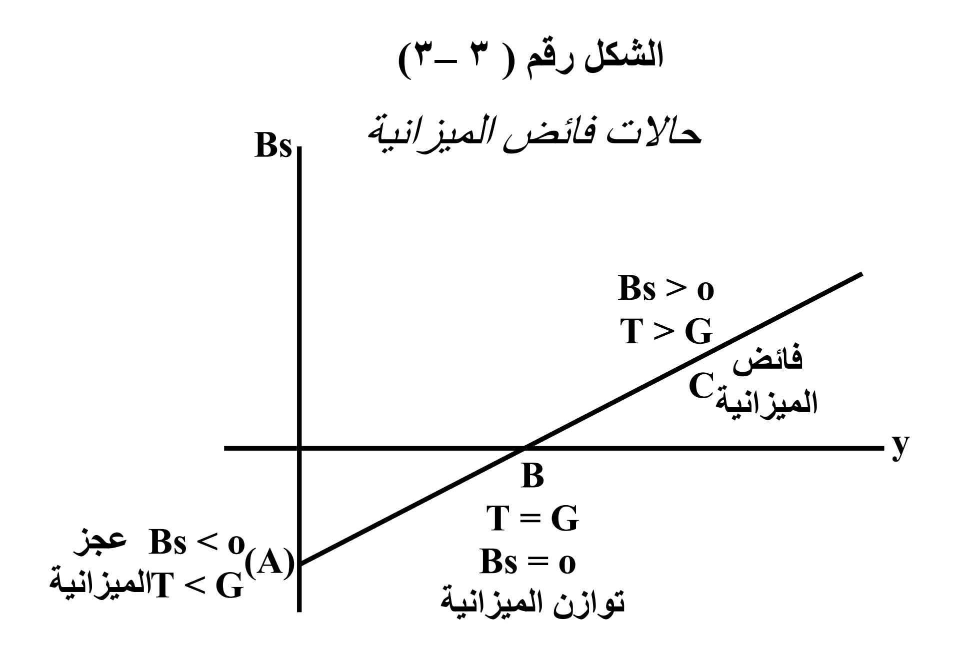
$Bs = O$ الميزانية متوازنة .

و يلاحظ أن تراكم عجز الميزانية يؤدى إلى مشاكل عديدة في الاقتصاد القومي و من أخطر مشاكله حدوث التضخم . كما أن فائض الميزانية يتوقف على الدخل خاصة في حالة فرض الضرائب النسبية لأن مع زيادة الدخل يزداد مقدار الضرائب .

(انظر الشكل رقم ٣ –٣).

الشكل رقم (٣ –٣)

حالات فائض الميزانية



توازن الاقتصاد و توازن الميزانية :–

لا توجد علاقة بين توازن الاقتصاد و توازن الميزانية ، فقد يكون الاقتصاد فى حالة توازن بينما تحقق الحكومة عجزاً أو فائضاً فى ميزانياتها.

فائض الميزانية في ظل الضرائب النسبية :-

$$Bs = T - G$$

$$Bs = To + ty - Go$$

$$Bs = To - Go + ty$$

$$Bs = Bso + ty$$

حيث : $Bso = To - Go$

ثانياً : السياسة النقدية Monetary Policy

تمارس البنوك المركزية وظائفها من خلال مجموعة من السياسات النقدية و هي ما تعرف بـ" إدارة السياسة النقدية " و تستطيع البنوك المركزية إن تؤثر على الحجم الكلى للائتمان و بالتالي عرض النقود من خلال هذه السياسة .

و على ذلك يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها" مجموعة الإجراءات و السياسات التي تؤثر على مستوى الناتج و الأسعار عن طريق عرض النقود" .

أدوات السياسة النقدية :

تستعين البنوك المركزية بثلاث ادوات لتحقيق اهداف السياسة النقدية و هى :-

١- عمليات السوق المفتوحة .

٢- نسبة الاحتياطى .

٣- سعر الخصم .

(١) عمليات السوق المفتوحة :

Open Market Operations

تعتبر عمليات السوق المفتوحة أداة يتمكن البنك المركزي من خلالها من التأثير على كمية النقود المطروحة للتداول

و تعرف عمليات السوق المفتوحة فإنها " نزول البنك المركزي بائعا أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية لمحاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي " ، أي علاج حالات الركود و التضخم .

و تأتى هذه العمليات اساساً من وظائف البنك المركزى ، فهو باعتباره بنك الدولة يدير الأوراق المالية الحكومية سواء قصيرة او متوسطة او طويلة الأجل

و من خلال هذه العمليات التى يقوم بها البنك المركزى يستخدمها فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى

<u>كيفية استخدام عمليات السوق المفتوحة فى معالجة الركود و التضخم :-</u>

(أ) حالة التضخم :-

عند حدوث تضخم في المجتمع تتجه السلطة النقدية الى اتباع سياسة انكماشية من خلالها يقوم البنك المركزى ببيع الأوراق المالية الحكومية (السندات) و حينئذ يقوم المشترون سواء الأفراد او البنوك و المؤسسات المختلفة بدفع قيمة هذه الأوراق نقداً او بشيكات مسحوبة على البنوك ، فيقل رصيد البنوك التجارية لدى البنك المركزى ، فتنخفض الاحتياطيات النقدية لديها و من ثم تنخفض كمية النقود و التى تنعكس على السوق من خلال انخفاض الطلب الكلى على السلع و الخدمات ، فيقل الطلب الكلى تدريجياً حتى يتساوى مع العرض الكلى و يعود التوازن مرة اخرى و يتم القضاء على الفجوة التضخمية .

(ب) فى حالة الركود :-

على العكس من حالة التضخم يقوم البنك المركزى بشراء الأوراق المالية فتزيد الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية و تزداد كمية النقود فى المجتمع سواء من خلال البنوك التى تتوسع فى الأقراض او من خلال زيادة كمية النقود التى فى حوزة الأفراد فيزداد الطلب الكلى و ينشط السوق و يتم القضاء تدريجياً على الفجوة الانكماشية .

و يلاحظ ان عمليات السوق المفتوحة هى الأداة الرئيسية للرقابة النقدية التى يقوم بها البنك المركزى ، و على ذلك فعندما يقوم البنك المركزى بزيادة مشترياته من هذه الأوراق ، تنمو كمية النقود بسرعة و عندما تتراخى مشترياته منها ينخفض معدل نمو كمية النقود .

(٢) *نسبة الاحتياطي القانوني :*
Required Reserve Ratio :

يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة معينة من الودائع الجارية لديها فى صورة احتياطيات نقدية لضمان توافر السيولة اللازمة لمواجهة طلبات السحب اليومية ، و هذه الاحتياطيات إما أن تكون نقود حاضرة لدى المصارف او فى

شكل ودائع لدى البنك المركزى ، و الهدف الاساسى لنسبة الاحتياطى القانونى هو ان يضع البنك المركزى القواعد المنظمة للرقابة على البنوك و مراقبة نسب السيولة لديها و لكن البنك المركزي يستخدمها كأداة من ادوات السياسة النقدية للتحكم في كمية النقود و تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

(أ) *استخدام نسبة الاحتياطي القانوني لعلاج التضخم :-*

فى حالة حدوث تضخم فى المجتمع يتبع البنك المركزى سياسة انكماشية فيرفع نسبة الاحتياطى القانونى فتنخفض الاحتياطيات الاضافية لدى البنوك التجارية ، و تقل قدرتها على الأقراض و خلق نقود اضافية و تنخفض كمية النقود فى المجتمع و بالتالى يتراجع الطلب الكلى تدريجياً حتى يتوازن مع العرض الكلى و يتم القضاء على الفجوة التضخمية تدريجياً .

(ب) *استخدام نسبة الاحتياطي القانوني لعلاج حالة الركود :-*

على العكس من حالة التضم يقوم البنك المركزى فى حالة الركود يخفض نسبة الاحتياطى القانونى للبنوك التجارية فتزيد

الاحتياطيات الاضافية لدى هذه البنوك فتتوسع فى الاقراض و تتمكن من خلق نقود جديدة و تزيد كمية النقود فى المجتمع فينشط الطلب الكلى و يتم القضاء على فجوة الركود تدريجياً و على ذلك تعتبر نسبة الاحتياطى القانونى محدداً هاماً لعرض النقود لأنه يؤثر على كل من الاحتياطيات الاضافية لدى البنوك التجارية كما يؤثر ايضاً على حجم مضاعف نمو الودائع ، نسبة الاحتياطى القانونى المرتفعة تعمل على خفض مضاعف النقود و اجبار البنوك التجارية على تقديم قروض أقل.

(٣) *سعر الخصم* Discount Rate :-

يمثل سعر الخصم تكلفة اقراض البنك المركزى للبنوك التجارية اى انه يمثل سعر الفائدة الذى تدفعه البنوك التجارية عند اقتراضها من البنك المركزى ، و غالباً ما يكون سعر الخصم اقل من سعر الفائدة السائد فى السوق نظراً لأن البنوك تقترض هذه الأموال بغرض استخدامها فى اقراض العملاء .

و على الرغم من ذلك فان سعر الخصم يعد احد ادوات السياسة النقدية التى يستخدمها البنك المركزى (السلطة النقدية) فى تحقيق اهداف الدولة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى و التوازن .

و تجدر الاشارة الى انه نادراً ما تلجأ البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزى و لكن تعتبر سياسة البنك المركزى (رفع او خفض سعر الخصم) مؤشراً للبنوك التجارية لرفع او خفض اسعار الفائدة على الاقراض.

(أ) استخدام سعر الخصم لمواجهة حالة التضخم :-

فى حالة التضخم تهدف السياسة النقدية الى خفض عرض النقود و امتصاص فائض القوة الشرائية فى المجتمع للتحكم فى الطلب الكلى و يتم ذلك من خلال رفع سعر الخصم و الذى ينعكس على اتجاه البنوك التجارية فتقوم هى الاخرى برفع اسعار الفائدة على القروض فيقل نشاط الأقراض من قبل البنوك التجارية و ينخفض عرض النقود فى المجتمع و بالتالى يتم القضاء تدريجياً على الفجوة التضخمية .

(ب) استخدام سعر الخصم فى مواجهة حالة الركود :-

فى هذه الحالة يسعى البنك المركزى الى زيادة المعروض النقدى و زيادة كمية النقود فى المجتمع لتنشيط الطلب الكلى لكى يتوازن تدريجياً مع العرض الكلى و القضاء على حالة الركود و يتم من خلال خفض سعر

الخصم و الذى بدوره يساهم فى خفض اسعار الفائدة على قروض البنوك التجارية فيتحقق هدف السياسة النقدية.

و تجدر الإشارة الى ان نجاح الدولة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى و القضاء على فجوات الركود او التضخم،

لابد ان يكون هناك تنسيقاً و تكاملاً بين السياسة المالية و السياسة النقدية ، فلا يمكن ان تقوم السلطة المالية باتباع سياسة توسعية بينما تتخذ السلطة النقدية خطوات نحو سياسة انكماشية باستخدام اياً من ادواتها ، ففى هذه الحالة لن تستطيع السياسة المالية ان تحقق اهدافها .

ملخص الفصل

تعد السياسات المالية و النقدية اساسا لتحقيق الاهداف العامة لاية دولة و لتحقيق الاستقرار الاقتصادي "معلجة حالات التضخم و الركود) من جانب الدولة باستخدام ادوات السياسة المالية و التي تتمثل في الانفاق الحكومي و الضرائب .

و ايضا ادوات السياسة النقدية و التي تتمثل في السوق المفتوحة و سعر الخصم ، و نسب الاحتياطي .

وقد تم استعراض هذه السياسات و علاج كل من التضخم و الركود و كيفية قياس الفجوة الانكماشية أو التضخمية بالتفصيل في هذا الفصل.

الفصل الرابع

النمو و التنمية الاقتصادية

الفصل الرابع
النمو و التنمية الاقتصادية

الأهداف التعليمية للفصل

يهدف هذا الفصل إلي :

- تعريف الطالب بمفهوم النمو الاقتصادي
- فهم الطالب لطبيعة الاسواق الكلية و الاسعار الكلية
- إدراك العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي و اعباؤه
- تفسير بعض المفاهيم و المصطلحات الخاصة بالنمو الاقتصادي و الفرق بينه و بين التنمية الاقتصادية
- دراسة منحني التنمية الاقتصادية في الاسلام

المقدمة

وفقاً لبيانات البنك الدولي ينقسم العالم إلى خمسة أقسام :-

- الدول ذات الدخل المنخفض .
- الدول ذات الدخل المتوسط .
- الدول مصدرة النفط ذات الوفرة المالية .
- دول السوق الصناعية (الرأسمالية) .
- دول صناعية لا تعتمد على اقتصاديات السوق (دول التخطيط المركزى) .

و الدول الصناعية فى اوروبا الغربية و امريكا الشمالية و دول الباسفيك تمثل العالم الأول ،

اما الدول الصناعية غير الرأسمالية فهى تمثل العالم الثانى ، اما العالم الثالث فيشمل ما تبقى من دول العالم فى امريكا اللاتينية و البحر الكاريبى و أفريقيا و الشرق الأوسط و كل دول آسيا عدا اليابان .

و دول العالم الأول و الثانى هى الدول المتقدمة ، اما دول العالم الثالث فهى الدول المتخلفة و لكن أطلق عليها الدول النامية Developing Countries او الدول الساعية للنمو Countries Seeking Progress تخفيفاً للأثر النفسى لاسم " الدول المتخلفة " .

و قضايا التنمية من أهم القضايا التى تواجه الدول النامية نظراً لانتشار معدلات الفقر و البطالة و كثير من المشاكل الاقتصادية.

<u>و سوف نتناول فى هذا الفصل نقاط متعددة و هى :-</u>

(١) تعريف النمو الاقتصادى .

(٢) العوامل التى تحدد النمو الاقتصادى .

(٣) أعباء عملية النمو الاقتصادى .

(٤) التنمية الاقتصادية .

١- أبعادها .

٢- نظريات التنمية .

٣- كيف يستطيع العالم المتقدم أن يساعد فى علاج مشكلة الفقر .

(٥) التنمية الاقتصادية فى الإسلام .

أولاً : تعريف النمو الاقتصادى :-

يمكن تعريف النمو الاقتصادى بأنه الزيادة فى انتاجية الدولة من السلع و الخدمات و ما يصاحبها من زيادة الدخل القومى خلال فترة محددة غالباً ماتكون سنة ،

و غالباً ما تقاس بمعدل النمو فى الناتج الحقيقي و ان كان غالبية الاقتصاديون يستخدمون مقياس " معدل التغير فى الدخل الفردى بدلاً من الدخل الاجمالى " .

$$\text{الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل القومى الإجمالي الحقيقى}}{\text{عدد السكان}}$$

معدل التغير فى الدخل الفردى = معدل التغير فى الدخل القومى الحقيقى – معدل التغير فى السكان .

ثانياً : العوامل المحددة للنمو الاقتصادى :-

تتفاعل العديد من العوامل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية فى التأثير على عملية النمو الاقتصادى

و من اهم محددات النمو الاقتصادى :

(أ) *السكان Population:-*

يعتبر عدد السكان من العوامل الهامة التى تؤثر فى النمو الاقتصادى و تتأثر به ايضاً فالسكان هم الاساس لتوفير القوة العاملة التى تتولى القيام بعملية النمو الاقتصادى و فى نفس الوقت يعد الهدف الذى من أجلة تسعى عملية النمو الى توفير الحياة الكريمة لهم .

و لا شك ان نمو السكان المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادى يعتبر الحجم الأمثل للسكان فى المجتمع ، فاذا كان معدل النمو السكانى اقل من الحجم الأمثل فان الزيادة الطبيعية فى السكان تدعم و تقوى الاقتصاد و تزيد من الناتج القومى ، و من المعروف ان النمو السكانى السريع يصاحبة زيادة نسبة الشباب (قوة العمل)

بينما النمو البطئ للسكان يزيد من نسبة كبار السن و يرفع من نسبة الاعالة .

و لكن فى كل الأحوال يراعى أن يكون النمو الاقتصادى اعلى من معدلات النمو السكانى حتى يتحقق الهدف من النمو الاقتصادى و هو رفع المستوى المعيشى لأفراد المجتمع ،

و الاعتقـاد السـائد بـأن زيـادة السـكان تعتبـر عائقـاً للنمـو الاقتصـادى يكـون صـحيحاً اذا لـم يـتم الاسـتغلال الكـفء للمـوارد البشـرية مثلهـا مثـل بـاقى المـوارد الانتاجيـة الاخـرى فالسـكان قـوة اقتصادية و سياسية إذا أحسن استغلالها .

(٢) رأس المال Capital:-

من المقومات و المحددات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصـادى هو رأس المـال لأن القوة البشـرية لا يمكنهـا بمفردهـا أن تحقـق النمـو الاقتصادى بدون رأس المال ،

و يعتبـر قلـة و نـدرة رأس المـال مـن اهـم معوقـات النمـو الاقتصادى فى الدول النامية ، فالاستثمار هو اضـافة لمـوارد المجتمـع و ينقسم رأس المال الى :-

(أ) رأس المال العيني :-

و هـو كـل أصـل ينـتج كـالالآت و المعـدات و التجهيـزات الأساسية كالمبانى و الطرق و السدود و القنوات و غيرها .

(ب) رأس المال البشرى :-

و هو الاستثمار البشرى الذى يشمل التعليم و التدريب و توفير الخدمات الصحية و الاجتماعية المناسبة من أجل الارتقاء بالقوة البشرية و تأهيلها للعمل فى كافة المجالات .

(٣) التقدم الفنى (التكنولوجى) :-

يعتبر التقدم الفنى من العناصر الهامة التى تساهم فى عملية النمو الاقتصادى فهو يرتبط بكافة العناصر الاخرى التى تساهم فى النمو الاقتصادى .

و يتخذ التطور الفنى (التكنولوجى) اشكالاً عديدة ، فقد يكون تطوراً لأساليب الانتاج ذاتها او تطوير و تحسين فى رأس المال ذاته (الالات و المعدات) أو يقلل من نسبة الفاقد او العادم اثناء العملية الانتاجية و زيادة كفاءة النقل و المواصلات او تطوير مستوى التعليم و التدريب للعمالة الفنية .

ثالثاً : أعباء النمو الاقتصادى :-

تهدف عملية النمو الاقتصادى إلى تحسين مستوى معيشة افراد المجتمع و لكن لا يتحقق ذلك الا بتحمل الأفراد بعض الأعباء و التكاليف و التضحيات و أهم هذه الأعباء :-

(١) تتطلب عملية النمو التضحية بالاستهلاك الحالى من السلع و الخدمات من أجل الاستثمار فى مجال التدريب و التعليم و المشروعات الاستثمارية ، فضلاً عن توجيه عناصر الانتاج الى انتاج السلع الاستثمارية بدلاً من انتاج السلع الاستهلاكية .

(٢) تؤدى عملية النمو الى استنزاف الموارد و تلوث البيئة و ما نشهده من تلوث و امراض كثيرة تصيب الناس الآن ما هو نتاج النمو و التوسع الكبير فى الانتاج باستخدام اساليب متطورة كما أن النفايات الصناعية يتم دفنها فى اعماق البحار و المحيطات و تتأثر الثروة السمكية بهذا التلوث فضلاً عن تلوث الهواء و ازدحام المدن الصناعية .

(٣) النمو الاقتصادي يركز على الجانب المادى و أهمال الجانب الروحى ، فالانسان يلهث وراء الآلة و تحقيق الثروات بدون الاهتمام بالجانب الروحى ، فلا يكفى تنمية احتياجات الجسد بدون تنمية الاحتياجات الروحية و النفسية .

رابعا : التنمية الاقتصادية :-

التنمية الاقتصادية هى عملية تطور حضارى عام و شامل من خلال التغيرات الهيكلية التى تحدث فى المجتمع بأبعاد مختلفة اقتصادية و سياسية و اجتماعية و فكرية و تنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع .

- ***الأبعاد الاقتصادية :-***

تتمثل فى العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية كالزراعة و الصناعة و النقل و التجارة و غيرها ، و لا شك انه كلما ازدادت نسب العلاقات التشابكية كلما دل ذلك على مدى تقدم الاقتصاد .

وتتمثل العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية في التشابك بين قطاع الزراعة و الصناعة أو التداخلات بين قطاع النقل و التجارة و غيرها .

و تتضح هذه العلاقات التشابكية من مقدار مساهمتها فى الناتج القومى و من خلال نسب العاملين فى القطاعات المختلفة .

- ***<u>الأبعاد السياسية :-</u>***

تتمثل فى مرونة و فعالية المؤسسات السياسية لكى تتماشى مع متطلبات عملية التنمية و توفير الاستقرار السياسى اللازم لارساء و دعم عملية التنمية .

- ***<u>الأبعاد الاجتماعية :-</u>***

التغيرات التى تطرأ على العادات و التقاليد بحيث تتماشى مع مراحل التنمية المختلفة و انتقال المجتمع من مرحلة تنموية الى اخرى و لكن يجب ان تتغير و تتطور العادات و التقاليد فى اطار شريعتنا الاسلامية .

- ***<u>الأبعاد الإدارية :-</u>***

التطورات التى يجب أن تصاحب القطاع الادارى و الحكومى حتى يستطيع ان يقوم باعباء عملية التنمية الاقتصادية ، فالجهاز الادارى يلعب دوراً هاماً فى اتمام عملية التنمية .

و لا ننسى أن عملية التنمية الاقتصادية لا تقتصر على الجانب المادى فقط ، بل الهدف منها تطوير كافة مناحى الحياة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع بحيث تشمل توفير السكن المناسب و الخدمات الصحية و التعليمية و الثقافية و الاجتماعية بقدر مناسب فضلاً عن توفير الحاجات الضرورية .

<u>نظريات التنمية الاقتصادية :-</u>

لا توجد نظرية واحدة او نموذجاً واحداً يوضح كيفية تحديد العوامل الاساسية التى تحقق عملية التنمية ، فعملية التنمية الاقتصادية عملية معقدة لا ترتكز على الموارد و نوعيتها بل تمتد لتشمل قيم و عادات المجتمع .

و نعرض هنا لأهم النظريات التى تناولت التنمية الاقتصادية :-

(١) النظرية الكلاسيكية فى التنمية :-

تركز هذه النظرية على عنصر الاستثمار و أهميته كمحدد رئيسى و أساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية ، و الاستثمار بدورة يتوقف على الأرباح التى تتحقق فى الدخل القومى ، فكلما ارتفعت نسبة الارباح فى الدخل كلما زاد معدل الاستثمار و تحققت التنمية الاقتصادية .

و امتداداً لأفكار آدم سميث فى التخصص و تقسيم العمل يرى انصار هذه المدرسة ان نمو رأس المال و زيادته يحقق مزيداً من التخصص و يقسم العمل و بالتالى زيادة الانتاجية و ارتفاع معدلات النمو و ارتفاع معدلات الأجور و تحسين مستوى المعيشة و الذى ينعكس بدورة على زيادة النمو السكانى .

و قد تأثرت افكار هذه المدرسة بآراء " مالثس " المتشائمة عن السكان فقد رأوا ان النمو السكانى المتزايد يعمل على خفض الانتاجية بعد فترة ، خاصة فى ظل ثبات نمو الأرض فيتراجع المستوى الاقتصادى مرة اخرى بسبب إيمانهم بقانون " تناقص الغلة ".

(٢) النظرية الماركسية فى التنمية :-

ترتكز هذه النظرية على عنصر هام كمحدد اساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية و هو فائض قيمة العمل Labour Surplus Value باعتبار أن هذا العنصر قادر على الإنتاج ، كما ان الفرق بين أجر العامل و قيمة إنتاجيته هو ما يعرف بفائض العمل .

ثم تطورت بإدخال رأس المال الدولى و مدى تأثيره على التنمية فتقرر النظرية ان النظام الرأسمالى هو السبب فى تفاوت الدخول بين الدول الغنية و الدول الفقيرة و يطالبون باعادة هيكلة العلاقة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة من خلال مساعدة الدول الغنية للدول النامية فى توسيع اسواقها و استخدامها للأساليب الفنية الحديثة فى الانتاج التى تلائم ظروفها .

(٣) نظرية روستو :-

تركز هذه النظرية على مفهوم مراحل النمو الاقتصادى فعملية التنمية الاقتصادية من وجهة نظر روستو هى سلسلة متتابعة من المراحل التى تمر بها الدول و يؤكد على ان عملية التنمية الاقتصادية ليست عملية مستحيلة اذا ما توصلت الدول النامية الى معرفة اسباب

النمو و معوقاته و يستشهد على ذلك بأن الدول المتقدمة حالياً قد مرت بهذه المراحل حتى دخلت الى مرحلة الانطلاق ثم مرحلة التقدم و التنمية التى تشهدها الآن و يمكن للدول النامية حالياً ان تمر بنفس المراحل حتى تصل الى مرحلة الانطلاق و التطور .

و قد حدد روستو مراحل النمو بخمس مراحل و هى :-

١ - مرحلة المجتمع التقليدى :-

و هى مرحلة تقليدية يستطيع خلالها المجتمع ان يزيد من زراعة الأرض و يزيد من انتاجه من خلال تحسين وسائل الرى و استنباط محاصيل جديدة ، و لكنه يظل مجتمع بدائى لا يستطيع ان يأخذ بالأسلوب العلمى بشكل منظم و ترتكز انتاجيته على الانتاج الزراعى .

٢ - مرحلة التأهب للانطلاق :-

تتجمع فى هذه المرحلة العوامل المؤهلة للانطلاق و لابد ان تنقضى فترة مناسبة يستطيع خلالها المجتمع ان يتحول من مجتمع تقليدى الى مجتمع قادر على تطبيق نتائج العلم الحديث و زيادة مستوى الانتاجية .

و يؤكد " روستو " فى هذه المرحلة على ضرورة الاحتكاك بالعالم الخارجى الذى من خلاله يتحول المجتمع من مجتمع تقليدى يعتنق أفكاراً بالية قديمة الى مجتمع جديد يحاول الانطلاق و توفير حياة أفضل ، كما تظهر المؤسسات المالية و تنشأ المشروعات الصناعية .

<u>٣- مرحلة الانطلاق :-</u>

و هى مرحلة تزول فيها عقبات النمو المستمر و يصبح النمو هو الوضع الطبيعى للمجتمع و تحدث تغيرات جذرية فى المجتمع خلال هذه الفترة و ينمو الاستثمار بمعدل يتراوح ما بين ٥ % : ١٠ % و يصبح القطاع الصناعى هو القطاع الرائد و خلال عشر او عشرين سنة يتغير التركيب الاساسى للحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و يتطلب ذلك ارتفاع معدل الادخار و رفع مستوى الانتاجية بشكل سريع و تتولى السلطة الادارية فئة تؤمن بضرورة تطوير النشاط الاقتصادى .

٤- مرحلة الاتجاه نحو النضوج :-

تـأتى هـذه المرحلـة بعـد فتـرة طويلـة مـن التقـدم المسـتمر و تتميـز بظهـور الصـناعات الحديثـة و نموهـا باسـتمرار فـى ظـل اسـتخدام الأسـاليب الفنيـة الحديثـة فـى الانتـاج و الاتجـاه الـى تصـدير فائض الانتاج الصناعى للخارج و اتساع نطاق الوردات .

و خير مثـال علـى هذه المرحلـة هو تحـول الـدول الغربيـة من استخدام الفحم فى توليد الطاقة و الاعتماد على الصناعات الثقيلـة الـى الاتجـاه الـى الصـناعات الكيماويـة و الكهربائيـة و الأجهـزة و المعدات .

و تتميـز هذه المرحلـة بنمو مهـارات قـوة العمـل و تحولهـا مـن القطـاع الزراعـى الـى القطـاع الصـناعى فـى ظـل تـوافر خبـرات و مهارات الانفتاح الصناعى .

- *مرحلة الاستهلاك الشعبى المرتفع :-*

و هـى مرحلـة تتميـز بارتفـاع مسـتوى الاسـتهلاك و الرفاهيـة لأفـراد هـذه المجتمعـات و الاتجـاه الـى السـلع المعمـرة و الكماليـة و سلع الرفاهية الاقتصادية ،

فضلاً عن تمتع افراد المجتمع بالخدمات الجيدة سواء الصحية او الاجتماعية او الثقافية و الضمان الاجتماعى .

و يعاب على هذه النظرية إيمانها بأن الدول النامية حالياً سوف تمر بنفس المراحل التى مرت بها المجتمعات المتقدمة فى مراحل نموها و هذه الدول كانت ظروفها تختلف عن الظروف التى تواجهها الدول النامية فى وقتنا الحاضر و خاصة ما عانته و تعانيه من آثار **الاستعمار الذى احتل هذه الدول لفترات طويلة .**

- ***الفكر الحديث فى التنمية الاقتصادية :-***

يتركز هذا الفكر على اعتبار ان عملية التنمية تحتاج الى استخدام ادوات السياسة الاقتصادية استخداماً جيداً من قبل الدول النامية سواء فى مجال الزراعة او الصناعة ،

كما يطالب بمشاركة الدول المتقدمة و المنظمات العالمية فى معالجة مشكلة الفقر التى تعانى منها الدول فى عالمنا المعاصر مثل صندوق النقد الدولى و البنك الدولى و منظمة التنمية الدولية و منظمة التجارة العالمية و كذلك كافة المنظمات الأقلية مثل الاتحاد الاوروبى ،

لأن مشكلة الفقر لا تستطيع الدول النامية وحدها ان تواجهه بمفردها و توفر العلاج المناسب فهى مشكلة انسانية عامة لابد من تكاتف كافة الدول و الجهات و الهيئات و المنظمات ؤفى علاجها .

***** *كيف يستطيع العالم المتقدم و المؤسسات الدولية المساهمة فى علاج مشكلة الفقر :-*

(١) المساعدات الدولية فى مجال التجارة الخارجية :-

تمثل التجارة الدولية اهمية خاصة للدول النامية لأنها السبيل الأول و المصدر الاساسى لتوفير النقد الاجنبى الذى يمكنها من تمويل برامج التنمية و يقضى على معوقات التنمية و يساهم فى اشباع الحاجات الاساسية من الغذاء الذى تستوردة من الخارج و لكن واقع الأمر فى الدول النامية يوضح ان قيمة صادرات هذه الدول قد لا يغطى خدمة ديونها الخارجية لأن معظم صادراتها تتركز فى المواد الأولية و المواد الخام و نسبة بسيطة من الصادرات الاجنبية .

و لا شك ان المساعدات الدولية من جانب العالم المتقدم يمكنها ان تسهم فى نمو صادرات هذه الدول مثل ازالة او تخفيف القيود

الكمية و غير الكمية امام صادرات الدول النامية مثل نظام الحصص و السياسات التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية .

(٢) المساعدات الدولية فى شكل استثمارات مباشرة :-

يمكن للدول المتقدمة أن تساعد الدول النامية فى التغلب على مشكلات و عقبات التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة فى الاستثمار المباشر فى هذه الدول من خلال انشاء شركات انتاجية برأسمال اجنبى لتعويض ندرة رأس المال فى هذه الدول على ان يكون جزء اكبر من نشاط هذه الشركات هو التصدير و ان تساهم فى توفير المعرفة التكنولوجية و اساليب الانتاج الحديثة .

و قد كانت للشركات متعددة الجنسيات التى استثمرت مباشرة فى الدول النامية بعض السلبيات التى عانت منها الدول النامية كسيطرتها على القرار الاقتصادى فى تلك الدول و محدودية كمية صادراتها و ما كانت تشكله من ضغط على عملتها المحلية نتيجة ما

تقوم بـه هـذه الشـركات مـن تحـويلات لارباحهـا بـالعملات الاجنبيـة المحدودة اصلاً فى الدول النامية .

(٣) المساعدات الدولية المباشرة للدول النامية :-

و تتمثـل هـذه المسـاعدات فـى تـوفير القـروض المنخفضـة التكـاليف (اسـعار الفائـدة) و مـنح اعانـات نقديـة او سـلعية و امـداد الـدول الناميـة بالمعرفـة التكنولوجيـة و يـتم ذلـك مـن خـلال المنظمـات الدوليـة مثـل البنـك الـدولى و وكالـه التنميـة الدوليـة فضـلاً عمـا تقدمـه الدول المتقدمة ذاتها الى الدول النامية .

و لا شك ان هذه المساعدات المباشرة تمثل اهمية كبيرة للدول الناميـة فـى ظـل تـدهور صـادراتها و ضـيق مواردهـا مـن العمـلات الاجنبية و العجز المستمر فى ميزان المدفوعات .

و لقـد وجهـت عـدة انتقـادات لهـذه المسـاعدات مـن حيـث انهـا ترتبط بصادرات الدول المانحـة و تقيد بشروط معينـة تحد من حريـة الـدول الناميـة فـى اسـتخدامها للحصـول علـى احتياجاتهـا مـن السـلع خاصة السلع الرأسمالية من الأسواق العالمية بالأسعار المنافسة .

- *التنمية الاقتصادية فى الاسلام :-*

أن أولى الخطوات نحو تحقيق التنمية من وجهة النظر الاسلامية هى تنمية عنصر الارادة لدى الانسان المسلم و إعداده من الناحية النفسية و الروحية و السلوكية و التى هى اساس الارادة الانسانية التى تدفعه نحو التطور و التنمية .

و لا ننس دور الارادة فى النهوض و التنمية لدى الدول المتقدمة حالياً و التى ساهمت فى ارساء قواعد التنمية لدى هذه الدول فى الفترات السابقة مثل المانيا بعد خروجها من الحرب العالمية كانت حطاماً لا تتوافر فيها حتي المرافق و البنية الاساسية و لكن كان الانسان الالمانى ذو ارادة صلبة حاول ان يتخلص من الدمار و ينهض. و يشهد علي ذلك ما تعيشه هذه الدولة الآن من تقدم و تنمية .

و التنمية الاقتصادية فى الاسلام تعنى تنمية حضارية متكاملة تشمل العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و العقائدية و السياسية .

و أهم الركائز التى أكد عليها الإسلام لتحقيق التنمية هى :-

(١) إرساء مبدأ العمل كأساس لمقاومة الفقر و القضاء عليه

تتحمل الحكومة الاسلامية وفقاً لمبادئ و قيم الاسلام مسئولية توفير فرص عمل لأبناء الدولة القادرين على العمل و يعتبر العمل فرض على كل قادر و هو شرط الاستفادة من " حد الكفاية " الذى اقره و فرضه الاسلام على الحكومة الاسلامية لتوفيره لأفراد المجتمع و لقد حث الإسلام على العمل فى مواطن كثيرة منها :-

حديث الرسول " صلي الله عليه وسلم" (لا تحل صدقة لغنى و لا لقوى مكتسب) صدق رسول الله "صلي الله عليه و سلم"

و آيات القرآن كثيرة تحث على العمل منها :-

(هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ)

سورة الملك الأية ١٥

(هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)

سورة هود الأية ٦١

(٢) إرساء قواعد العدل الاجتماعي و التكافل الاجتماعي :-

تهدف مبادئ الاسلام إلى إرساء العدل الاجتماعى و الى اعادة تصحيح و توزيع الدخول بين الناس حتى يتحقق العدل الاجتماعى الذى لا يقتصر فى المجتمع المسلم على طبقة دون غيرها .

و ترتكز دعائم العدل الاجتماعى فى المجتمع المسلم على الحث على الانفاق و القضاء على شح النفس و الجزاء الكبير الذى سيلقاه المنفق فى سبيل الله و تعتبر الزكوات و الصدقات من الاحكام الاساسية التى تساهم فى ارساء العدل الاجتماعى و اعادة توزيع الدخول الى جانب التشريعات التى يقرها ولى الأمر لتحقيق العدل الاجتماعى .

كما يكفل الإسلام تحقيق التكافل الاجتماعى من خلال الزكاة و التى تعد محور اساسى لتحقيقها ، فالفقير يأكل من مال الزكاة و اذا لم تكفى اموال الزكاة تتولى خزانة الدولة و الحكومة مسئولية توفير العيش الكريم للفقراء" حد الكفاية " .

(٣) إقرار الملكية الخاصة و تدعيمها :-

أقر الإسلام حق الملكية الخاصة للانسان ، فله الحق فى تملك عناصر الانتاج بما لا يتعارض مع الصالح العام .

و يكون تصرف الفرد تصرف رشيد بما لا يضر نفسه او الآخرين مبدأ " لا ضرر و لا ضرار " .

و قد حارب الاسلام الاحتكار و حديث الرسول" صلي الله عليه و سلم" :

(الناس شركاء فى ثلاث الماء ، الكلأ . النار) .

و يستدل فيه على ان الاسلام يجمع بين الملكية الخاصة و الملكية العامة بما يحقق الصالح العام و التوازن فى المجتمع فمسئولية المجتمع يتحملها الفرد أولاً ثم المجتمع .

أن سياسات التنمية الاقتصادية فى الدولة الاسلامية يجب ان تستند الى السلوك الرشيد من جانب الفرد و الأسرة و المجتمع و على الحكومة ان تختار السياسات الرشيدة التى تساهم فى تحقيق التنمية و ارساء قيمة العمل و العدل و التكافل الاجتماعى

و تتحمل الحكومة عبء القيام بالأنشطة الأساسية (مشروعات **البنية الأساسية**) **و منع الاحتكار و ضرورة** تعاون كافة الدول الاسلامية فيما بينها و فيما بينها و بين الدول الآخرى للسعى نحو تحقيق الاستخدام الأمثل و الكفء للموارد بدون اسراف أو أهدار .

ملخص الفصل

قضية النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية مهمة لتعريف الطالب بتعريف كل منها ، علي الرغم من ان التفرقة بينهما تكون أكثر في الدول المتقدمة .

ففي الدول النامية يطلق علي النمو الاقتصادي اسم تنمية اقتصادية لان هذه الدول لم تدرك بعد أبعاد التنمية الاقتصادية .

و تم استعراض النظريات المختلفة للتنمية الاقتصادية و مفهومها في المنظور الاسلامي مستدلين من القرآن و السنه النبوية المطهرة.

المـــــراجـع العــربيــة

(١) أبدجمان ، مايكل " الاقتصاد الكلى – النظرية و السياسة " تعريب و ترجمة منصور محمد ابراهيم – دار المريخ للنشر – الرياض ١٩٨٨م .

(٢) احمد ، سهير عبد الظاهر " الاقتصاد الكلى – مدخل عام لدراسة الاقتصاد القومى " اكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة – الجيزة – الطبعة الثانية .

(٣) الحبيب ، فايز ابراهيم " مبادئ الاقتصاد الكلى " – كلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود ١٩٩٤م .

(٤) السعيد ، مصطفى " الاقتصاد الكلى جامعة القاهرة .

(٥) الشرقاوى ، احمد عبد العزيز – قابل ، محمد صفوت " محاضرات فى الاقتصاد الكلى " جامعة المنوفية – كلية التجارة – قسم الاقتصاد .

(٦) العنانى ، حمدى احمد – نفادى ، محمد صديق " أساسيات الاقتصاد الكلى " القاهرة – أغسطس ١٩٩٧م .

(٧) جيمس جوارتني،ريتشارد ستروب-"الاقتصاد الجزئي الاختيار العام و الخاص" ترجمة محمد عبد الصبور محمد علي-دار المريخ- المملكة العربية السعودية-١٩٨١.

(٨) جوارتنى ، جيمس – استروب ، ريجارد " الاقتصاد الكلى – الاختبار العام و الخاص " ترجمة و تعريب عبد الرحمن ، عبد الفتاح – محمد ، عبد العظيم دار المريخ – الرياض – المملكة العربية السعودية ١٩٨٨م .

(٩) جي هولتن ولسون-"الاقتصاد الجزئي المفاهيم و التطبيقات"-ترجمة كامل سلمان العاني-دار المريخ-المملكة العربية السعودية-١٩٨١.

(١٠) خليل ، سامى " نظرية الاقتصاد الكلى " الكتاب الأول – وكالة الاهرام للتوزيع ١٩٩٤م .

(١١) ماجد بن عبد الله المنيف-"مباديء الاقتصاد التحليل الجزئي"-الطبعة الثالثه-مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر-١٤١٨هـ١٩٩٧.

(١٢) محمد سلطان أبو علي،هناء خير الدين-"أصول علم الاقتصاد".ط .أ.د.م.:د.ن.١٩٨٢.

(١٣) محمد ، عبد المحمود " الاقتصاد الكلى " – دار المريخ للنشر – الرياض .

(١٤) محمد ، نشأت قهمى " محاضرات فى مبادئ الاقتصاد الكلى " جامعة جنوب الوادى – كلية التجارة بسوهاج – قسم الاقتصاد ١٩٩٩ – ٢٠٠٠م .

(١٥) نعمة الله ابراهيم نجيب-"أسس علم الاقتصاد"-مؤسسة شباب الجامعة –الاسكندرية ١٩٨٢.

(١٦) هال فاريان-"الاقتصاد الجزئي التحليلي"-ترجمة احمد يوسف عبد الخير،احمد راشد أبو زيد-جامعة الملك سعود ١٩٩٥

المـــــراجـــــع الأجنبيـــة

(1) Acharya, Shankar, "Perspectives and Problems of Development in sub- Saharan – Africa" world development 9 (1981).

(2) Ackley, Gardner : macroeconomic theory New York Macmillan. 1961.

(3) Brown, Williams : " Macroeconomics", prentice – hall international, inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1988.

(4) Baran, Paul A., the political economy of growth New York, monthly review press 1962.

(5) Brown, Williams. Macroconomics. Englewood cliffs New Jersey : prentice – Hall, inc, 1988.

(6) Campbell. R. Mc connele and Stanley L. Brue, " contemporary labor economics, Mc graw- Hill book company, Singapore, 1995 fourth edition.

(7) Carlson, Keith 14. and spencer, Roger. " Growding out and its critics", federal reserve bank of st. louis, review , December 1975.

(8) Dorn busch, R., fisher s., sparks G.R, : " Macroeconomics " third Canadian edition, Mc graw – Hill Ryerson limited, 1989.

(9) Fisher, stonley & dornbusch, Rudiger. Macroeconomics , third edition. New York : Mc graw – Hill, 1984.

(10) Froyen, R.T. : " Macroeconomics theories and policies" Macmillan publishing co. inc, 1983.

(11) Gordon, R.J. : " Macroeconomics ", fifth edition, scott, foresman and company, 1990.

(12) Hansen, Alvin : A guide to Keynes, New York : Mc graw – Hill, 1953.

(13) Keyves, J.M. general, theory of employment, interest, and money, New York : Harcourt 1936

(14) Leijon hufrud, A. American economic review, 1976.

(15) Makinen, Gail, " Money, the price leavel and interest rates" Englewood cliffs, N.J. : prentice – Hall, 1977.

(16) Okun, arthur, " prices and quantities", Washington, D.C. : brookings, 1981.

(17) Parkin, M. : " Macroeconomics", prentice – Hall, INC Englewood cliffs, New Jersy, 1984.

(18) Poole, William, " Rules of thumb for guiding monetary policy " in open market policies and operating procedures, staff studies, Washington D.C : boord of governors of fedral reserve system, 1971.

(19) Ruygles, Nancy, And Ruggles Richard : " The design of national income accounts " New York : national bureau of economic research – Columbia University press, 1970.

(20) **Shapiro, Edward : " Macroeconomic Analysis ", fifth edition, New York : Harcourt Brace to vanovich., inc., 1982.**

(21) **Vphoff, Norman T., and llchman, Warren F., : " the political economy of change Berkeley " : University of California press 1969.**

(22) **Walsh, Carl. " New view of the business cycle", : has the past emphasis, on Money been mispheed? Business review, fedral reserve bank of philad elphia, Jan/Feb, 1986.**

(23) **Wassily leontief, " input – output economic" second edition, New York, Oxford university press, 1986.**

(24) **Williamm G. shephered, " public policies toward business" seventh edition, Richard, Irwin INC illionnois, 1985.**

رقم الايداع بدار الكتب المصرية ٢٠١٥/٥٩١٣

تطبيقـات عمليـة

لمـــادة

الاقتصاد الكلى

اســـم الطالب / الطالبة :	....
رقـــــــم الطـــالـــب :	....
الفـــــــرقـــــــة :	....

أولاً : الجزء النظرى :-

(١) السؤال الأول : ناقش مدى صحة أو خطأ العبارات الآتية :-

١- يعتبر علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية .

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٢- الناتج المحلى النقدى يتساوى مع الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى .

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٣- يعتبر كينز أول اقتصادى ركز على دراسة الاقتصاد الكلى ووضع مفاهيم مختلفة عن المدرسة الكلاسيكية .

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٤- شروط التوازن فى النموذج الكينزى فى اقتصاد ذو ثلاث قطاعات هى نفسها شروط التوازن فى اقتصاد ذو أربع قطاعات .

....

....

....

....

....

....

....

....

(٢) السؤال الثاني : عرف المصطلحات الاقتصادية الآتية تعريفاً دقيقاً :-

١- علم الاقتصاد .

....

....

....

....

....

٢- الناتج القومى الإجمالى .

....

....

....

....

....

٣- الدخل الشخصى .

....

....

....

....

....

٤- الدخل المتاح للإنفاق .

....

....

....
....
....
....
....

٥- دالة الاستهلاك .

....
....
....
....
....
....
....

٦- الميل الحدى للادخار .

....
....
....
....
....
....
....

٧- مضاعف الاستثمار .

....

....

....

....

....

....

٨- الاقتصاد المفتوح .

....

....

....

....

....

....

....

٩- الميل المتوسط للادخار .

....

....

....

....

....

....

....

(٣) <u>السؤال الثالث : أجب عما يلى :-</u>

١- عرف التضخم الركودى ؟ و كيف استطاع أصحاب مدرسة جانب العرض أن يوجودا العلاج المناسب ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٢- قارن بين تضخم الطلب و تضخم التكاليف ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٣- ما هى أدوات السياسة النقدية ؟ و كيف تستخدم أحداها فى علاج حالة التضخم و الركود ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٤- متى تلجأ السلطة المالية إلى استخدام الإنفاق الحكومى و الضرائب معاً لعلاج فجوة تضخمية .

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

(٤) **السؤال الرابع :**

١- اذكر ما تعرفه عن نظرية المزايا المطلقة لتشجيع التجارة الخارجية بين الدول ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٢- قارن بين منطقة التجارة الحرة و الاتحاد ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٣- ما هى أهم العراقيل التى تضعها بعض الدول أمام حرية التجارة ؟ و اشرح أحداها ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

(٥) السؤال الخامس :

١- ما هو الفرق بين النمو الاقتصادى و التنمية الاقتصادية ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٢- ما هو مفهوم التنمية فى الإسلام و ما هى قواعده ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٣- اذكر ما تعرفه عن نظرية روستو فى التنمية ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

(٦) السؤال السادس :-

١- عرف سعر الصرف ثم وضح كيف تؤثر زيادة صادرات دولة ما على سعر صرف عملاتها ؟

....
....
....
....
....
....
....

٢- اذكر العوامل التى تؤدى الى تزايد قيمة عملة دولة ما و العوامل التى تؤدى الى تخفيض قيمة عملاتها ؟

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

....

<u>*٣- ماذا يحدث لسعر صرف الدولار فى الحالات الآتية :-*</u>

أ - زيادة واردات الولايات المتحدة الأمريكية من انجلترا .

....

....

....

....

....

ب - ارتفاع الأسعار داخل أمريكا فقط دون انجلترا .

....

....

....

....

....

ج - ارتفاع سعر الفائدة فى أمريكا ؟

....

....

....

....

....

د - انخفاض سعر الفائدة الدولى خارج أمريكا .

....

....

....

....

....

(٧) السؤال السابع :-

١- عرف ميزان المدفوعات ؟ ثم حدد أقسامه ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٢- ماذا يقصد بالتحويلات من جانب واحد ؟ و لماذا تدرج بجانب المدين دائماً فى كل حالاتها ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٣ - كيف يمكنك تسجيل العمليات الآتية بميزان المدفوعات الامريكى :-

أ - الاستثمارات المباشرة فى أمريكا ؟

....

....

....

....

....

....

....

ب - منح قدمتها أمريكا الى دولة أجنبية ؟

....

....

....

....

....

....

....

ج - واردات أمريكية من انجلترا ؟

....

....

....

....

....

....

....

ثانياً : المسائل العملية :-

(١) أقرأ البيانات التالية ، ثم أجب عن المطلوب منك :-

الإنفاق الحكومى	**٤٠٠**	**الاستهلاك العائلى**	**٦٠٠**
الصادرات	**٤٠**	**الإنفاق الاستثمارى**	**٢٥٠**
الواردات	**٥٥**	**إهلاك رأس المال**	**٤٠**
الضرائب المباشرة	**١٥**	**الضرائب غير المباشرة**	**١٠**
ضرائب على أرباح الشركات	**١٥**	**أرباح غير موزعة**	**٣٥**

المطلوب :-

١- حساب الناتج المحلى الإجمالى بطريقة الإنفاق ؟
٢- الناتج المحلى الصافى ؟
٣- الدخل القومى ؟
٤- الدخل الشخصى ؟
٥- الدخل المتاح للإنفاق ؟
٦- الادخار ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

(٢) احسب الناتج المحلى الإجمالى باستخدام بيانات الدخل القومى ، ثم احسب الدخل الشخصى وفقاً للبيانات التالية :-

الأجور و المرتبات	٥٠	الإيجارات	٧٥
الفوائد	٢٠	الأرباح	٣٥
الضرائب المباشرة	١٥	الضرائب غير المباشرة	٢٥
الاستثمار الإجمالى	٢٥	الاستثمار الصافى	١٥

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

(٣) إذا كانت البيانات التالية تخص اقتصاد ما حيث :-

$$C = 100 + 0.75y$$
$$I = 100$$
$$G = 50$$
$$T = 50$$

المطلوب :-

١- أوجد مقدار الاستهلاك و الادخار و باقى المتغيرات التى تحقق توازن النموذج ؟

٢- تأكد من توازن النموذج باستخدام شروط التوازن ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....
....
....
....
....
....
....
....
....

(٤) قم بحل النموذج التالى مع توضيح شروط توازن النموذج ، ثم ارسم النموذج بيانياً ؟

$$C = 100 + 0.75yd$$
$$I = 100$$
$$X = 50$$
$$T = 15$$
$$M = 65$$
$$G = 50$$

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....

....

....

....

....

....

....

....

....

(٥) إذا كـان الـدخل الـذى يحقـق التـوازن = ١٢٥٠ و الـدخل الذى يحقق التوظيف الكامل = ١١٠٠ .

المطلــوب :-

١- عرف هذه الفجوة ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٢- كيف تستطيع السلطات المالية أن تعالجها ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

٣- ما هو حجم التغير للإنفاق الحكومى و الضرائب اللازمين لعلاج الفجوة مع العلم أن الميل الحدى للاستهلاك = ٠.٧٥ ؟

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....